الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد



سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

« في سورية»

بحث علمي أعدَّ لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد:

الطالب فؤاد محمود علي

إشراف:

الدكتور مدين جواد علي

1430هـ - 2009م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بسم الله الرحمن الرحيم

«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)...»

(سورة العلق)

«... وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ...»

(الإسراء-85)

«...وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً...»

(طه - 114)

صدق الله العظيم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم

د. علي كنعان عضواً

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

الاختصاص: اقتصاد مالي

د. حسين الفحل عضواً

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

الاختصاص: العلاقات الاقتصادية الدولية

د. مدين علي عضواً مشرفاً

المدرس في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

الاختصاص: نظرية الاقتصاد الدولية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله ربّ العالمين على عظيم نعمه وتوفيقه في إعداد وانجاز هذا البحث،

وبعد:

يتقدّم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير للسيد الفاضل **الدكتور: مدين علي** المدرس في قسم الاقتصاد في كليّة الاقتصادجامعة دمشق، على قبوله التكرّم بالإشراف على هذا البحث وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام البحثإنجازه بصورته النهائية جزاه الله عن الباحث كلّ خير.

كما يتقدّم الباحث بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور: علي كنعان** الأستاذ في قسم المصارف والتأمين في كليّة الاقتصاد -جامعة دمشق، على تفضّله بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

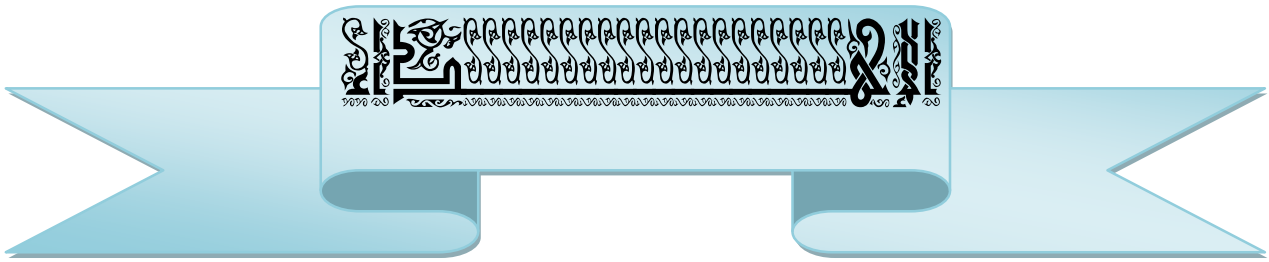
ويتقدّم الباحث بالشّكر والتّقدير **للأستاذ الدكتور:** حسين الفحل الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد-كليّة الاقتصاد-جامعة دمشق، على قبوله بالتفضّل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

ويتوجّه الباحث بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى**كلّ أساتذته في جميع مراحل دراسته**الذين كان لهم الفضل في وصوله إلى هذه المرحلة، ويتقدّم بالشكر إلى **جميع أساتذته في الكلية**والشّكر والتّقدير **لعميد كلية الاقتصاد** على تعاونهم مع الباحث.

والله وليّ الأمر والتوفيق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

c d



إلى من أسدى لي الرشد والنصح

وكان ملهماً لفكري ومداداً لقلمي

الدكتور مدين علي

*****

إلى أعين

سهرت على رعايتي كما يسهر القمر

ورافقتني بالدعاء كما يرافق الغيوم المطر

ربِّ احفظهما وارحمهما

كما ربياني في الصغر

*****

أبي&أمي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

c d

إلى من شاركوني الهموم

وكانوا في الترح عزائي

إلى من اكتملت معهم السعادة

وكانوا في الفرح زينتي

*****

أخوتي

إلى من وقف إلى جانبي بصدق

وأحب لي ما أحب لنفسه

*****

أصدقائي

إلى كل من أحبني

*****

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول المحتويات

قائمة الجداول ..... ذ

قائمة الأشكال البيانية ..... ز

فصل تمهدي: الإطار العام للبحث 1

مقدمة 3

الإشكالية البحثية 4

هد ف البحث..... 5

أهمية البحث 6

فرو ض البحث 6

منهجية البحث 7

الدراسات السابقة 8

الفصل الأول: اقتصاد السوق الاجتماعي (المفهوم والأهدا ف والأدوا ت). 9

المبحث الأول – مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.....11

المبحث الثاني– أهدا ف وأدوا ت اقتصاد السوق الاجتماعي.....18

الفصل الثاني– سعر الصرف (المفاهيم والنظريات والأنظمة): 29

المبحث الأول– مفاهيم سعر الصرف وقياسه: 31

المبحث الثاني– نظريات أسعار الصرف:.....39

المبحث الثالث– خياراتتبنّي ترتيب مناسب لسعر الصرف: 48

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الرابع– سعر الصرف واستهداف التضخم: 69
المبحث الخامس– أسواق الصرف الأجنبي:.....80
الفصل الثالث– سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي (المحددات والمتطلبات): 96
المبحث الأول – العلاقة الجدلية بين سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية: 98
المبحث الثاني– قراءة تحليلية لأزمة انخفاض قيمة الليرة السورية خلال عامي 2005-2006.....181
المبحث الثالث– اختيار الترتيب الأمثل لنظام الصرف:.....191
المبحث الرابع– الخصائص الراهنة لنظام الصرف السوري 201
مناقشة الفرضيات.....215
النتائج 218
المقترحات.....222
مصادر البحث 225
ABSTRACT.....233

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الجداول

الجدول رقم (1–أ)المدفوعات التقديرية للخدمات الاجتماعية في الموازنة العامة 25

الجدول رقم (1–ب) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2007) 27

الجدول رقم (2–أ) تركيبة أسعار الصرف الثلاثيةوفقاً لـ "فريدمان" 55

الجدول رقم (2–ب) نظم صرف العملات العربية في نهاية عام 2006..... 67

الجدول رقم (3–أ) الرقم القياسي للقوة الشرائية لليرة السورية (1990 = 100) 102

الجدول رقم (3–ب) تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1995–2007) 104

الجدول رقم (3–ت) مصفوفة معامل الارتباط بين سعر الصرف وأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1980–2007)..... 106

الجدول رقم(3–ث) مصفوفة معامل الارتباط بين سعر الصرف وأهم المؤشرات الاقتصادية خلال مرحلتين المرحلة الأولى (1980– 1990) والثانية (1990–2007) 108

الجدول رقم(3–ج) الصادرات بحسب الاستخدام الاقتصادي للسلع 109

الجدول رقم (3–ح) المستوردات بحسب الاستخدام الاقتصادي للسلع 110

الجدول رقم (3–خ) تطور ميزان المدفوعات وسعر صرف الليرة السورية 122

الجدول رقم (3–د) عناصر التجارة الخارجية السورية 125

الجدول رقم (3–ذ) تطور عناصرميز ا ن المدفوعات السوري 127

الجدول رقم (3–ر) تطور عناصر ميزان المدفوعات السوري– تتمة للجدول السابق 129

الجدول رقم (3–ز)عر ض النقود والتضخم 139

الجدول رقم (3–س)عر ض النقود والناتج المحلي والتضخم..... 146

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–ش) تطور معدلات التضخم السنوية وأسعار الصرف في سورية خلال الفترة (1980 – 2007) 154

الجدول رقم (3–ص) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي وغير النفطي 156

الجدول رقم (3–ض) إيرادات ونفقات المالية العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 158

الجدول رقم (3–ط) نسبة الإيرادات الضريبية غير النفطية إلى الناتج إلى إجمالي الإيرادات 161

الجدول رقم (3–ظ) العمليات المنفذةفعلياً في الموازنة العامة 162

الجدول رقم (3–ع) الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق بالأسعار الجارية 170

الجدول رقم (3–غ) نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الصرف..... 175

الجدول رقم (3–ف) توزع عناصر التجارة الخارجية السورية بحسب البلدان..... 197

الجدول رقم (3–ق) هيكلية التجارة الخارجية السورية بحسب سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة 209

الجدول رقم (3–ك) الاحتياطي من العملات الأجنبية 214

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني رقم(1-أ) تطور مؤشرات الرعاية الاجتماعية 25

الشكل البياني رقم(2-أ)مستوى الأسعار وكمية النقود 48

الشكل البياني رقم (2-ب)الثلاثية المستحيلة..... 50

الشكل البياني رقم (3-أ) معدل التضخم السنوي والتراكمي والرقم القياسي للقوة الشرائية لليرة السورية 101

الشكل البياني رقم (3-ب) معدل التضخم والقوة الشرائية لليرة السورية 101

الشكل البياني رقم (3-ت) التجارة الخارجية بشكل عام..... 108

الشكل البياني رقم (3-ث) تطور التجارة الخارجية للقطاع العام 111

الشكل البياني رقم (3-ج) التجارة الخارجية للقطاع الخاص 114

الشكل البياني رقم (3-ح) تطور سعر النفط العالمي بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1980 – 2008) 116

الشكل البياني رقم (3-خ) سعر الصرف وميزان المدفوعات 123

الشكل البياني رقم (3-د) العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات 126

الشكل البياني رقم (3-ذ) عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980 –1999) 127

الشكل البياني رقم (3-ر) عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980 –2007) 128

الشكل البياني رقم (3–ز) ميزان السلع والخدمات..... 131

الشكل البياني رقم (3–س)عناصر الحساب الجاري..... 132

الشكل البياني رقم (3-ش) الحساب الجاري والرأسمالي 133

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3-ص) العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم..... 140

الشكل البياني رقم (3-ض) العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم وعرض النقود..... 142

الشكل البياني رقم (3-ط)مقارنة بين معدل التضخم ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي
..... 145

الشكل البياني رقم (3-ظ) معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو النقود 147

الشكل البياني رقم (3-ع) معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو عرض النقود والتضخم 148

الشكل البياني رقم (3-غ) معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم..... 149

الشكل البياني رقم (3-ف) معدل نمو عرض النقود والتضخم 150

الشكل البياني رقم (3-ق) مقارنة بين معدل التضخم السنوي والتراكمي 151

الشكل البياني رقم (3-ك) سعر الصرف ومعدل التضخم..... 152

الشكل البياني رقم (3-ل) إيرادات ونفقات الموازنة والميزان الكلي النفطي وغير النفطي .. 159

الشكل البياني رقم (3-م) النفقات والإيرادات الفعلية..... 161

الشكل البياني رقم (3-ن) تطور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة
(2005-2008)..... 185

الشكل البياني رقم (3-هـ) مجموع ودائع القطاع المصرفي خلال عامي (2005- 2007)
..... 188

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فصل تمهيدي:

الإطار العام للبحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

فصل تمهيدي: الإطار العام للبحث

مقدمــة Introduction

يشهد الاقتصاد السوري منذ عام 2005 تحولاً نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ما يستدعي تطوير السياسات الاقتصادية وتكييفها مع ما يفرضه هذا التحول من تحرر في البنية الاقتصادية للاستفادة من الفرص المتاحة، وتذليل التحديات للوصول إلى الأهداف المرجوة، فقد اتسمت السياسة النقدية في سورية طيلة العقود الثلاثة الماضية بعدم المرونة، حيث تم تعطيل عمل مجلس النقد والتسليف في ظل الاقتصاد المخطط منذ عام 1983 إلى أن أعيد تفعيله بموجب القانون /23/ لعام 2002، وقد تم خلال تلك الفترة تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وتحديد قيمتها إدارياً ،انطلاقاً من الاعتماد على سعر الصرف كمثبت اسمي للسياسة النقدية بهدف تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، دون النظر إلى عوامل السوق مع الإحجام غالباً عن التدخل في السوق، رغم وجود فروق بين السعر الاسمي الرسمي والسعر غير الرسمي، ما شجّع على قيام سوق صرف سوداء، أسهم في تبديد موارد النقد الأجنبي، وساعد في ذلك نظام تخصيص موارد القطع الأجنبي لعمليات الاستيراد التي يقوم بها القطاع الخاص في ضوء أولويات الاستيراد الموضوعة، كما أتسم السوق النقدي أيضاً ، بضعف الاتساق بين السياسات الموضوعة لإدارته وبين بقية حزمة السياسات العامة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالإنتاج والتوزيع والاستثمار والاستهلاك وغيرها من أوجه الاستخدام المختلفة، الأمر الذي حال دون بلوغ السلطات الاقتصادية الأهداف الاقتصادية المرجوة، ولعل أبرز مظاهر عدم الاتساق في هذا هو إتباع سلوك نقدي انكماشي في ظل سياسة مالية توسعية، ومن نتائج هذه الحالة على الوضع النقدي هو تراكم احتياطي نقدي بالعملات الأجنبية يغطي 29 شهراً من الواردا ت، ما حرم الاقتصاد من توظيف واستثمار الموارد النقدية المتاحة.

وفي ظل ما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تغيرات اقتصادية هائلة وسريعة، لاسيما في مجال حركة الرساميل والاستثمارات، وازدياد حجم التجارة الخارجية من خلال آليات العولمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي تضمنت تحرير التجارة الخارجية وتذويب الحدود الاقتصادية، إضافة إلى اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الكبرى كمنظمة التجارة العالمية WTO واتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وما يرافق ذلك من متطلبات الاندماج والتكيف والتعامل في ضوء التوجه السوري نحو إستراتيجية التحرر الاقتصادي والاعتماد أكثر على آلية السوق التي توفر مزيداً من المرونة والمنافسة السليمة، بات من الضروري تطوير السياسات الاقتصادية ومنها سياسة سعر صرف وتفعيلها بما ينسجم وتحقيق السياسة العامة للجمهورية العربية السورية ويسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، ولذا فقد اتجه البحث للتعرض لآلية عمل سياسة سعر الصرف الحالية وسبل تطويرها؛ بحيث تخدم إستراتيجية التحرر الاقتصادي وتواكب مثيلاتها في البلدان المتقدمة، بما ينسجم والواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري، ولذا فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: يتناول **الفصل الأول** مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وأدواته وأهدافه، ويتناول **الفصل الثاني** مفاهيم سعر الصرف ونظرياته وخيارات أنظمة سعر الصرف إضافةً إلى محددات الترتيب الأمثل لسعر الصرف، كما يتناول هذا الفصل أسواق الصرف الأجنبية. ويتناول **الفصل الثالث** محددات سياسة سعر الصرف ومتطلباتها في طور عملية التحول الاقتصادي والعلاقة الجدلية بين سياسة سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية، والخصائص الراهنة لنظام الصرف السوري.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإشكالية البحثية Research Problem:

تمرُّ سورية منذ عام 2005 بمرحلة انتقالية على وقع التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ما يستلزم بالضرورة مقاربات وتعاطي مع قضايا ومعطيات مختلفة وذلك من خلال سياسات وأدوات جديدة، تشكل سياسة سعر الصرف واحدة من أهمها.

بمعنى آخر تشكل سياسة سعر الصرف أداة حقيقية يمكن أن تسهم في دعم آليات التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، واستيعاب مفاعيله ومفرزاته، بالتالي تشكل أحد الأدوات الأساسية لترسيخ أسس ومتطلبات نظام اقتصاد السوق الاجتماعي.

وفي هذا الإطار تبقى التساؤلات المطروحة:

1. هل يمكن لسياسة سعر الصرف أن تشكل أداة حقيقية لدعم عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وإلى أي مدى يمكن لسياسة سعر الصرف أن تشكل أداة فاعلة وحقيقية في عملية التحول؟
2. كيف يمكن توظيف سياسة سعر الصرف لتقوم بدور حيوي وفعّال في تحقيق أهداف عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟
3. إلى أي مدى يمكن أن تنعكس عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي على مضمون سياسة سعر الصرف وأهدافها؟
4. هل تقتضي عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي تحرير سعر الصرف أم تثبيته؟
5. ماهي الشروط والمتطلبات اللازمة كي تتمكن سياسة سعر الصرف من القيام بدورها كأداة لدعم آليات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هدف البحث: The Purpose of the Research

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. تحديد ما إذا كان لسعر الصرف دور فعّال في دعم آليات التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.
2. الإضاءة على المتطلبات والتحديات التي تواجه سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، والاستفادة من الفرص المتاحة كي تسهم هذه السياسة في ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي وتحقيق أهدافه.
3. تحديد طبيعة العلاقة بين استحقاقات عملية التحول الاقتصادي ومتطلباتها ومنعكساتها.
4. توضيح معالم سياسة سعر الصرف التي تتلاءم مع طبيعة المؤشرات الاقتصادية، وما مدى المرونة التي يجب أن تتمتع بها.
5. تحديد ماهو الخيار الأمثل لنظام سعر الصرف في ظل عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

أهمية البحث Importance of Research

إنّ نجاح عملية التحول الاقتصادي يتطلب بالضرورة تفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية، وتبرز هنا أهمية سياسة سعر الصرف كقناة حيوية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، لضمان دور فعّال ومؤثر للدولة والتي ثبت مؤخراً أهميته في الحياة الاقتصادية لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008، حيث ينبغي أن تضطلع سياسة سعر الصرف بمهام أكثر فعالية من المرحلة السابقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، بما ينسجم مع السياسات التحريرية التي تفرضها متطلبات مرحلة التحول الاقتصادي، وبالتالي تبرز أهمية هذا البحث من خلال محاولة تقديم إجابات على التساؤلات الآتية: ماهي المهام الملقاة على عاتق سياسة سعر الصرف في مرحلة التحول الاقتصادي، وما التحديات التي تواجه هذه السياسة، وماهي الفرص المتاحة للاستفادة من عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وكيف يمكن توظيف سياسة سعر الصرف لتكون أداة حقيقية لخدمة عملية التحول والانتقال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فروض البحث: The Hypotheses of the research

ينطلق البحث من مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الأولى: إنّ عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي تقتضي تطبيق سياسة سعر صرف ديناميكية ومرنة، بمعنى آخر لايمكن أن تكون فلسفة سعر الصرف التي سادت في سورية لفترة طويلة من الزمن عامل مساعد على التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

الفرضية الثانية: إنّ عملية ربط سعر الصرف بسلة عملات تعكس هيكلية التجارة الخارجية، تمثل الخيار الأمثل لسياسة سعر الصرف في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

الفرضية الثالثة: لن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تحقيق أثر ايجابي على الميزان التجاري في سورية وذلك من خلال زيادة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات.

الفرضية الرابعة: إنّ ربط سعر صرف الليرة بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة يؤدي إلى تحسن قيمة سعر الصرف.

منهجية البحث: Methodology of Research

تم اعتماد المنهج التاريخي منهجاً رصدياً للتطورات الحاصلة وتسجيل الدلالات التي تركتها التطورات المتلاحقة وانعكست بصورة مباشرة على سياسة سعر الصرف ونتائجها الاقتصادية والتنموية، إضافةً إلى منهج التحليل الذي تم من خلاله التركيز والربط المكثّف ما بين المقدمات والنتائج، كما تم الاعتمادو الاستئناس والقراءة النقدية المقارنة لتجارب دول مماثلة، إضافةً إلى استخدام الجداول والرسوم البيانية كأداة للتوضيح.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات السابقة مجال السياسة النقدية بشكل عام ويوجد دراسة واحدة فقط تناولت إطار سعر الصرف على وجه التحديد، ومن هذه الدراسات في هذا المجال:

1- "**أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية**"، رسالة ماجستير للباحث صلاح الدين الحامد، جامعة دمشق /1996/. إشراف الدكتور: إلياس نجمة. تناولت هذه الرسالة سياسات أسعار الصرف وتطوراتها وارتباطها بالعملات الأجنبية المختلفة إضافة إلى سياسة تعدد أسعار الصرف، كما تناولت عوامل انخفاض القيمة الخارجية لليرة السورية وعوامل الاستقرار النسبي لها، والإجراءات المتخذة للحد من انخفاض هذه القيمة، إضافة إلى تقييم وتطوير سياسة أسعار الصرف.

2- "**الوضع الراهن للاقتصاد النقدي والمهمات الرئيسية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية**"، رسالة ماجستير، إعداد الباحث: عبد الرزاق حساني، إشراف الدكتور: موفق السيد حسن، جامعة دمشق /1993/ تناولت الدراسة السياسة النقدية في مواجهة الاختلال الخارجي انطلاقاً من ميزان المدفوعات والمديونية إلى سياسة القطع وتطور سعر صرف الليرة، كما تناولت الدراسة السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتطرقت إلى أهداف السياسة النقدية، ومهامها ومشكلة التضخم وموضوع تعاضد السياستين المالية والنقدية.

3- "**السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة /1970- 2000**"، أطروحة دكتوراه للباحث: محمد صالح جمعة، إشراف الدكتور: خالد الحريري، جامعة دمشق. تناولت الأطروحة مفهوم وطبيعة السياسة النقدية وتطورها في سورية كما تناولت أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي، وما هي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تناولت أيضا دراسة أثر أدوات السياسة النقدية ومنها سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، وتناولت دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور السياسة النقدية.

4- "**النظرية والسياسة النقدية والتوازن النقدي" /واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية/** – أطروحة دكتوراه للباحث: عبد الرزاق حساني– إشراف الدكتور: موفق السيد حسن /2002/ جامعة دمشق. تناولت هذه الأطروحة دراسة تفصيلية لواقع السياسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النقدية في سورية آنذاك، وأهدافها، ودراسة تطورات العرض النقدي في سورية والعوامل المؤثرة فيها، وما هي الخصائص الرئيسية للنظام النقدي، وما هو دور المصرف المركزي في تمويل العجز، وتطرقت إلى موضوع استقلالية المصرف المركزي، وأسس تطوير وتحديث النظام النقدي، ومستقبل السياسة النقدية، والحفاظ على استقرار الأسعار.

تناولت الدراسات السابقة السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف في سورية خلال المرحلة السابقة لعملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد اتسمت فيها السياسة النقدية بالجمود في اقتصاد شبه مغلق، أما الآن فإن الاقتصاد السوري يتجه نحو الانفتاح ومزيد من التعامل مع العالم الخارجي، ويعيش مرحلة تحول بنيوي هيكلي على وقع الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، فأصبح سعر الصرف معرض بشكل أكبر للاختلالات والمضاربات، ولتحمل أعباء التجارة الخارجية، لذا لابد من تطوير سياسة أسعار الصرف بما يتناغم ويتناسب مع المجريات الاقتصادية، ففي ظل تغير المعطيات يجب أن تأخذ الدراسة منحى يواكب التغيرات والتطورات الحاصلة، والإضاءة على المتطلبات اللازمة لتحقيق سياسة سعر صرف مرنة وفعّالة، وبالتالي هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها من ناحية المعطيات والواقع الاقتصادي والأهداف الملقاة على عاتق السياسة الاقتصادية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، بمعنى أنّها ستتجه إلى دراسة سياسة سعر الصرف على وقع التحول في السياسات وفي الهياكل البنيوية للاقتصاد السوري.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول:

اقتصاد السوق الاجتماعي

(المفهوم والأهداف والأدوات)

المبحث الأول:

مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول: اقتصاد السوق الاجتماعي (المفهوم والأهداف والأدوات):

The Social Market Economy(The Concept, Goals and instruments)

المبحث الأول – مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

Concept of the Social Market Economy

تمهيد:

شكّلت التوجهات نحو النظام الاشتراكي طيلة العقود الأربعة الماضية مرحلة أساسية في تاريخ الاقتصاد السوري، فقد شهدت تلك المرحلة انجازات جوهرية اضطلع بها القطاع العام على صعيد البنية التحتية وتشييد المصانع والسدود وبناء الجامعات المدارس والمشافي وغيرها، ومع تطور الحياة الاقتصادية العالمية وضرورة تعزيز إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبرز أهمية انتهاج نظام يحافظ على ما تم انجازه في المرحلة المذكورة، ويواكب التطورات الاقتصادية العالمية، ويواجه التكتلات الاقتصادية ومتطلبات الانضمام إليها من منظمة التجارة العالمية /WTO/ والشراكة الأوربية المتوسطية وغيرها، وفي هذا الإطار يشكل اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً اقتصادياً ومنطلقاً لمرحلة اقتصادية جديدة انتهجته سورية لتحقيق أهداف المجتمع السوري المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أ- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

مما لاشك فيه أنّ الاختلافات بين اقتصادات معظم الدول التي سلكت اقتصاد السوق تبقى قائمة، وهي تعود لطبيعة وظروف كل بلد ولآلية تطبيق النظام الاقتصادي، ما يقدم الدليل أن اقتصاد السوق كما تقدمه المناهج النظرية، ليس له وجود في الواقع العملي بقوالب جاهزة، هذا الكلام لا يعبر عن قصور في الفكر الاقتصادي سواءً كان اشتراكي أو رأسماليوإنما في تطبيقه على أرض الواقع، حيث يحتاج كل نظام اقتصادي إلى بيئة ناضجة تتناسب مع هذا النظام، فالنظام الاشتراكي يحتاج إلى إيمان واضح بالملكية الجماعية والتوزيع العادل للدخل من قبل جميع الأفراد، إضافةً إلى وجود مثل أخلاقية لا تتوفر إلا في المدينة الفاضلةكما أنّ نظام اقتصاد السوق هو نظام جائر إذا ما ترك دون تدخل الدولة، وخير مثال حي على ذلك هو نشوء الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008 في بلد الرأسمالية الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية) نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية، وسيطرة المؤسسات المالية العملاقة على الاقتصاد العالمي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دون وجود قواعد رقابية أو مبادئ أخلاقية أو شرعية واضحة تنظم عملها. وبحسب كولين بوتش Colin Bouch[1] يدخل العالم اليوم في حقبة ما بعد الديمقراطية حيث تعود بعض معالم النظام القديم للظهور، فقد أصبحت السلطة مصادرة من قبل نخبة تتهر ّب بشكل واسع من الضريبة، كما تؤدي عولمة الاقتصاد وفقدان القوة لدى الحكومات الوطنية تجاه المصالح المالية، وهيمنة الفكر الواحد الذي يرى في المنافسة واقتصاد السوق الحل لكل مشاكل التنظيم، إلى تقلص هوامش الاستقلالية لدى المواطن العادي بشكل مستمر، ويرى كولين بوتش بأن ّ العالم يتجه إلى مرحلة تصبح فيها السياسة الوطنية مسألة تسويق[2] بما أنه لم يعد هناك قرار جدي يتخذ على هذا الصعيد، حيث تعود السلطة الحقيقية إلى نخبة اقتصادية عالمية ولم تعد حقاً إلهياً لكنها تد ّعي إدارة نظام حق طبيعي هو نظام المنافسة، فمن هنا تنبع الحاجة لتبني اقتصاد يحقق العدالة بين الجميع (السوق والأفراد).

لابد من التنويه إلى أن ّ نظام اقتصاد السوق الاجتماعي هو خيار اتخذته سورية منذ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في حزيران 2005، ومن هذا المنطلق ومنذ ذلك الحين تعمل الحكومة على ترجمة هذا الخيار على شكل سياسات وبرامج واستراتيجيات، وفيما يتعلق بالمفهوم فإنه ليس بالسهولة أن نمتلك تعريفاً مختصراً ومباشراً لاقتصاد السوق الاجتماعي.

ظهر مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم وضع أهداف اقتصادية للجمهورية الألمانية تمثلت بالحفاظ على استقرار الأسعار (عملة مستقرة) وعمالة كاملة وتحقيق توازن ميزان لمدفوعات وتحقيق نمو اقتصادي مستقر، إضافةً إلى ثلاثة أهداف اجتماعية مرتبطة بشدة مع فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي تم تحديدها في القانون الألماني، وهي أهداف العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتقدم الاجتماعي، وتوفر هذه الأهداف معظم أسس التدخل من قبل الدولة في الشؤون الاقتصادية.[3]

كذلك يمكن تلم ّس عناصر أساسية لليبرالية المنظّمة في اقتصاد السوق الاجتماعي، ولكن مع احتفاظ اقتصاد السوق الاجتماعي بشكله الخاص، حيث يكتسب البعد الاجتماعي

[1] - فلورباييه، مارك، ترجمة المولى، عاطف، عام2007 **"الرأسمالية أم الديمقراطية خيار القرن الواحد والعشرون"**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص101.

[2] - **المرجع السابق، ص101.**

[3] - جريجوري، بول-ستيروات، روبرت- ترجمة: منصور، طه- ابراهيم، نعمت الله، عام1994 **"النظم الاقتصادية المقارنة"** المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص464.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أهمية خاصة في صياغة مبادئ الوفاق والوحدة الاجتماعية، لكن «البعد الاجتماعي» بالنسبة لأنصار الليبرالية المنظّمة غير مهم وحده، لأن اقتصاد السوق هو اجتماعي بطبيعة الحال في سياق نظام المنافسة كما هو اقتصادي.

يمكن اختصار مفهوم البعد الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي بتدخل الدولة لتوجيه بعض أوجه الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه أهداف لا تكترث بها آليات السوق عندما تترك لها الحرية، وبهذا المعنى فإن اقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة، فهو يأخذشكلاً محدداً في اليابان لايختلف جوهرياً في مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية، ويسمى اليوم في الصين اقتصاد السوق الاشتراكي، وأطلق عليه في الكثير من الدول الأوروبية تسمية أخرى «الاقتصاد الاجتماعي للسوق».

ب– *ركائز* اقتصاد السوق الاجتماعي ومبادئه:

يعدّ نظام اقتصاد السوق الاجتماعي خلاصة تجارب عالمية، وتراكم خبرات تاريخية، بشروط مختلفة عن بعضها تماماً، فهو ليس بدعة جديدة، بل هو مفهوم قديم أبصر النور في جمهورية ألمانيا الاتحادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ***ويعتمد هذا النظام الاقتصادي على آليات السوق المتمثلة بالعرض والطلب مع مراعاة البعد الاجتماعي، وبالتالي يهدف هذا النظامإلى التوفيق بين الفعاليّة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولهذا فهو يرتكز على ثلاث ركائز مهمة:*** [4]

- المنافسة أي منع الاحتكار والتخلص من آثاره السيئة على الاقتصاد، علاوة علىأ نّ المنافسة تعمل على إيصال عرض كبير من السلع ذات التكلفة الأقل والجودة الأفضل.
- خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة، والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل وأيضاً الحد من سيطرة أقليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.
- تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها.

إنّ اقتصاد السوق الاجتماعي، هو محاولة بناء «تركيب» طريق ثالث بين الليبرالية والاشتراكية، الذي يتميز بإعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة والتضامن «بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية»كما يمكن أن يعرّف كفكرة لنظام سياسي يهدف إلى تأكيد تحققه من خلال

[4] . د: العبد الله، حميدي، صحيفة تشرين، عدد9278، تاريخ 2005/6/16، ص14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ربط المبادرة الفردية الحرة بالتقدم الاجتماعي، ومن خلال أداء اقتصاد السوق العام على قاعدة اقتصاد المنافسة.[5]

وهكذا فإن ّ قضايا أساسية مثل الحرية الشخصيةوالفعالية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية وضمان الظروف المادية الأساسية والطبيعية للإنسان، أخذت تشكل الحقل الخصب أو مجال الممارسة السياسية لهذا الاقتصاد، **بحيث يشكل نظام المنافسة المرتكز الأساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي، الذي يعمل عندما تتحقق مبادئ بناءة ومنتظمة لهذا الاقتصاد، وتتمثل أهم هذه المبادئ استناداً «لفالتر ايكون» الممثلالرئيسِ لليبرالية المنظمة بما يلي:**

- –بناء نظام أسعار فعّ ال للسلع والخدمات وأسواق المال.
- سياسة نقدية تتأسس على استقرار قيمة النقد.
- ضمان حرية التعامل والنفاذ إلى الأسواق.
- حرية تملك وسائل الإنتاج.
- مبدأ الالتزام والمسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم.
- حرية التعاقد.
- ثبات واستقرار السياسة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى بدأ البعد الاجتماعي مؤخراً يأخذ حيزاً واسعاً في الاقتصادات الغربية التي تتبع اقتصاد السوق، ولاسيما بما بات يعرف بـ **الطريق الثالث** "**الديمقراطية الاجتماعية**" حيث يتمثل الهدف العام لسياسة الطريق الثالث بمساعدة المواطنين على أن يشقوا طريقهم عبر الثورات الرئيسية في هذا العصر: العولمة، والتحول في الحياة الشخصية، والعلاقة بالطبيعة، ويجب أن تتبنى اتجاهاً ايجابياً نحو العولمة،[6] وقد ارتبط هذا المصطلح في بريطانيا بسياسات حزب العمال الجديد، حيث يمثل هذا الطريق محاولة للبحث عن طريق جديد للتنمية الاجتماعية ذات آفاق علمية، وتأخذ هذه المحاولة في اعتبارها – كما يقول أنوني جيدنز– "موت الاشتراكية" واندحار النظام السوفيتي، وتسعى فلسفة الطر يق الثالث إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدمية العريقة التي لازمت الإنسان وأر ّ قته زمناً طويلاً من ناحية والتحديات الجديدة لعصر

5 - الجوادي، زينب،2005، **"الملامح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الاقتصادية المعاصرة"**، دار الخيال، ص212.
6 - جيدنز، أنتوني، 1999، **"الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"**، ترجمة زايد، أحمد- محيي الدين، محمد جامعة القاهرة، ص99.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة وغيرها من جهة أخرى، **وتستند هذا الفلسفة إلى ثلاثة دعائم أساسية هي:**[7]

- **ü** التزام حكومي بضمان ترسيخ تكافؤ الفرص لجميع مواطنيها، ولا تسمح لأحد ما بأي امتيازات خاصة من أي نوع.
- **ü** مبدأ أخلاقي يقوم على المسؤولية المتبادلة التي ترفض سياسات التمييز بين أصحاب الحقوق.
- **ü** توجه جديد للنظام الاقتصادي يقوم على تمكين المواطنين ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.

لم يكن اللجوء إلى الديمقراطية راجعاً إلى انتصار المؤسسات الديمقراطية الليبرالية على سائر المؤسسات الأخرى، ولكنه كان نتيجة تأثير القوى الأعمق التي كانت تعمل على إعادة تشكيل المجتمع الدولي، بما فيها الحاجة إلى الاستقلال الفردي وتعميق مبدأ الشفافية، وعليه يمكن إبراز أهم قيم الطريق الثالث: [8]

- **ü** المساواة.
- **ü** حماية الجهات الهشة في المجتمع.
- **ü** الحرية كاستقلال ذاتي.
- **ü** لا حقوق دون مسؤولية.
- **ü** لا سلطة دون ديمقراطية.
- **ü** التعددية العالمية(الكونية).
- **ü** النزعة الفلسفية المحافظة.

ت– نماذج اقتصاد السوق الاجتماعي: [9]

جرى التعبير عن اقتصاد السوق الاجتماعي في أربعة نماذج أساسية:

1– النموذج الياباني.

[7]- الجوادي، زينب، نفس المرجع السابق، ص 211-212، بتصرف.
[8] -جيدنز، أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص102.
[9] - جريجوري، بول-ستيروات، روبرت، مرجع سبق ذكره، ص 462-476- 540 بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2– النموذج الألماني.
3– ونموذج الدول الاسكندينافية، لاسيما النموذج السويدي.
4–وأخيراً النموذج الصيني الذي سمي باقتصاد السوق الاشتراكي.

حققت هذه النماذج الأربعة نجاحات باهرة، وفي الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي تعرض نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وتحديداً دور الدولة لهجوم عنيف، ولكن ما أسفرت عنه تجربة تطبيق النموذج النيوليبرالي من عواقب كارثية أعادت الاعتبار لاقتصاد السوق الاجتماعي من جديد.

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة تثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، وفي ألمانيا اتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة حيث قام برعاية التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني «الإدارة المشتركة، أو المسؤولية المشتركة»، وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور،وبرهنت التجارب على أنّ هذه الصيغة «ملائمة للمنافسة» كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الأولى.

ث– دولة الرفاهية أو مجتمع الرفاهية الايجابية:

إنّ عملية التوفيق بين الفعاليّة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية تمثل جوهر اقتصاد السوق الاجتماعي، ولكن هذا التوفيق يحتاج للعديد من الوسائل والسياسات غير المباشرة للدولة لتحقيق هذه العملية وتحقيق البعد الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي والذي ينسجم مع مفهوم "**دولة الرفاهية**"قد بزغ هذا المفهوم إبان الحرب العالمية الأولى في أوربا وألمانيا وتعرّف دولة الرفاهية على أنّها شبكة من روابط وجماعات القطاع الثالث التي كانت السلطات تعتمد عليها في وضع سياسات الرفاهية موضع التنفيذ، وكان الهدف الذي تسعى هذه الشبكة إلى تحقيقه هو تمكين سياسات الرفاهية من تحقيق أهدافها الاجتماعية، فكانت هيئات القطاع الثالث تحتكر تقريباً تقديم الخدمات في مجال مثل رعاية الطفولة، وكان من شأن هذا أن نما القطاع غير الهادف للربح في ألمانيا، بدلاً من أن يتقلص بسبب نمو دولة الرفاهية.[10]

[10] - جيدنز، أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص150.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتختلف دول الرفاهية فيما بينها من حيث درجة استيعابها للقطاع الثالث أو اعتمادها عليه، ففي هولندا على سبيل المثال تلعب المنظمات غير الهادفة للربح الدور الأساسي في تقديم الخدمات الاجتماعية، في حين أنّه يندر الاعتماد عليها في السويد، أما في بلجيكا والنمسا وألمانيا فنجد أنّ المنظمات غير الهادفة للربح هي التي تنهض بعبء تقديم نصف الخدمات الاجتماعية تقريباً .

كما أنّ الإقرار بالطابع الإشكالي لتاريخ دولة الرفاهية يفرض على سياسات الطريق الثالث أن تتقبل بعض الانتقادات التي يوجهها الحزب اليمين للدولة، فالدولة غير ديمقراطية بالضرورة، حيث أنّها تعتمد فعلياً على نظام يتدرج من أعلى إلى أسفل لتوزيع المنافع، كما أنّ القوة الدافعة لها هي الحماية والرعاية، ولكنها لا تتيح مساحة كافية للحرية الشخصية، فضلاً عن ذلك فإنّ بعض أشكال مؤسسات الرفاهية تتسم بالبيروقراطية وعدم الكفاءةكما أنّ منافع الرفاهية يمكن أن تخلق نتائج معاكسة من شأنها أن تقوّض الأهداف التي أنشئت لتحقيقها، ومع ذلك فإنّ سياسات الطريق الثالث ترى أن هذه المشكلات لا تعني التخلص من دولة الرفاهية، بل تعدها من الأسباب الداعية إلى إعادة بنائها.

وتمثل الزيادة الكبيرة في الإنفاق على الضمان الاجتماعي أحد المصادر الأساسية للهجوم على نظم الرفاهية من جانب الليبراليين الجدد الذين يرون فيه سبباً للنمو الكبير في الاعتماد على الرفاهية،ومن المؤكد أنّهم على حق في استشعار القلق من عدد أولئك الذين يعيشون اعتماداً على المساعدات التي تقدمها الدولة، فالمساعدات التي يكون مقصوداً بها مواجهة البطالة– على سبيل المثال– يمكن أن تفضي فعلاً إلى البطالة إذا ما استغلت لتجنب العمل، وقد يترتب على ذلك طلب متزايد للمساعدات الاجتماعية وفتور في جهود البحث عن وظيفة، وا ٍذا حدث ذلك تترسخ جماعات المصالح (المستفيدة من تلك الأوضاع).

وعليه لتجنب هذا الاستغلال من قبل جماعات المصالح المذكورة أعلاه، يجب البحث عن الرفاهية الايجابية التي يساهم فيها الأفراد أنفسهم، وكذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وهي نوع من الرفاهية يتم من خلالها لعب دور بارز في عملية صناعة الثروة، فالرفاهية ليست في جوهرها مفهوماً اقتصادياً ولكنها مفهوم نفسي يتعلق في الحقيقة بالرفاه (أي المعيشة الطيبة)، ذلك لأنّ المساعدات الاقتصادية وحدها لا تكفي كمبرر لوجود نظام الرفاهية، فالرفاهية يمكن أن تتحقق من خلال أطر عديدة وبتأثير عوامل أخرى غير دولة الرفاهية، ومن هنا يتعين على نظم الرفاهية أن تولي اهتمامها لرعاية المساعدات السيكولوجية إلى جانب المزايا الاقتصادية في نفس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوقت، وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن سوقها في هذا الشأن: فتقديم النصح أو المشورة – مثلاً – قد يكون في بعض الأحيان أكثر فائدة من المساعدات الاقتصادية المباشرة.

ولذلك يجب الاستثمار في "**رأس المال البشري**" وليس توفير الخدمات الاقتصادية بشكل مباشر، معنى ذلك أنّ علينا أن نبني "**دولة الاستثمار الاجتماعي**" بدلاً من دولة الرفاهية فهذه الدولة تعمل في إطار مجتمع الرفاهية الإيجابية.[11]

وبالتالي فإنّ مجتمع الرفاهية ينبغي أن يحل محل دولة الرفاهية وحيثما تكون هيئات القطاع الثالث ضعيفة التأثير ينبغي تشجيعها على أن تلعب دوراً أكبر في تقديم خدمات الرفاهية، وإنّ توزيع المساعدات والخدمات من أعلى إلى أسفل يجب الاستعاضة عنه بنظم التوزيع المبثقة عن الواقع المحلي، وبصفة أكثر عمومية إنّ الإقرار بإعادة بناء نظام تقديم خدمات الرفاهية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع برامج التطوير الفعّال للمجتمع وتعزيز كفاءاته.

[11] - جيدنز، أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص157.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول:

اقتصاد السوق الاجتماعي

(المفهوم والأهداف والأدوات)

المبحث الثاني:

أهداف وأدوات اقتصاد السوق الاجتماعي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني– أهدا ف وأدوات اقتصاد السوق الاجتماعي

Goals and Instruments of the Social Market Economy

أولاً – أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي:

يسعى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ– تحقيق نمو اقتصادي متوازن بين القطاعات الاقتصادية.

ب– معالجة الأوضاع المعيشية للسكان، والقضاء على الفقر.

ت– زيادة معدلات الاستثمار.

ث–تحقيق مستوى أفضل من الرعاية الاجتماعية، وا ٍيلاء قضايا الصحةو التعليم الأهمية الكافية.

ج– الاستعمال الكامل للطاقات المعطلة، بما في ذلك البطالة بكافة أشكالها، واستكمال بناء البنى التحتية.

ح– تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السورية، والارتقاء بمواصفات المنتجات الصناعية وتنويعها.

خ– البحث الجدي عن مصادر بديلة للطاقة، ومواجهة مشكلة التناقص في إنتاج النفط.

يوجد عدد من المهام أو الموازنات الاقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها، كما لا يستطيع السوق بآلياته المعروفة أن يقوم بها، ولاسيما تلك المهام التي تأخذ طابعاً استراتيجياً وتحتاج إلى تدخل الدولة لتحقيق هدفي الكفاءة الاقتصادية، والكفاءة الاجتماعية معاً، وبالتحديد تحقيق معادلة: النمو الاقتصادي والاجتماعي، **ويمكن تلخيص ملامح التوجهات الإستراتيجية لاقتصاد السوق الاجتماعي بـ:**

أ– التخطيط لتحقيق تنمية مستدامة والموازنة بين الحاضر والمستقبل.

ب– المفاضلة بين توجهات التطور التكنولوجي واختيار التكنولوجيا المناسبة وتوطينها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ت- موازنة التطور بين القطاعات الاقتصادية، ولاسيما بين الصناعة والزراعة وكذلك بين فروع الصناعة التحويلية، وأنواع المحاصيل الزراعية، وربط كل ذلك مع الإمكانات المادية والبشرية المتاحة والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

ث- تحقيق نوع من الموازنة في النمو بين المدينة والريف. وبين التوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية والتوزع السكاني.

ج- الموازنة بين الادخار والاستثمار والاستهلاك.

ح- الموازنة بين المستوى العام للأسعار والدخول الحقيقية للأفراد.

ثانياً – أدوات اقتصاد السوق الاجتماعي ودور الدولة

إنّ أغلب الدراسات اليوم تشير إلى أنّ دور الدولة في ظل اقتصاد السوق يجب أن يتعاظم عنه في ظل الاقتصاد المخطط، وذلك نتيجة الأعباء التي يجب أن تتحملها الدولة من خلال التخطيط التأشيري عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة ولاسيما المالية والنقدية، وما سندرسه هو سياسة سعر الصرف التي تشكل محور هذا البحث فلها دور مختلف في ظل اقتصاد السوق حيث يناط بها التعامل مع قضايا عديدة في ظل تحرر السوق منها تحرر التجارة الخارجية وحرية تداول العملات وجذب الاستثمارات والتعامل مع الرساميل ذات الأصول الطويلة والقصيرة الأجل والمضاربة بأشكالها المختلفة واستقرار الأسعار وتوفير أسس المنافسة السليمة. باختصار إدارة التوازن في ظل تحرر السوقين النقدية والسلعية وانفتاحهما على العالم الخارجي.

وبالتالي هناك دور فعّال يجب أن تضطلع به الدولة من خلال أدواتها الاقتصادية والتخطيط التأشيري ومراقبة السوق لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، حيث يمكن الاستنتاج هنا، أن عناصر النظام ذاته إضافة للأدوات الاقتصادية، يمكن أن تقوم من خلال المجابهة مع الواقع في تغييره المستمر، وبالتالي يمكن للمنافسة أن تسفر تلقائياً عن نتائج إيجابية للسوق، واستبعاد تلك النتائج غير المرغوبة، على المستوى السياسي والاجتماعي، **وهنا تأتي أهمية أن تضطلع الدولة بدور فعّال يمكن أن نوجزه بما يلي:**

- المراقبة المستمرة للاحتكارات.
- السياسة البناءة للدخل لإعادة توزيعه وتصحيح اختلالاته تلقائياً عبر السوق.
- المحاسبة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الأسباب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى كل ذلك، يأتي التأكيد على ضرورة انسجام السياسة الاقتصادية، وقيامها على نظام منافسة فعال وبناء، حيث تعتبر المنافسة على الأداء الفعّال، كأساس أو مرتكز اقتصادي للتقدم والأمان الاجتماعي؛ وهي موضع تشجيع وحماية، وتعد مبدئياً كمنظم لإعادة توزيع الدخول، فالدولة هنا مطالبة بالبرهان على وظيفتها، في تبني سياسة اجتماعية شاملة، وذلك لأجل تضييق فجوة التفاوت الاجتماعية وتخفيضها تدريجياً **وبالتالي يمكن القول أن هناك بعدين لاقتصاد السوق الاجتماعي:**

البعد الأول: إن اقتصاد السوق لوحده لا يضمن كفاءة مطلقة، وبالتالي نحن نؤمن باقتصاد السوق كفكرة أساسية من منطلق أن العرض والطلب ومؤشر السعر هو أكفأ أداة لتوزيع الموارد الاقتصادية، لكن هناك حالات خطيرة من إخفاق السوق لا يمكن أن يعالجها السوق تلقائياً ، فلا بد من تدخل الدولة لمعالجتها.

البعد الثاني: حتى لو كان السوق يعمل بكفاءة مطلقة ودون تدخل للدولة، فإن غياب العدالة في تأمين الخدمات الاجتماعية مجاناً في جانبي الصحة والتعليم وبأسعار مقبولة في باقي الخدمات سيؤدي إلى اختلال خطير في المساواة في الفرص بين المواطنين للاستفادة من النمو الذي سينجم عن اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا ما يختلف به ربما عن اقتصاد السوق الاشتراكي، ولا يمكن الوصول إلى درجة المساواة في الدخول، لأنها حالة فوضاوية لم تتحقق عبر التاريخ، وهي غير قابلة للاستدامة، المهم أن تتحقق المساواة في الفرص، أي أن يكون أمام جميع المواطنين الفرصة لاكتساب ثمار النمو الحاصل على اقتصاد السوق، والجدير ذكره أنه لا يمكن لمواطن مقيم في أقاصي الريف أن يغتنم فرصة النمو الناشئة عن اقتصاد السوق، إلا عن طريق تأمين الدولة المناخ السليم من خلال البنية التحتية، والطرقات والتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية، على الأقل الرعاية الصحية الأولية، والكهرباء بأسعار مقبولة والطاقة والاتصالات، والصرف الصحي ومياه الشرب، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الثقافية التي تسمح لكل إنسان في سورية بأن يكون متساوياً مع أي إنسان آخر في الفرصة، بأن يستفيد من النمو الناجم عن اقتصاد السوق، لأنه لا يمكن أن ننكر بأن النمو الذي يحققه اقتصاد السوق هو أعلى من أي نمو يحققه أي نظام اقتصادي آخر.

كما يمكن أن تقوم الدول بوظائف ذات أبعاد متعددة ومهمة، فمثلاً لعبت الحكومة اليابانية دوراً كبيراً بمجال في غاية الأهمية وهو التراكم الرأسمالي، وليس فقط عن طريق دعم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الادخار المحلي والاستثمار، ولكن أيضاً عن طريق تشجيعها على تدفق رأس المال للداخل، وهو شيء مهم في السنوات الأولى من عملية التنمية اليابانية.[1]

تتطلب عملية تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وترسيخ مبادئه توفر مجموعة من الأدوا ت بيد الدولة لتمكنها من تحقيق دورها في التدخل وتوجيه السوق نحو تحقيق الأهدا ف الاجتماعية المرغوبة، بمعنى آخر لابد من توفير بنية مؤسسية وتشريعية وتنظيمية كفوءة، ومقدرة اقتصادية ومالية مؤثرة لتحقيق التوازنات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه الأدوا ت: [2]

1-مؤسسات السوق

2-التأثير من خلال الموازنة العامة

3-التأثير من خلال السياسة المالية وتطوير النظام الضريبي

1-مؤسسات السوق:

إن ّ تنظيم السوق وتحديد أدوار الفاعلين فيه شرط ضروري لعمل السوق الحر، وفي إطار السوق الاجتماعي يصبح ذلك أولوية، فالسوق بحاجة إلى تشريعات وقوانين ناظمة لعمله وفي هذا السياق فقد صدر في سورية العديد من التشريعات أهمها:

المرسوم التشريعي رقم /55/ للعام 2006 الخاص بسوق الأوراق المالية، ويهدف هذا المرسوم إلى تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية، وتهدف السوق إلى توفير المناخ المناسب لتسهيل استثمار رؤوس الأموال وتوظيفها لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والواضح والعادل للأورا ق المالية.

كما صدر **قانون التجارة رقم /33/ للعام 2007** الذي تضمن القواعد المختصة بالأعمال التجارية وتنظم آلية عملها والتي يقوم بها أي شخص مهما كانت صفته القانونية، ويتضمن من جهة أخرى الأحكام التي تطبق على الأشخاص الذين اتخذوا التجارة مهنة. **وصدر**

[1] - جريجوري، بول-ستيروات، روبرت، مرجع سبق ذكره، ص478.

[2] - مرزوق، نبيل، عام 2005، **"دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص8-9 بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القانون رقم /3/ للعام 2008 الخاص بالشركات والذي تضمن مجموعة من المواد التي تضع الإطار القانوني الصحيح لمختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية لاسيما فيما يتعلق بالشركات بكل أنواعها، وهدف إلى تبسيط الإجراءات ومواكبة التطورات الاقتصادية لاسيما في ظل تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ومفاوضات توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي آنذاك، (حيث تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في مطلع عام 2009)، والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما تتضمن أحكاماً حول حل الشركات وتصفيتها والأسس القانونية لها وحقوق الشركاء والمساهمين إضافة إلى النظام الأساسي لكل شركة ونظمها المالية والعقوبات، ويأتي صدور قانون الشركات بعد أن شهدت البلاد في السنوات الماضية توسعاً للشركات العائلية، في أعقاب عملية التحول الاقتصادي وفي إطار السياسات الحكومية الهادفة إلى جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية وانسجاماً مع تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية. مع الإشارة إلى أن قانوني الشركات والتجارة المذكورين هما تعديل لقانون التجارة القديم الصادر عام 1949 لناظم لعمل التجارة والشركات معاً .

ومن أهم التشريعات الصادرة أيضاً في هذا الصدد **القانون رقم /7/ للعام 2008 الخاص بالمنافسة ومنع الاحتكار** ويهدف القانون إلى تحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة ويضبط هذه الغاية الالتزامات الموضوعية على كامل المنتجين والتجار ومقدمي الخدمات والوسطاء الآخرين، والتي تهدف إلى درء كل ممارسة مخلة بقواعد المنافسة والقضاء على الممارسات الاحتكارية كما يهدف هذا القانون إلى ضبط عمليات التركز الاقتصاديوا إلى مراقبتها، وضمان إخضاع الأسعار للمنافسة الحرة المتكافئة وغير المتأثرة بعمليات وممارسات احتكارية من بعض قوى السوق، ومنع ظهور الاحتكارات بين القوى الاقتصادية النامية في السوق التي يمكن أن تضر بالاقتصاد والمستهلك، إضافة إلى تحديد القواعد الناظمة لحرية المنافسة.

ومن ناحية أخرى فقد صدر **القانون رقم /2/ للعام 2008 الخاص بحماية المستهلك** الذي يضمن حقوق المستهلك بتوفير احتياجاته من المواد الاستهلاكية والأدوية والمياه والسكن والرعاية الصحية والخدمات كافةً ، وقد اعتمد هذا القانون المبادئ الإرشادية المعتمدة من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة لحماية المستهلك وتحديد مهام جمعية حماية المستهلك، وحقها في التدخل لمصلحته ومساعدة البلدان في إنتاج السلع والخدمات التي تناسب رغبته، كما يتطرق القانون إلى دور الدولة على هذا الصعيد، ووضع نظام إعلام المستهلك والتزامات المنتجين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتجار والوسطاء ومقدمي الخدمات لتحقيق سلامة المواد المطروحة وتقديم الخدمات المناسبة للمستهلك ما بعد البيع، ويكفل القانون ممارسة النشاط الاقتصادي للجميع، ويحظر على أي شخص إبرام أي اتفاق أو ممارسة أي نشاط يكون من شأنه الإخلال بالحقوق الأساسية للمستهلكين والمتعلقة باحتياجاته من المنتجات الاستهلاكية المختلفة والأدوية والمياه والسكن والرعاية الصحية والتغذية السليمة والتربية والثقافة والتدريب وتقديم الخدمات في المجالات المالية والمصرفية والكهرباء والتأمين والنقل والطاقة والاتصالات والسياحة وغيرها من الخدمات التي تهم المستهلك، كما يلزم القانون منتج السلعة وبائعها بإعلام المستهلك بوساطة نشرة أو بطاقة بيان مرافقة للسلعة تتضمن سعر ومواصفات المادة وطريقة الاستعمال والمخاطر المحتملة وطرق الوقاية منها ومدة صلاحيتها.

شكلت هذه التشريعات البيئة القانونية الناظمة للعمل في السوق، والتي شكلت بدورها الأداة التي تضمن لكافة الأطراف حقوقهم والتزاماتهم للعمل بكفاءة وفعالية.

2-التأثير من خلال الموازنة العامة:

يبرز البعد الاجتماعي لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال الدور الحيوي الذي يجب أن تضطلع به الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني التي لها أبعاد اجتماعية، والمتمثلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة عدالة توزيع الدخل وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وفي هذا السياق تستطيع الدولة من خلال موازنتها العامة لعب دور حيوي في السوق نتيجة حجم الإنفاق العام والاتجاهات التي يأخذها هذا الإنفاق، وبالعودة إلى الموازنات العامة للسنوات الماضية يتبين أ ذ الإنفاق العام خلال النصف الأول من الثمانينات قد تراوح بين 47,5% 56,3% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات، وبعد تطبيق "برنامج الإصلاح" وترشيد الإنفاق العام عام 1986 بلغت الموازنة العامة للدولة ما يقارب 25,3% من الناتج المحلي عام 1990 ومع بداية التسعينات حاولت الدولة سد جزء من العجز الحاصل في الاستثمار فازداد ت حصة الموازنة العامة من الناتج لتتراوح بين 28,25% و34,3% من الناتج المحلي خلال التسعينات، وقد تراوحت خلال السنوات 2000 – 2005 بين 32% 33% من الناتج المحلي الإجمالي، يجدر التذكير بأن كتلة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة والقطاع العام تقدر بما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي أ ي ما يزيد عن 60% من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنفاق الجاري في الموازنة الذ ي يشكل وسطياً ما يقارب 50% من إجمالي الموازنة العامة.[3] إذن لا يتيح حجم الموازنة التأثير في السوق بشكل فعال لمحدوديتها وضآلة ما يخصص للمساعدة الاجتماعية والاستثمار.

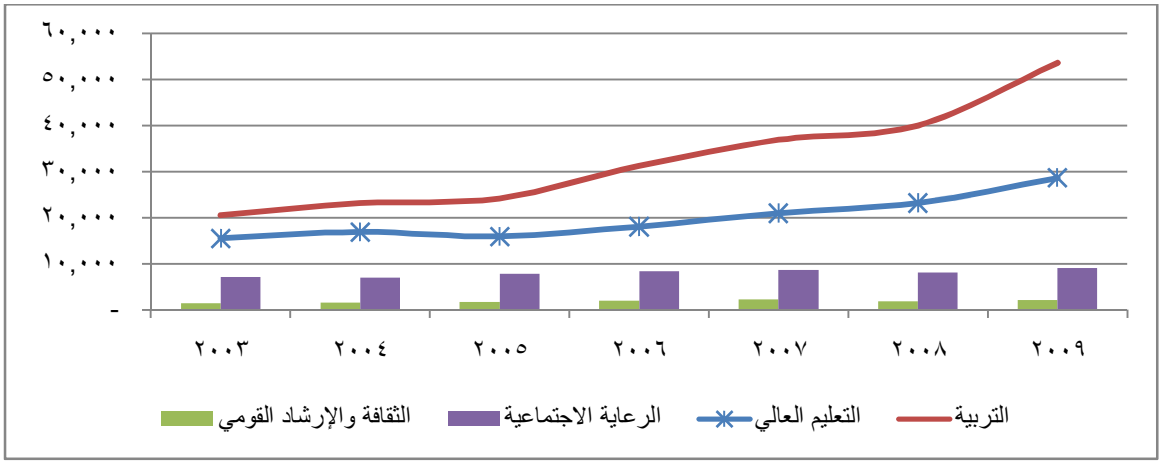
وفيما يلي جدول يبيّن المدفوعات التقديرية للخدمات الاجتماعية في الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة بين (2003-2009):

الجدول رقم(1-أ)المدفوعات التقديرية للخدمات الاجتماعية في الموازنة العامة (الأرقام بملايين الليرات السورية)

المدفوعات التقديرية للخدمات الاجتماعية	2003	2004	2005	التغير خلال (2005-2003) %	2006	2007	2008	2009	التغير خلال (2005-2009) %
التعليم العالي	15,528	16,891	15,925	3	18,088	20,974	23,213	28,652	85
التربية	20,627	23,192	24,287	18	31,322	36,922	40,073	53,610	160
الثقافة والإرشاد القومي	1,352	1,581	1,725	28	1,880	2,173	1,869	2,135	58
الرعاية الاجتماعية	7,100	7,021	7,744	9	8,332	8,613	8,062	9,100	28

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الشكل البياني رقم(1-أ) تطور مؤشرات الرعاية الاجتماعية



نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين تطور المدفوعات التقديرية للخدمات الاجتماعية في الموازنة العامة، حيث شهد البعد الاجتماعي اهتماماً خاصاً من قبل الحكومة

[3] - مصدر الأرقام: **"دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أعقاب المؤتمر القطري العاشر للحزب عام 2005 الذي أقر عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد تبنت الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) عملية رعاية الخدمات الاجتماعية ولاسيما التربية والتعليم وهذا واضح من خلال بنود الموازنة العامة التقديرية للدولة، حيث ارتفعت نسبة **الإنفاق على التعليم العالي** من 15,528مليون ل.س عام 2003 إلى 15,925 مليون ل.س عام 2005 أي بمقدار 3%، في حين زاد هذا الإنفاق بشكل ملحوظ من 18,088مليون ل.س عام 2006 إلى 28,652 عام 2009 أي بمقدار 85%، **وبالنسبة للإنفاق على التربية** فقد نمت خلال الفترة (2003–2005) بنسبة 18% حيث ازداد من 20,627 مليون ل.س عام 2003 إلى24,287 مليون ل.س عام 2005، بينما زاد هذا الإنفاق بنسبة كبيرة خلال الفترة (2006–2009)مقارنةً مع الفترة السابقة حيث زاد هذا الإنفاق من 31,322 مليون ل.س عام 2006 إلى 53,610 مليون ل.س بنسبة160%. كما زادت نسبة النمو من 28% ، 9% في **مجال الثقافة والإرشاد القومي**، ومجال **الرعاية الاجتماعية** على التوالي خلال الفترة (2003–2005) إلى 58% ، 28% على التوالي خلال الفترة (2006–2009)، وهذا يدل على ازدياد اهتمام الدولة بالرعاية الاجتماعية، وبشكل **خاص بالتربية والتعليم اللذان يشكلان أداة أساسية من أدوات الاستثمار الاجتماعي و التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر**.

3–التأثير من خلال السياسة المالية وتطوير النظام الضريبي:

تضطلع السياسة المالية بمهمة حيوية في مختلف الاقتصادات تتمثل بإعادة توزيع الدخل، وتتجلى أهميتها في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي نظراً لأهمية عدالة توزيع الدخل كهدف اجتماعي بارز من أهداف هذا النظام الاقتصادي، وتزداد أهمية هذه السياسة بمقدار قوتها وفعالية تأثيرها في سوق البلد المعني، وبالنسبة لسورية فإنّها تعدّ من أقل الدول تحصيلاً ضريبياً ، وتعتمد الإيرادات الضريبية اعتماداً كبيراً على إيرادات الملكية العامة والقطاع العام، كما تتسم بضآلة التحصيل الضريبي بالنسبة للموازنة العامة للدولة، مما يعني ضعف تأثير السياسة المالية والنظام الضريبي بالنسبة لقطاعات الإنتاج المادية والخدمية، ويتبين ضعف هذا التأثير أكثر عندما تكون الضريبة على القطاع العام هي المصدر الرئيسِ ، رغم محدودية العبء الضريبي، وبالتالي فإنّ استخدام الأداة الضريبية، للتأثير في آليات عمل السوق تبدو محدودة وضعيفة، ولا يمكن التعويل عليها في ظل النظام الضريبي الحالي للتأثير في آليات السوق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم(1–ب) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2007)

نهاية الفترة	2003	2004	2005	التغير خلال الفترة (2002-2005)(%)	2006	2007	التغير خلال الفترة (2005-2007)(%)
الناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	1,017,619	1,085,992	1,151,462	13	1,211,339	1,288,001	12
عدد السكان (ألف نسمة)	17,550	17,921	18,269	4	18,717	19,405	6
عدد العمالة (ألف نسمة)	4,575	4,339	4,693	3	5,316	5,401	15
نصيب الفرد من الناتج المحلي	57,984	60,599	63,028	9	64,719	66,375	5
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	1,1	6,7	6,0	442	5,2	6,3	5
معدل البطالة (%)	10,8	12,3	8,0	-26	8,3	9,2	15
معدل التضخم (نسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك (%))	5,1	4,4	7,4	46	10,0	4,5	-40

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

يتضح من خلال الجدول السابق تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2007)، تم تقسيم بيانات الجدول إلى فترتين: الأولى قبل البدء بعملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي خلال الأعوام (2003–2005) والثانية بعدها خلال الأعوام (2005–2007)، نلاحظ زيادة عدد السكان بنسبة 6% خلال الفترة الثانية(2005–2007) بشكل يفوق الزيادة المحققة خلال الفترة الأولى (2002–2005) والتي بلغت 4%، وهذا أدى إلى زيادة معدل نمو العمالة من 3% خلال الفترة الأولى إلى 15% خلال الفترة الثانية، وأدى إلى زيادة معدل البطالة خلال الفترة الثانية، ومن ناحية أخرى حقق معدل التضخم تذبذبات عديدة في الفترة الثانية فقد بلغ 10% عام 2006 ومن ثم انخفض إلى 4,5% عام 2007 وسجل معدلاً حاداً عام 2008 بلغ 15,6%، وعلى الرغم من تدني المؤشرات السابقة؛ فقد انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي من 9% خلال الفترة الأولى إلى 5% خلال الفترة الثانية، **وفي ظل ضعف هذه المؤشرات يقع على عاتق الدولة مسؤولية النهوض بالمؤشرات المذكورة لتنسجم مع طبيعة التحول إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يجب أن تلعب فيه الدولة دوراً بارزاً وحيوياً يسهم في تغذية البعد الاجتماعي للنظام الاقتصادي المذكور، وفي هذا الخصوص يمكن إيجاز سمات توزيع الدخل الوطني بما يلي:**

- **انخفاض حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **ارتفاع حصة الأرباح والريوع.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتضح مما سبق وجود خلل في هيكلية توزيع الدخل الوطني إذ تزداد حصة الأرباح والريوع على حساب حصة الرواتب والأجور ويظهر ذلك من خلال مايلي:

- **تراجع القيمة الحقيقية للدخول نتيجة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.**
- **عدم مواكبة الزيادة في الدخول للزيادة في الأسعار.**

وعليه يمكن إيجاز أبرز المهام التي ينطوي عليها دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي بـ:

- ***تحقيق فائض في الميزان التجاري.***
- ***زيادة مساهمة القطاعات المادية في الناتج المحلي الإجمالي.***
- ***تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج.***
- ***زيادة معدلات الاستثمار.***
- ***الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.***
- ***زيادة مستوى الدخل.***
- ***تحسين توزيع الدخل.***
- ***تحسين سياسات الدعم الاجتماعي.***
- ***توفير مبادئ المنافسة السليمة.***

وخلاصة القول بشأن اقتصاد السوق الاجتماعي تفيد بأنّ العبرة في التطبيق وما سيترجم من الاستراتيجيات إلى الواقع العملي، فيجب السعي الجاد لتعزيز البنية الاقتصادية وتهيئتها لتكون قادرة على التعامل الايجابي مع العالم الخارجي، فلا يمكن أن يبقى الاقتصاد بمعزل عن العالم الخارجي،ومن أجل ذلك يتوجب تطوير الاقتصاد وتفعيّل بنيانه وركائزه من خلال القوانين والتشريعات وتفعيل السياستين المالية والنقدية من أجل المشاركة البناءة في رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويبرز هنا دور السلطات النقدية في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والذي يتمثل أهمها بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والحفاظ على القوة الشرائية للنقد السوري، وتعمل هذه السلطات على استخدام مجموعة من الأهداف الوسيطة لتحقيق الهدفين الأخيرين من أهمها سعر الصرف كمثبت اسمي للأسعار ومجمعات الكتلة النقدية، حيث يتقاطع هذان الهدفان مع الدور الاجتماعي للدولة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

سعر الصرف

(المفاهيم والنظريات والأنظمة)

المبحث الأول:

مفاهيم سعر الصرف وقياسه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني– سعر الصرف (المفاهيم والنظريات والأنظمة):

Exchange Rate(Concepts, Theories, Systems)

المبحث الأول– مفاهيم سعر الصرف وقياسه:

Concepts and Measurement of Exchange Rate

تطورت قائمة نظم أسعار الصرف على امتداد القر ن الماضي لتواكب التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وتنسجم مع تطورالاقتصاد العالمي، وبالتالي مر سعر الصرف بالعديد من التجارب التاريخية، الأمر الذي انعكس على المفاهيم والنظريات التي تحدد هذا السعر وتقيس قيمته، ويمكن التعبير عن سعر الصرف من خلال العديد من المفاهيم على الشكل الآتي:

1) القيمة الخارجية للعملة:

ينبع مفهوم القيمة الخارجية للعملة من منطلق التقييم الحر والحقيقي للعملة، وذلك دو ن تدخل من قبل السلطات النقدية في تحديد قيمتها، ويتم ذلك بتفاعل العرض والطلب على هذه العملة في السوق الحرة، وينتج عن ذلك ما يسمى بالقيمة الخارجية أو الحقيقية للعملة. ويتم استخدام هذا المؤشر للتعبير عن القيمة الفعلية للعملةلأن ذلك مرده إلى أن هذه القيمة لا تتحقق فعلياً إلا في السوق الخارجية، بينما في الدول التي تعتمد سعر صرف ثابت يتم إلى حد ما تحديده إدارياً كما في سورية فالسعر الإداري هنا لا يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة.

ويمكننا التعبير عن زيادة قيمة العملة بـ(*APPRECIATION*): وتعني الزيادة في قيمة العملة إذا ما قيست بكمية العملات الأجنبية التي يمكن شراؤها، فمثلاً ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي تعني أنه أصبح كل دولار يشتري كمية أكبر من العملات الأخرى. ويعبر عن انخفاض قيمة العملة بـ(*DEPRECIATION*) أي الانخفاض في قيمة العملة إذا ما قيست بكمية العملات الأجنبية التي يمكن شراؤها.[1]

2) سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه: سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف بحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. ويقصد بهذا التعريف سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار

[1] - N. Gregory MANKIW, 2007, "**Principles Of Economics**" Harvard University, page701.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين، أي السعر الذي يمكن للفرد أن يشتري أو يبيع عملة بلد ما مقابل عملة بلد أخر[2].

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر السلعة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (التعريف المستعمل) ونرمز له بـ *E*، فمثلاً في حالة الدولار والليرة السورية يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الليرة بـ *$/SL* (دولارات لليرة الواحدة) ويتم تحويل الدولارات إلى الليرة بالتقسيم على $\overline{E}$ والعكس صحيح، أي التحويل من الليرة إلى الدولار عن طريق الضرب بـ $\overline{E}$

حيث $\overline{E} = 1/E$

يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وهذه التغيرات تسمى تدهوراً أو تحسناً، يعني التحسن ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور فيعني انخفاض قيمة العملة المحلية باستعمال التعريف الأول، فإنّ التحسن يعني انخفاض سعر الصرف الاسمي والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي *(E)*.[3] وفي الواقع لا يهم الاقتصاديين ماهو مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي الكمية التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

3) سعر الصرف الحقيقي:

The Real Exchange Rate

يعدُّ سعر الصرف الحقيقي مؤشراً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم ***كما أنّ حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي، قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام، على سبيل المثال إذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى***

[2] - N. Gregory MANKIW, p702.

[3] د: بلقاسم العباس،2003،"**سياسات أسعار الصرف**" سلسة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأسعار قياساً إلى الوضع في دولة أخرى، فإن ّ القدرة التنافسية للدولة المعنية قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي.[4]

"يعبر بعض الاقتصاديين عن **سعر الصرف الحقيقي** بأنه السعر الذي على أساسه يمكن لشخص ما أن يشتري أو يبيع السلع والخدمات بين بلدين لا على التعيين، وا ٍذا ما قارنا بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي، يمكننا القول أن **سعر الصرف الاسمي** يعكس أسعار العملات الأجنبية بين بلدين، بينما يعكس **سعر الصرف الحقيقي** أسعار السلع والخدمات بين بلدين مختلفين." [5]

وتظهر العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = (سعر الصرف الاسمي × مؤشر الأسعار الأجنبية) ÷ مؤشر الأسعار المحلية.[6]

لنفرض أ ن مستوى الأسعار العام في بلد ما مثل سورية هو p وفي البلد الأجنبي *Pكالولايات المتحدة الأمريكية وE هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$\varepsilon = \frac{EP^*}{p}$$

حيث ε يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

مثال لحساب سعر الصرف الحقيقي:

على افتراض أن ّه بلغ سعر الصرف بين الليرة السورية والدولار الأمريكي *24* ليرة سورية للدولار الواحد عام *1980* وبلغ هذا السعر *47* ليرة سورية عام *2009*وأن ّ مؤشر أسعار المستهلك ارتفع من *40* عام *1980* إلى *135* عام *2009* في سورية، وارتفع هذا المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية من *60* عام *1980* إلى *145* عام *2009*وبناء ً عليه يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي على الشكل الآتي:

---

[4] –د. هالوود، سي بول– ماكدونالد، رونالد، عام 2007،"**النقود والتمويل الدولي**"، ترجمة: حسني، محمود حسن، دار المريخ–الرياض، ص55.

[5] - N. Gregory MANKIW, p702-711.

[6] عوض، فؤاد هاشم، 1975، "**التجارة الخارجية والدخل القومي**" القاهرة– دار النهضة العربية.، ص 225.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\varepsilon 1980 = \frac{24 \times 60}{40} = 36$$

$$\varepsilon\ 2009 = \frac{47 \times 145}{135} = 50{,}48$$

ووفقاً للمثال السابق يكون سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية قد انخفض بمقدار *14,48* **ل.س للدولار خلال الفترة (***1980–2009***) يُلاحظ أنّ هذا الانخفاض هو أقل من الانخفاض الاسمي لسعر صرف الليرة السورية حيث انخفضت بمقدار (***23***) ل.س.**

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي أهمها:

المقياس الأول: الحساب الشائع والذي يعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك.

المقياس الثاني: السعر النسبي للسلع القابلة للاتجار *PT* والسعر النسبي للسلع غير القابلة للاتجار *PN*.

المقياس الثالث: هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار[7]. ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

يحسب سعر الصرف الحقيقي كمؤشر أسعار، ولذا فإنّ مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد، ولذلك فإنّ مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع (انخفاض) السعر النسبي للسلع المحلية مقارنةً بالأسعار الأجنبية.

نلاحظ أنّ أي انخفاض في قيمة ε (المعبر عنها أعلاه) يعتبر تحسناً حقيقياً في سعر الصرف، أما الارتفاع في ε يعتبر تخفيضاً حقيقياً في سعر الصرف، ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنةً بأسعار السلع الأجنبيةكما أنّ اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، حيث أنّ مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط.

4) سعر الصرف المتعدد الحقيقي الفعلي :

إلى جانب ما تم ذكره حول سعر الصرف الاسمي والحقيقي الثنائي (لدولتين) فيتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للواردات والصادرات.

[7] . د: بلقاسم العباس، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فكيف يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي الفعلي؟

في حال قياس متوسط سعر السلع بالمقارنة مع كل العملاء التجاريين فسيتم استعمال متوسط مرجح (مثقل) بحصة التجارة مع كل بلد، ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاُ من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معاً، وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد، ويمكن أن يندرج كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وهو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مابين البلدان المتعاملة تجارياً .

ويمكن التعبير عن معادلة سعر الصرف الحقيقي الفعلي بما يلي:

باستعمال المعادلة الخطية – اللوغارتمية: سعر الصرف الحقيقي الفعلي (*re*) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (*ne*) معدلاُ بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^{n} w(i).e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^{n} w(i).f_p(i)$$

حيث *w(i)* أوزان التجارة الخارجية الثنائية و *e(i)* أسعار الصرف الاسمية الثنائية و *fp(i)* مستوى سعر الدولة *i* التي يتاجر معها.[8]

5)سعر الصرف الفعّال: *Effective Exchange Rate:*

نظراً لاتجاه قيمة عملة ما عبر الزمن إلى التدهور مقابل بعض العملات، والتحسن في مواجهة البعض الأخر فإننا نحتاج إلى مقياس يعبر عن التحسن أو التدهور النسبي في سعر الصرف. **وعليه يعرف سعر الصرفالفعّال بأنه المتوسط المرجح لأسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملات الدول التي تمثل أكبر شركاء في التجارة، على أن يتم تحديد الأوزان النسبية بحسب الأهمية النسبية لكل دولة في هيكل تجارتها.**[9]

6) سعر الصرف التوازني: *The Equilibrium Exchange Rate*

[8] - **"سياسات سعر الصرف"**، مرجع سبق ذكره، ص6.

[9] – سيد عابد، محمد، 1999، "**التجارة الدولية**" مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر، ص314.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو سعر صرف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أنّ سعر الصرف التوازني et^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.

إنّ الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي، وتبعده عن مستواه التوازني حيث تنشأ الصدمات الاسمية في الأساس عن عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الوكلاء الاقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأدوات المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة بالعملة، **بينما تؤثر الصدمات الحقيقية** على المستوى التوازني والتي تنشأ عن الجانب الحقيقي للاقتصاد وقد تتضمن التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات) والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدماتوالتغيرات في نمو الإنتاجية مقارنةً بالشركاء التجاريين، وآثار الأحوال الجوية على الإنتاج الزراعي، وتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على جانب العرض في الاقتصاد، وتداعيات تحويلات العمالة من الخارج على الطلب المحلي، ***وفي ظل ثبات أسعار الصرف ومرونة الأجور والأسعار يمكن للاقتصاد أن يتكيف مع الصدمات الحقيقية والاسمية دون تكلفة كبيرة من حيث الناتج؛ فحين تتكيف الأسعار والأجور مع مستويات التوازن السوقية الجديدة تنتفي الحاجة إلى تحرك سعر الصرف لتعديل الأسعار النسبية.*** [10]

وعليه من الضروري تحديد المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات مؤشرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه المؤشرات على سعر الصرف، ويمكن بيان كيفية تحديد سعر الصرف التوازني على الشكل الآتي:

- **تحديد سعر الصرف التوازني:**

يستعمل عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني، وأبسط هذه المناهج وأكثرها شيوعاً مبني على نظرية تعادل القوة الشرائية *The Purchasing Power parity* (*ppp*) تقول هذه النظرية أنّ

[10] - جبيلي، عبد العلي – كرامارنكو، فيتالي، 2003 **"اختيار نظام الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** صندوق النقد الدولي، ص 4-7، بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سعر الصرف متناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي، أي القدرة الشرائية النسبية للعملات الوطنية**،وبالتالي فإن** ّ **(***ppp***) النسبي هو مؤشر مقبول لأسعار الصرف التوازنية، ويتطلب تطبيق (***ppp***) النسبي استعمال سعر الصرف الحالي لحساب الأسعار النسبية في عملية موحدة، وانحراف سعر الصرف عن قيمة سنة أساس يعتبر انحرافاً لسعر الصرف عن مستواه التوازني.**

وهناك طريقة ثانية أكثر ملاءمة من الناحية النظرية لتعريف سعر الصرف الحقيقي هي استعمال نسبة الأسعار القابلة للإتجار إلى الأسعار غير القابلة للإتجار *[pt /pn]* ، والتي تعطي مقياساً لكيفية تخصيص الموارد ما بين القطاعين، إذا ارتفع سعر السلع القابلة للاتجار *pt* نسبياً مقارنةً بسعر السلع غير القابلة للاتجار *pn* فيتم تخصيص الموارد تجاه قطاع السلع القابلة للاتجار فيتحسن الميزان التجاري، وبالتالي فإن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت. **ويعني التوازن الداخلي أ نّ قطاع السلع غير القابلة للاتجار يكون في توازن وأما التوازن الخارجي فيعني أ ن الميزان الجاري يتم تمويله بتدفق مستدام لرؤو س الأموال.**

ومن ناحية أخرى يمكن تحديد كيفية قياس سعر الصرف التوازني كما يلي:

- **قياس سعر الصرف التوازني:**

من أهم محددات أسعار الصرف هو الفار ق بين الأسعار المحلية والدولية أو (التضخم المحلي والخارجي)، فإذا كان التضخم المحلي أعلى من التضخم الخارجي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن ّ **سعرالصرف سوف يتجه للانخفاض، وطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية، فإن** ً **هذا الفارق هو السبب الرئيسي لتذبذب سعر الصرف، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف التوازني بحسب تعادل القوة الشرائية في أ ي سنة بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس كالتالي:** [11]

$$e^{*}(PPP) = e_0^{*}\frac{p^{d}/p_0^{d}}{p^{\$}/p_0^{\$}} \quad \text{.....(1)}$$

تطبيق:

بفرض أن ّ ***:***

[11] - **"سياسات سعر الصرف"**، مرجع سابق، ص8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- *الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية في عام 2009 = (110، 135) على التوالي.*
- *الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية في سنة الأساس = (40 ، 60) على التوالي.*
- ***سعر الصرف التوازني في سنة الأساس = سعر الصرف الاسمي***

وعليه يكون:

$$e^{*}(PPP) = 47\frac{110/40}{135/60} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (1)$$

$$e^{*}(PPP) = 57,44$$

نلاحظ أنّ سعر الصرف التوازني بحسب تعادل القوة الشرائية وفقاً لفرضيات التطبيق السابق يقل بحوالي *10* ل.س عن سعر الصرف الاسمي، مما يدل على ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقابل مثيلاتها الأجنبية.

يمثل كل من p_0^d و $p_0^{\$d}$ الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي في سنة الأساس، ويمثل e_0^* سعر الصرف التوازني في سنة الأساس باختيار سنة أساس يكون فيها سعر الصرف الرسمي معادلاً لسعر الصرف التوازني، فإننا نستطيع استعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني، ويتحدد e_0^* عند سنة يكون فيها ميزان المدفوعات في توازن أو عند مستوى اختلال طويل الأجل.

وباستعمال تعريف سعر الصرف الحقيقي بحسب تعادل القوة الشرائية:

$$\varepsilon = e\,\frac{p^{\$}}{p^{d}}$$

وبالتعويض عن $p^{\$}$ و p^{d} من المعادلة (*1*) فإننا نحصل على:

$$\varepsilon = e\left(\frac{e_0^{*}\cdot p^{\$}_0}{e^{*}(ppp)\cdot p^{d}_0}\right)^{\frac{1}{p^{d}}}$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\varepsilon = \left[e_0^{*} \frac{p_0^{\$}}{p_0^{d}} \right] \frac{e}{e^{*}(ppp)}$$

تطبيق:

بالاعتماد على بيانات التطبيق السابق نجد:

$$\varepsilon = \left[47 \frac{60}{40} \right] \frac{47}{57,44}$$

$\varepsilon = 57,69$

نلاحظ من خلال التطبيق السابق أنّ سعر الصرف الحقيقي ينحرف عن سعر الصرف التوازني (المساوي لسعر الصرف الاسمي في سنة الأساس) بما يقارب 10دج، أي أنّ سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازنيبحيث أنّ أي انخفاض في سعر الصرف الحقيقي يدل على أنّ سعر الصرف الاسمي e ينخفض تحت مستواه التوازني، وهذا يحدث عندما يكون التضخم المحلي مرتفعاً وتخفيض العملة غير كافٍ لتصحيح الاختلال، وبالمقابل يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتاً عندما يعادل سعر الصرف الاسمي فارق التضخم.

ومن ناحية أخرى يعدّ مفهوم سعر الصرف التوازني بحسب نظرية تعادل القوة الشرائية (*ppp*) محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل صدمات حدود التبادل وتدفقات رأس المال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

سعر الصرف (المفاهيم والنظريات والأنظمة)

المبحث الثاني:

نظريات أسعار الصرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني– نظريات أسعار الصرف:

Theories Of Exchange Rates

ارتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في وضع المعايير التي يتم اختيار النظام النقدي وفقها، آخذاً بعين الاعتبار تأثير الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تتعرض إلى أسعار الصرف وعلاقتها بمختلف المؤشرات:

1) نظرية تعادل القوة الشرائية:

The Purchasing Power parity

فيما يلي سيتم البحث في ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية، ثم الانتقال إلى صورتيها المطلقة والنسبية، وأخيراً إلى الانتقادات التي وجهت إلى النظرية.

1-1) ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى في عام 1916 على يد الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (Gustav Cassel) بعد أن تخلت الدول عن قاعدة الذهب وطرحت مشكلة تحديد أسعار التعادل بين مختلف العملات. ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية في فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي. [1]

1-2) صور نظرية تعادل القوة الشرائية:

تمتلك نظرية تعادل القوة الشرائية صورتان، صورة مطلقة وصورة نسبية:

[1] – ورد في: الصرن، رعد، عام 2000، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا، دمشق"، ص380.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ– الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

وفقاًهذه الصورة فإن ّ سعر صرف العملة مقوماً بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين (كل عملة في بلدها)، ومنه يتحدد سعر الصرف بإيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار– الأرقام القياسية للأسعار – في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشري الأسعار المحلية والأجنبية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

وتؤدي هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، أي أن ّ المستوى العام للأسعار المحلية يساوي ناتج جداء سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية في المستوى العام للأسعار الأجنبية، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:

مؤشر الأسعار المحلية = سعر الصرف × مؤشر الأسعار الأجنبية

مثال: بفرض أن سلعة ما تباع في أمريكا بمبلغ 2 دولار، وتباع في سورية بمبلغ 100 ل.س، فإن ّهوفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية سيكون سعر صرف الليرة مقابل الدولار هو100/2= 0.02 دولار لليرة أي كل 1دولار= 50 ل.س، أ ينأ ّ سعر الوحدة السلعية في سورية سيكون مساوياً لسعرها في أمريكا إذا قمنا بتحويل الليرة إلى دولار بواسطة سعر الصرف المذكور، أي:

100ل.س× 0.02 = 2 دولار.

ب– الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية:

تراعي النظرية في صورتها النسبية التغيرات التي تحدث لسعر صرف التوازن من وقت إلى آخر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بحسب نظرية تعادل القوة الشرائية يتحقق سعر التوازن عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار،وا ٍذا وجدنا معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإنّ سعر الصرف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات .

ووفقاً لهذه الصورة، فإنّ أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلي لا يتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار الدولي سينعكس على قيمة العملة الخارجية، بنفس مقدار ارتفاع الأسعار.

وبالعودة إلى المثال السابق، فإنه على سبيل المثال عندما يرتفع معدل التضخم في سورية إلى 10% وفي أمريكا إلى 4,5% سنوياً، فإن ثمن السلعة سوف يتحرك إلى أن تتساوى الفروق بين معدلات التضخم في كل من سورية وأمريكا حتى يصبح السعر الجديد لوحدة السلعة في سورية110ل.س و2,09 دولار في أمريكا، ومنه يصبح سعر الصرف الجديد – سعر التعادل– كالآتي:

1 دولار أمريكي = 52,6 ل.س، أي كل 1 ل.س =0,019 دولار أمريكي

إ ذ ّ معدل التضخم الحاصل في سورية سيؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يسهم في نشوء عجز في ميزان مدفوعاتها ومنه تدني القيمة الخارجية لليرة، أما معدل التضخم الحاصل في أمريكا المنخفض نسبياً، سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات المنخفضة الثمن تبعاً لذلك – كما سينخفض حجم الواردات نتيجة ارتفاع قيمة السلع الأجنبية مقارنة بمثيلتها المحلية (داخل أميركا) وبذلك يحقق ميزان المدفوعات فائضاً يعمل على رفع سعر العملةوبناء على هذا المفهوم فإنّ أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلي لا يتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي إلى هبوط قيمة العملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

خلاصة القول:

إنّ نظرية تعادل القوة الشرائية هي ببساطة تطبيق قانون السعر الواحد لمستويات الأسعار القومية بدلاً من الأسعار الفردية.

بفرض أنّ سعر الفولاذ بالين الياباني ارتفع بمقدار (10%) إلى (11000 ين) بينما سعر الفولاذ بالدولار الأمريكي (لم يتغير عند 100$)، ووفقاً لقانون السعر الواحد يجب أن يرتفع سعر الصرف إلى 110 ين للدولار (ارتفاع الدولار 10%)، وبالتالي تطبيق قانون السعر الواحد على مستوى الأسعار بين بلدين ينتج عنه ما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الذي يحافظ على فكرة أنَّه في حال ارتفع المستوى العام للأسعار في اليابان بمقدار 10% نسبةً إلى المستوى العام للأسعارالأمريكية، فإنَّ الدولار سيرتفع بمقدار 10%».[2]

1-3) الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

بالرغم من التأييد الذي عرفته هذه النظرية على اعتبار التدهور الحاصل في القيمة الداخلية للعملة يشكل السبب الرئيسِ لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، إلا أنها لاقت انتقادات كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي:

- إضافةً إلى الصعوبات التي تقف أمام التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأية عملة عن طريق الأرقام القياسية، يصبح أمر مقارنة القوة الشرائية لأكثر من عملتين غاية في التعقيد لأن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتمد أساساً على هذه المقارنة.
- أثبتت التجارب أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده، إنما تتدخل عناصر أخرى مهمة مثل جودة السلع، دقة مواعيد التسليم، خدمات ما بعد البيع... وغيرها.
- إهمال النظرية لتحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم من عناصر تحديد أسعار الصرف.
- صعوبة معرفة فترة التوازن لسعر الصرف – في الصورة النسبية للنظرية – ومنه صعوبة اختيار فترة الأساس التي يؤخذ سعر الصرف فيها لمقارنة ما يحدث من تغيرات لاحقة فيه.
- تتجاهل نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف ومالها من تأثير على حجم الصادرات والواردات.
- عجزها عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، إذ يعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر– في الأمد القصير – لمعرفة اتجاهات سعر الصرف، فحالة هذا الحساب تؤدي بسعر العملة إلى الارتفاع أو الانخفاض.

وبالرغم من هذه الانتقاداتإلا أنّ هذه النظرية أدت إلى تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل لاسيما عند اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة، كما

[2] - Mishkin,Frederic s. year: 2001"**The Economics of Money, Banking Financial Markets**", Sixth Edition, printed in USA, page156.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أد ت دوراً كبيراً في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

2) *نظرية كمية النقود*: Quantity Theory

ستتم دراسة مفهوم نظرية كمية النقود، ثم عيوبها.

أ- مفهوم نظرية كمية النقود

تركز النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول. كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود.

يحاول أصحاب هذه النظرية إثبات جوهر فكرتهم في توقف القوة الشرائية للنقود على كمية هذه النقود، وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P) وعليه فإن (P*T) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي:[3]

M *V = P * T ..... (1). حيث :

P: المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار).

M : كمية النقود.

T : الحجم الحقيقي للمبادلات (المعاملات) خلال سنة واحدة.

[3] – د. الحجار، بسام، عام 2006، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص240.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

V : سرعة تداول النقود ثابتة وأنها تساوي الواحد الصحيح ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى T ، P ، M .

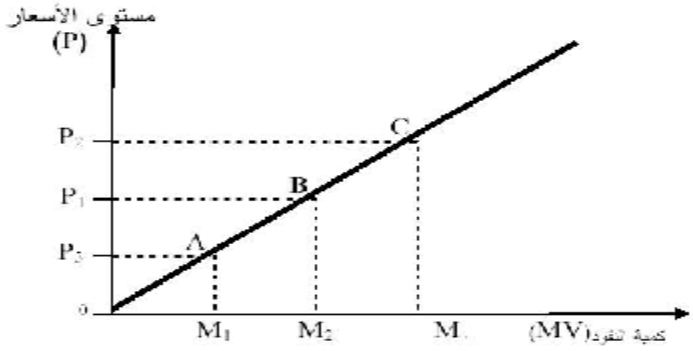
ويكون مستوى السعر كالتالي :

$$P = M * V / T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إن ّ افتراض ثبات V يعني أن المستوى العام للأسعار سوف يتغير في نفس الاتجاه وبنفس نسبة التغير في كمية النقود.

من المعادلة رقم (2) ***يتضح أن المستوى العام للأسعار يعتمد على كمية النقود ويوجد بينهما علاقة طردية، وأن التغير في هذا المستوى يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن ّ الأسعار تتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من V، T*** . ويمكن التعبير عن النظرية بيانياً بالشكل الآتي (2– أ) :

الشكل البياني رقم (2–أ) مستوى الأسعار وكمية النقود[4]



نلاحظ من الشكل البياني السابق أنّه:

- إذا زاد ت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها[5] انعكست هذه الزيادة على أسعار صرف العملة من خلال ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، سيظهر هذا الارتفاع على ارتفاع تكاليف الصادرات، الأمر الذ ي سيخفض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي انخفاض الطل ب عليها محلياً وخارجياً، بحيث يؤدي إلى

[4] المصدر :تم إعداد هذا الشكل بناء على معطيات المعادلة رقم (1)

[5] د: العمار، رضوان،1995، "**النقود والمصارف**"، جامعة تشرين، دمشق، ص 70.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الخارجية وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية.

- أما إذا تناقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، فيحدث العكس أ ي تقل تكاليف الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، وأخيراً ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة المحلية.
- إ ذ الزيادات المفرطة في عرض النقود، ينجم عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات، وقد تؤدي إلى حدوث عجز في هذا الميزان، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشياً مع المستوى العام للأسعار الجديد.

ب– عيوب نظرية كمية النقود:

يرى كينز وأتباعه من الاقتصاديين أن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما يرى هؤلاء الاقتصاديين أن التغيرات في مستوى الأسعار لا ترتبط بالتغيرات في كمية النقود، وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط، وكمثال فإن المارك الألماني لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة.

كما يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة. وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار[6].

3) نظرية معدلات الفائدة:

ترتكز هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، بحيث أن مستوى أسعار الفائدة المطبقة في بلدين مختلفين يؤثر في مستويات أسعار الصرف لكلا البلدين، ومنه يكون التباين في معدلات الفائدة لدى البلد يقارب معدل التدهور أو التحسن في العملة تجاه العملة الأخرى، فزيادة سعر الخصم في بلد ما، من شأنه أن يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال نحو هذا البلد بهدف الاستثمار كون سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في البلدان الأخرى، ما يؤدي إلى زيادة الطلب

[6] د: العمار، رضوان، مرجع سابق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأجنبي على العملة المحلية لهذا البلد ومنه ارتفاع سعر صرفها. ويحدث العكس عندما ينخفض سعر الخصم، إذ يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر فائدة أعلى، حيث تقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك سلبياً على ميزان المدفوعات.

4) نظرية ميزان المدفوعات:

عندما تحقق الدولة فائضاً مهماً في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجياً .

ومن ناحية أخرى، عندما تحقق الدولة عجزاً مهماً في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية فينخفض الطلب عليها وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى، ما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم يتلاشى هذا العجز تدريجياً .

وهكذا يمكن لمرونة أسعار الصرف أن تساعد على معالجة معظم الاختلالات في موازين المدفوعات (العجز أو الفائض). وهذا ما دعا بعض الاقتصاديين إلى اعتبار مرونة أسعار الصرف أفضل بديل لحركات دخول وخروج الذهب في ظل النظام الذهبي النقدي، والتي كان لها آثار تعديلية على موازين مدفوعات الدول التي اتبعت هذا النظام الذهبي[7].

وبالنتيجة في حال وجود عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فإنّ انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من هذا العجز أو معالجته نهائياً ، وبالعكس فإنّه في حال وجود فائض في ميزان المدفوعات، فإنّ ارتفاع سعر صرف عملة الدولة يمكن أن يؤدي إلى معالجة هذا الفائض.

[7] – الموسوي، ضياء مجيد، 1993 ، "**الاقتصاد النقدي قواعد – أنظمة – نظريات – سياسات – مؤسسات نقدية**"، دار الفكر، الجزائر، ص79.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

سعر الصرف (المفاهيم والنظريات والأنظمة)

المبحث الثالث:

خيارات تبنّي ترتيب مناسب لسعر الصرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث– خيارات تبنّي ترتيب مناسب لسعر الصرف:

Options to Use Fit Arrangement of Exchange Rate

1) الخيارات المتاحة لتبنّي ترتيب مناسب لسعر الصرف:

في الواقع يوجد خيارات عديدة لترتيب سعر الصرف تبدأ من التعويم المحض مروراً بالكثير من الترتيبات الوسيطة إلى الربط الجامد مثل مجالس العملة، والدولرة، واتحادات العملة، ويمكن إرجاع الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم (بحسب تحليل كل من فريدمان وفليميغ) إلى مصادر الصدمات (حقيقية كانت أو اسمية)، ودرجة حركة رأ سد المال؛ ففي الاقتصاد المفتوح – الذ ي يتسم بحرية حركة رأ سد المال– يوفر سعر الصرف العائم الحماية من الصدمات الحقيقية، مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، في حين يكون سعر الصرف الثابت مرغوباً به في حالة الصدمات الاسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقدويرى فريدمان أن ّ التعويم له ميزة الاستقلال النقدي والحماية من الصدمات الحقيقية، وأنه آلية للتعديل مقارنةً بأسعار الصرف المربوطة(فرض فريدمان أن ّ السلطات النقدية ستقوم على أساس الاستقلال النقدي بإتباع سياسات نقدية مستقرة).[1]

من ناحية أخرى أدى نموذج Mundell–Fleming إلى تطورين مهمين في نظرية اختيار نظام سعر الصرف هما:

أ– الثلاثية المستحيلة:

وفقاً للثلاثية المستحيلة لا تستطيع البلدان أ ن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة كما في الشكل البياني رقم (2– ب)، وهي على الشكل الآتي:

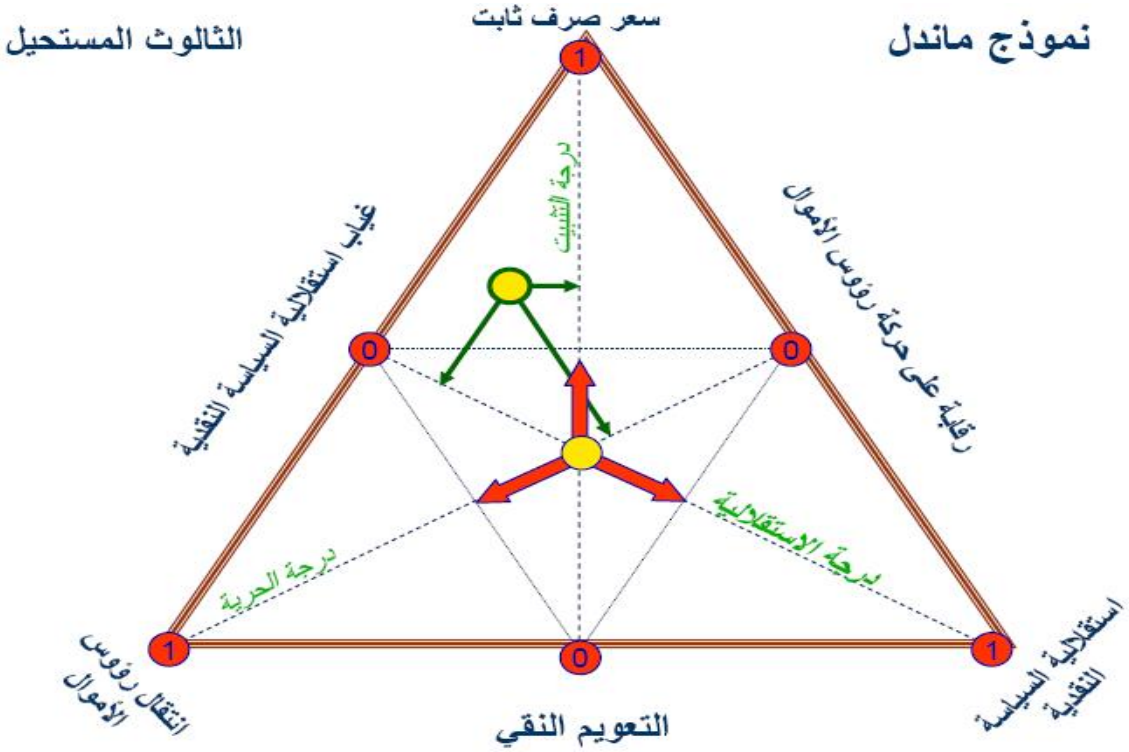
- أسواق رأ سد المال المفتوحة (حرية انتقال رؤو سد الأموال).
- الاستقلال النقدي (استقلال السياسة النقدية).
- أسعار الصرف الثابتة.

[1] – الصادق، علي–البلبل، علي–عمران، محمد، 2003 "**نظم وسياسات أسعار الصرف**"، صندوق النقد العربي، ص26، بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتتلخص أشهر النتائج التي ورد ت في الأدبيات بشأن اختيار نظام سعر الصرف في عبارة تدل على الاستحالة، وهي "الثلاثية المستحيلة " والفكرة هنا أنه إذا ما كانت دولة ما مفتوحة أمام تدفق رؤو س الأموال الدولية، فهذه الدولة لا تستطيع أ ن يكون لها سياسة نقدية مستقلة، وقدرة على ضمان استقرار سعر الصرف فيها، وتتلخص آثار هذه المعضلة أ ن الدولة التي تختار أ ن تنتهج سياسة نقدية مستقلة، عليها أ ن تتنازل عن بعض مزايا تطبيق نظام ثابت للصرف الأجنبي.[2]

الشكل البياني رقم (2–ب)الثلاثية المستحيلة



المصدر: ورد في د. ميالة، أديب، محاضرة بعنوان "مستجدات السياسة النقدية في سورية 2005–2007"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 2007.

ووفقاً لهذا الرأ ي انتعشت قاعدة الذهب مع أسواق رأ س المال المفتوحة وأسعار الصرف الثابتة أو المربوطة، لأن الاستقلال النقدي لم يكن ذا أهمية كبيرة، وانهارت قاعدة الذهب فيما بين الحربين لأن السياسة النقدية أصبحت تتجه نحو تأمين العمالة الكاملة أكثر فأكثر، وجمع نظام بريتون وودز بين أسعار الصرف المربوطة والاستقلال النقدي، بالتغاضي عن الضوابط الواسعة

[2] - نفس المرجع السابق، ص122.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النطاق على رأ سد المال، ففي ظل وجود حرية حركة رأ سد المال لا يمكن أ ن تستهدف السياسات النقدية كلاً من الحفاظ على أسعار صرف مستقرة وتقليل التغيرات في الناتج، لذلك يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القط بـ ومن دو ن نظام وسيط بما يعني انتهاج أسعار صرف معومة أو الانتقال إلى الربط الجامد، ولا يمكن أ ن يكون لدينا كل من رأ سد مال حر الحركة تماماً واستقلال نقدي وعملة ثابتة مستقرة، **وقد أثبتت الدراسات اليوم، بأن الثلاثية المستحيلة هي السبب في انهيار وسقوط قاعدة الذهب ونظام بريتون وودز، على الرغم من أ ن ذلك لم يكن مفهوماً جيداً في وقته ومع زيادة التكامل المالي الدوليفإن ّ الخيار هو في الحقيقة خيار بين الاستقلال النقدي واستقرار سعر الصرف. ومن الأمور التي أسهمت في انهيار قاعدة الذهب أيضاً الصعوبة المتزايدة لمنع حركة رأ سد المال، وأفضت الثلاثية المستحيلة مؤخراً إلى الرأ ي الثنائي القائل بأنه مع زيادة حركة رأ سد المال يصبح الاختيار الممكن الوحيد لنظام سعر الصرف بين الربط الجامد الفائق (اتحادات العملة، أو الدولرة، أو مجالس العملة) والتعويم؛ والواقع أ ن البلدان المتقدمة اليوم إما تعمد إلى التعويم أو تكون جزءاً من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.**

والجدير ذكره إن ّ غالبية الدول العربية تنتهج نظام تثبيت سعر الصرف الاسمي أمام عملة رئيسية أو سلة من العملات، بينما يتبع البعض الآخر نظماً أكثر مرونة. كما أ نّ تدخلات المصرف المركزي في سوق الصرف تظل مهمة في كافة الدول العربية، ما يجعل اقتصاد هذه الدول يتأثر بصفة مباشرة بتطورات السياسة النقدية على المستوى العالمي. وانطلاقاً من مبدأ الثلاثية المستحيلة (المتمثلة بأن الدول لا يمكن أ ن تثبت سعر الصرف وتتمتع باستقلالية السياسة النقدية في الآن نفسه، وذلك في ظل عدم وجود أ ي قيود على حركة رأ سد المال)فأن ّ دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال لا تفرض قيوداً على ميزان الحسابات الرأسمالية حيث تثبت هذه الدول سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار، وينتج عن ذلك فقدا ن استقلالية السياسة النقدية إلى حد كبير. في حين تنتهج تونس ومصر نظم أكثر مرونة ما يمكّن السلطات النقدية في هذه الدول من تحريك أسعار الفائدة بحسب التطورات الاقتصادية المحلية، وبذلك تتمتع السياسة باستقلالية أكبر **مع الإشارة إلى أن ّ عملية تثبيت العملة تؤثر على استقلالية السياسة النقدية حيث أنّه من خلال تثبيت سعر الصرف يعلن المصرف المركزي عن سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة التثبيت، وتتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من خلال عمليات بيع أو شراء العملة المحلية لمقاومة الضغوط على سعر الصرف، ما يؤثر بصورة مباشرة على الاحتياطي الأجنبي وبالتالي على السيولة المحلية.** فمثلاً عند ارتفاع فائض الحساب الجاري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ترتفع تدفقات العملة الأجنبية، ونتيجة تحويل عائدات الصادرات إلى العملة المحلية ترتفع الضغوط على سعر الصرف. فيتدخل المصرف المركزي للحد من ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل عملة التثبيت من خلال بيع العملة المحلية، **فينتج عن تدخل المصرف المركزي ارتفاع مستوى الاحتياطي الأجنبي ونمو كتلة النقود بمفهومها الضيق، ما يؤدي إلى زيادة في السيولة المحليةوا إلى ارتفاع الضغوط التضخمية، يلاحظ من خلال هذا التحليل أ ذ المصرف المركزي يفقد قدرته على مقاومة التضخم بسبب تثبيت سعر الصرف. *ونظراً لعدم استقلالية السياسة النقدية، يحاول عادةً المصرف المركزي الحد من طفرة السيولة المحلية من خلال عمليات التعقيم، (أ ي بيع أو إصدار سندات الخزينة وشهادات الإيداع مقابل امتصاص السيولة).*** والجدير بالإشارةأذ ّه لا يمكن للمصرف المركزي الاستمرار في عمليات التعقيم بالمدى المتوسط، وبغض النظر عن تكلفة هذه العمليات، فإن سعر شهادات الإيداع يتراجع نتيجة عمليات البيع مما يرفع العائد عليها ويسهم في جلب التدفقات الرأسمالية، وتصبح بذلك عمليات التعقيم غيرفع ّالة بالمدى المتوسط، بل تسهم في نمو السيولة المحلية، ما يؤدي بالمصرف المركزي إلى الاختيار بين تغيير سعر الصرف مقابل عملة التثبيت أو زيادة التضخم في الاقتصاد.

وبناءاً على فرضية تعادل أسعار الفائدة فإن سعر الفائدة المحلي يعادل سعر الفائدة على عملة التثبيت إضافةً إلى التغير المتوقع في قيمة هذه العملة مقابل العملة المحلية. وبما أ ذ نسبة تغير العملة منعدمة نتيجة تثبيت سعر الصرف، تتبع أسعار الفائدة المحلية عن قر ب تطورات أسعار الفائدة على عملة التثبيت، ويفقد بذلك المصرف المركزي استقلالية السياسة النقدية. فيغير المصرف المركزي أسعار الفائدة المحلية بحسب تطورات أسعار الفائدة على عملة التثبيت حتى لو تعارض ذلك مع أهدا ف الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، خلال الفترة (2001–2004) ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، بينما خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار، ونجم عن ذلك انخفاض أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي الذ ي غذ ى طفرة السيولة الناجمة عن عائدات النفط، فأصبح بذلك هد ف استقرار سعر الصرف في حالة تضارب مع استقرار الأسعار،وابتداءاً من النصف الثاني من عام 2004 إلى نهاية النصف الأول لعام 2006 رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة ما أد ى إلى تحييد آثار ارتفاع أسعار النفط على السيولة المحلية.

وأخيراً، يوجد تباين واضح ضمن نظام تثبيت سعر الصرف الذ ي تنتهجه الدول العربية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولاً : على غرار دول المجلس المذكور آنفاً ، تثبت كل من جيبوتي وجزر القمر سعر الصرف إلى الدولار واليورو، ولكن تنتهج هذه الدول نظام مجلس العملة الذ ي يتطلب تغطية 100% من كتلة النقود بمفهومها الضيق بالاحتياطي الخارجي، فعندما يرتفع سعر الفائدة على عملة التثبيت ترتفع أسعار الفائدة المحلية وتتقلص القاعدة النقدية. ويشير هذا التحليل إلىأ نّ ارتفاع أسعار الفائدة على عملة التثبيت (الدولار) يؤثر بصورة مباشرة على ارتفاع أسعار الفائدة بمعدل أكبر على جيبوتي وجزر القمرمقارنةً بدول المجلس المشار إليها سابقاً .

ثانياً : تثبت بعض الدول سعر الصرف –على غرار سورية مثلاً– دو ن أ ن تتبع أسعار الفائدة المحلية أسعار الفائدة على عملة التثبيت، ويعزى ذلك إلى أ ن سورية تفرض قيوداً على حركة رأ سـ المال، ما يعطي السلطات النقدية السورية استقلالية نسبية أكبر في تغيير أسعار الفائدة المحلية.[3]

ب–منطقة العملة المثلى:

تعرف منطقة العملة المثلى علىأنّها "منطقة من الأمثل أ ن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة"[4] ويستخدم هذا المفهوم لوضع المعايير لإنشاء اتحاد نقدي يتسم بأسعار صرف جامدة تماماً بين أعضائه الذين يتبنون سياسة نقدية مشتركة، ومن أجل المقارنة بين أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف العائمة، وقد تضمنت المعايير التي تم وضعها لإيجاد منطقة عملة مثلى مثل أوروبا، بأن يتوافر تماثل في الصدمات بين الدول الأعضاء، ودرجة الانفتاح، ودرجة حركة اليد العاملة، والقدرة على إجراء التحويلات المالية وغيرها. وبعبارة بسيطة وعلى أساس نظرية منطقة العملة المثلى، تزداد مزايا أسعار الصرف الثابتة وفقاً لدرجة التكامل، وتشير المناهج المتبعةمؤخراً إلى أ ن معايير منطقة العملة المثلى تنطبق أيضاً بمعنى ارتجاعي، أ يأ نّ الانضمام إلى اتحاد عملة بترويج التجارة والتكامل يزيد من التلازم بين الصدمات.

يوجد مجموعة مختلفة من المعايير لاختيار نظام سعر الصرف بخلاف تلك المعايير القائمة على مزايا التكامل مقابل مزايا الاستقلال النقدي، وتقوم هذه المجموعة على مفهوم محور

3 – **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**، الفصل التاسع من تقرير صندوق النقد العربي الموحد، لعام 2007، ص185.

4 – نفس المرجع السابق، ص13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الارتكاز الاسمي، وفي بيئة يسودها التضخم الشديد، مثلما كان عليه الحال في معظم البلدان في السبعينات والثمانينات، **كان ينظر إلى الربط بعملة بلد ينخفض فيه مستوى التضخم على أنه آلية التزام مسبق ترتكز عليها التوقعات التضخمية.**

ويشار إلى البلدان التي تأخذ بعملية الربط بأنها تجري في أحيان كثيرة عمليات تعديل على أنها بلدان تأخذ بالربط المرن، والكثير من البلدان التي تأخذ بالتعويم تتردد في هذه العملية ويشار إليها على أنها بلدان يصعب عليها التعويم لأنها تخشى التعويم، ومرد ذلك أ ن هذه البلدان تنظر إلى تخفيضات قيمة العملة على أنها انكماشية بسبب آثارها السلبية على الموازنة.

1-1) ترتيبات أسعار الصرف وفقاً لمنظور صندوق النقد العربي: [5]

أ- الربط بعملة مفردة:

وفقاً لهذا الترتيب يربط البلد عملته بعملة رئيسية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو قد تقوم بتحديد سعر الربط في حالات معينة،***ويُلاحظ أ ن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيثتعدّ العملة من الناحية العمليةعوّمة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.***

ب- الربط بسلة من العملات:

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل سلة وحدة حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي ترتكزعادةً على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد المعني.

ت- التعويم المدار:

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفقاً لمجموعة من المؤشرات، مثل حدوث اختلال معين في التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

ث- التعويم الحر:

[5] – ملحق التقرير العربي الموحد (مفاهيم)، صندوق النقد العربي، صفحة 267، بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

1-2) نظم أسعار الصرف العالمية وفقاً لفريدمان:

بالنسبة لفريدمان هناك ثلاثة أنواع مميزة من أنظمة أسعار صرف العملات:

- سعر الصرف المرن.
- سعر الصرف الثابت.
- سعر الصرف المرتبط.

(أنظر الجدول رقم(2- أ)). ويوجد لكل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة خصائص متباينة ونتائج مختلفة.

الجدول رقم (2-أ) تركيبة أسعار الصرف الثلاثية وفقاً لـ "فريدمان"

نوع النظام	مصرف مركزي	سياسة سعر الصرف	سياسة نقدية	مصدر القاعدة النقدية	تعارض بين سعر الصرف والسياسة النقدية	أزمة ميزان مدفوعات	قيود على سعر الصرف
مرن	نعم	لا	نعم	محلي	لا	لا	لا
ثابت	لا	نعم	لا	أجنبي	لا	لا	لا
مرتبط	نعم	نعم	نعم	محلي وأجنبي	نعم	نعم	نعم

المصدر: ستيف إتش. هانكي،2007: أستاذ علم الاقتصاد التطبيقي في جامعة جونز هوبكنز، ومعهد كيتو في واشنطن.
www.misbahalhurriyya.org

بالرغم من كون سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت يبدوان وكأنهما غير متماثلين، إلا أنه يتم تصنيفهما من آليات السوق الحر الخاصة بتصحيحات ميزان المدفوعات، فكلاهما يعمل دون وجود قيود على النقد.

في ظل وجود نظام سعر الصرف المرن، بإمكان المصرف المركزي أن يضع السياسة النقدية، إلا أنه لن يملك سياسة سعر الصرف، إذ سيكون سعر الصرف وفقاً لأسلوب التوجيه التلقائي. وتبعا لذلك، سوف يتم تحديد القاعدة النقدية على المستوى المحلي من قبل المصرف المركزي، **أما بوجود نظام سعر الصرف الثابت،** فسيكون هناك احتمالان:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- إما أ ذ يقوم مجلس العملة بتحديد سعر الصرف، إلاأذ ّه لن يكون لد د المصرف سياسة نقدية، حيث سيكون عرض النقدوفقاً لأسلوب التوجيه التلقائي.
- أو أ ذ يتم إتباع نظام "دولرة" الاقتصاد واستخدام عملة أجنبية كعملة خاصة به. وبناء عليه وبموجب نظام سعر الصرف الثابت سوف يتم تحديد القاعدة النقدية للدولة من قبل ميزان المدفوعات، والذ ي سوف يتحرك بمطابقة تتم بحسب الطلب مع تغيرات تطرأ على الاحتياطيات من العملات الأجنبية، *وبوجود هذين النظامين الخاصين بالسوق الحر وآليتي سعر الصرف فسوف لن يكون هناك تعارض بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ما يغلق الباب أمام نشوء أزمات في ميزان المدفوعات.* حيث *أذ ّه بموجب نظامي سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت ستقوم قو د السوق بالتصرف لإعادة توازن التدفقات المالية بشكل تلقائي لتفادي وقوع أزمات ميزان المدفوعات.*

يبدو بأن ّ سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرتبط وكأنهما شيء واحد، إلا أذ ّهما مختلفان من الناحية الأساسية:حيث أذ ّه في معظم الأحيان تقوم أنظمة سعر الصرف المرتبطة باستخدام سياسة التقييد أو الرقابة على النقد، وهي لاتعد ّ من آليات السوق الحر التي من شأنها تصحيح ميزان المدفوعات. كما تتطلب أسعار الصرف المرتبطة قيام المصرف المركزي بإدارة كل من سعر الصرف والسياسة النقدية. وكذلك بوجود سعر صرف مرتبط سوف تتضمن القاعدة النقدية عناصر محلية وأجنبية، وبعكس نظامي الصرف المرن والثابت **فإن وجود نظام أسعار الصرف المرتبطة يؤدي إلى حدوث تعارض بين السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف؛** فعلى سبيل المثال عندما تصبح تدفقات رأس المال إلى الداخل "زائدة عن الحد الأدنى" بموجب نظام سعر صرف مرتبط؛ فسوف يقوم المصرف المركزي في معظم الأحيان بمحاولة تحييد تلك الزيادة الناشئة في عنصر القاعدة النقدية الأجنبي من خلال سندات البيع، بحيث تعمل على خفض عنصر القاعدة النقدية المحلي. وعندما تصبح تدفقات رأس المال إلى الخارج "زائدة عن الحد الأدنى" فسوف يقوم المصرف المركزي بمحاولة تعويض ذلك النقص في عنصر القاعدة النقدية الأجنبي من خلال سندات الشراء، بحيث تعمل على زيادة عنصر القاعدة النقدية المحلي. وينشأ أزمات ميزان المدفوعات عندما يبدأ المصرف المركزي بالمقاصة بشكل متزايد بغرض خفض عنصر القاعدة النقدية الأجنبي مع أموال أساسية مستحدثة محلياً . وعندما يحدث مثل ذلك، فسيكون الأمر مجرد مسألة وقت قبل أن يقوم مضاربو العملات بفرز التناقضات الموجودة بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية (كما حصل في ظل الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت بين عامي 1997–1998) وبفرض خفض في قيمة العملة أو بفرض قيود على سعر الصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من حيث المبدأ قام فريدمان بتفضيل واستحسان كل من أسعار الصرف المرنة والثابتة. حيث يتم بموجب هذين النظامين من أنظمة السوق الحر تدفق رأس المال بشكل حر ودون أي قيود، في حين يعارض فريدمان على الدوام نظام سعر الصرف المرتبط.

يفضل فريدمان إتباع سعر الصرف الثابت فيما يتعلق باقتصاد السوق الحر، حيث قام فريدمان بالانحياز إلى سعر الصرف الثابت الذي تم في هونغ كونغ، بقوله: "تشير تجربة هونغ كونغ بكل وضوح إلى أن دولة معينة مثل كهونغ كونغ سوف لن تكون بحاجة إلىدور فعّال للمصرف المركزي؛ فنظام مجلس العملة الذي تم إدخاله في العام 1983قد حقق نجاحاً جيداً جداً بالنسبة لهونغ كونغ".

1-3) ترتيبات أسعار الصرف الحديثة:

يوجد حوالي تسعة ترتيبات لسعر الصرف سائدة اليوم، وهي مرتبة من أعلى إلى أسفل بحسب درجة الثبات، وتتضمن: [6]

أولاً – الترتيبات الثابتة الحديثة:

أ- **الترتيبات الثابتةفعلاً :** مثل منطقة الفرنك للجماعة المالية الأفريقية، ويندرج ضمنها:

- **مجالس العملة:** التي تستحوذ فيها السلطة النقدية على مائة في المائة من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويزداد وينكمش فيها العرض من الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية الاستنسابية بما في ذلك المقرض الأخير.
- **الدولرة:** تذهب الدولرة خطوة أخرى إلى الأمام وتقضي على العملة الوطنية تماماً من خلال هجرة العملة الوطنية واستبدالها بعملة أجنبية عادةً ما تكون الدولار.

ب- **اتحادات العملة:** حيث تتعامل فيها الدول الأعضاء بنفس العملة.

ثانياً – الترتيبات الوسيطة:

أ- **الربط القابل للتعديل:** الذ ي يمكن للبلدان من خلاله أ ن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها.

[6] – الصادق، علي– البلبل، علي– عمران، محمد، " **نظم وسياسات أسعار الصرف**"، مرجع سبق ذكره، ص24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب– **الربط المتحرك:** الذ ي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة.

ت– **الربط بسلة عملات:** الذ ي يحدد فيه سعر الصرف بحسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية، كأن تربط الدولة عملتها بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة كما هي الحال في سورية.

ث– **المناطق أو النطاقات المستهدفة:** التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل.

ثالثاً – أسعار الصرف العائمة:

أ– **أسعار الصرف العائمة الحرة:** التي لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قو ـ السوق.

ب– **أسعار الصرف العائمة الموجهة:** التي يتم التدخل فيها من قبل السلطات النقدية لدعم العملة.

والخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة الرامية إلى التثبيت تمثل التزاماً مؤسسياً ، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره.

2) تقييم أنظمة الصرف

لقد أعطى التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي في نيسان عام 1976 الدول الأعضاء حق إتباع سياسة صرف متحررة من نظام أسعار الصرف الثابتة، على أن تتحدد قيمة عملاتها بوحدات من حقوق السحب الخاصة أو أي مقياس آخر سوى الذهب كاستخدام عملة أو سلة عملات.

ينقسم الخيار الرئيسِ لنظام سعر الصرف بين نظام التعويم ونظام التثبيت ويتراوح بين الخيارين عدة خيارات تتراوح بحسب درجة الثبات وسنعرض مزايا وعيوب كل اختيار من منظور البلدان النامية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-1) نظام الربط إلى عملة ارتكازية واحدة:

يتضمن هذا النظام العمل بنفس سياسة الصرف لنظام سعر التعادل التي اعتمت وفقاً لقواعد بريتون وودز. ويتمثل الربط pegging أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية في مواجهة إحدى العملات الارتكازية، وهي في أغلب الأحيان عملة أكبر الشركاء التجاريين للبلد المعني، على أ ن سياسة الربط الحالية في ظل نظام التعويم الحر للعملات الارتكازية تختلف تماماً عن سياسة الربط في ظل نظام أسعار التعادل Par value" **حيث تميل قيمة العملة المحلية في ظل النظام الحالي إلى التقلب مع عملة الربط الارتكازية وذلك في مواجهة كافة العملات الأخرى.**

أ- **مزايا الربط إلى عملة ارتكازية واحدة:**

- يضمن هذا النظام **استقرار سعر الصرف** للبلد الذ ي يربط عملته إلى عملة البلد الذ ي يحقق معه أكبر شراكة تجارية، ما يزيد التبادل التجاري بين البلدين ويشجع الاستثمار وتدفق رؤو س الأموال.
- يعكس هذا النظام تأثر السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية، فإذا كانت الأخيرة تهدف إلى استقرار الأسعارفإن ّ ذلك سوف يخلق الثقة في العملة المرتبطة، وبالتالي سوف يحفز تدفق رؤو س الأموال إليها.
- يوفر خيار الربط إلى عملة ارتكازية واحدةمعياراً واضحاً لتصحيح تقلب وتذبذب العملة المحلية للبلد المعني أمام العملة الارتكازية.

ب- **عيوب الربط إلى عملة ارتكازية واحدة:**

- تزداد الحاجة في ظل هذا النظام إلى المزيد من الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية، حيث أ ن التغيرات في سعر الصرف لن تعكس الظرو ف الفعلية لموازين مدفوعاتها،وا نما ستعكس التطورات الخاصة بميزان مدفوعات دولة العملة الارتكازية، فمثلاً إ ن تدهور قيمة الدولار في مواجهة العملات الارتكازية الأخرى نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي سوف يؤدي بالتبعية إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملات الوطنية للدول التي تربط إلى الدولار أمام العملات الارتكازية الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- عدم تناسق الأهدا ف الاقتصادية بين الدولة التي تربط عملتها وبلد العملة الارتكازية، فقد تتعارض هذه الأهدا ف فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة المعنية بعملية ربط العملة تسعى لزيادة الإنتاج والتوظيف وحدث في نفس الفترة إ ن ارتفعت قيمة العملة الارتكازية أمام بقية العملات الأخرى، فمن شأن ذلك أ ن يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية للواردا ت وارتفاعها للصادرات الأمر الذ ي يشجع عمليات الاستيراد من ناحية ويقلل الحافز للتصدير من ناحية أخرى، والنتيجة قد تكون انخفاض مستوى الإنتاج والتوظيف، وأما إذا كان الهد ف الاقتصادي للدولة المعنية بربط عملتها يتبلور في مكافحة التضخم مثلاً وحدث وانخفضت قيمة العملة الارتكازية أمام العملات الأجنبية الأخرى، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بأثر التضخم المستورد، وبالمحصلة فإن تقلب العملة الارتكازية يؤثر على استقرار العملة المحلية ويؤدي إلى اهتزاز الثقة بهاداخلياً وخارجياً .

- يؤدي اختيار الربط إلى عملة ارتكازية واحدة إلى تقلب أسعار الصرف بين عملات الدول النامية، التي غالباً ما لا تربط عملاتها لنفس العملة الارتكازية، ما سوف يقف حائلاً دو ن توسع التجارة بين هذه الدول ويخلق عبئاً إضافياً على خدمة دين الدول النامية المقوم بتلك العملات التي تتدهور في مواجهة قيمة العملة الارتكازية، وهذا ما دفع ببعض الآراء إلى محاولة الربط بسلة عملاتبدلاً من الربط بعملة ارتكازية واحدة وذلك للاستفادة من مزايا التثبيت التي ذكرناها آنفاً وتفادي عيوب الربط إلى عملة ارتكازية واحدة.

2-2) الدولـرة:

أصبحت أنظمة سعر الصرف في السنوات الأخيرة من أهم العوامل الرئيسية في كل الأزمات التي حدثت. ونظراً لمزايا وعيوب أنظمة الصرف المختلفة، تزايدت أصوات واضعي السياسات بالدعوة إلى اعتماد نظم الربط الجامد لأسعار الصرف لما تمثله من جاذبية، إلى مفهوم أبعد من مجالس العملة وهو الدولرة.

أ- مفهوم الدولرة:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بحسب تعريف صندوق النقد الدولي فإن الدولرة هي : " الأخذ بنظام الدولار، أ يـ حيازة المقيمين لجزء كبير من أصولهم في شكل أدوات مقومة بالدولار" [7]

وبحسبأندروبيرغ وا إدواردو بورنزستاين (Andrew Berg et Eduardo Borensztein) فإن الدولرة هي: " الاستخدام التلقائي في بلد ما للدولار الأمريكي إلى جانب عملته المحلية في معاملاته المالية.[8]

والدولرة ظاهرة شائعة في البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي، حيثنأّ نصف البلدان المنفذة لبرامج التصحيح التي دعمها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988–1998) هي بلدان تنتهج نظم الدولرة، زيادة على ذلك، فإن كثيراً منهلعدّ مدولراً بدرجة كبيرة، **وينظر إلى الدولرة على أنها نظام جيد يعمل على حل مشاكل عدم الاستقرار النقدي في البلدان النامية.**[9]

وفي الواقع كأي نظام نقدي، فالدولرة نظام له فوائد وينجم عنه تكاليف تنعكس على اقتصاد البلد الذي يتبع هذا النظام.

ب– مزايا نظام الدولرة:

للدولرة مزايا عديدة، يمكن إيجازها بما يلي:

- يترتب عنها تكامل اقتصاد البلد الذي يتبع الدولرة، مع الاقتصاد الأمريكي في شقيه المالي والتجاري.
- تشجع عمليات الاستثمار انطلاقاً من الثقة التي تميز الدولار.
- حصول البلد الذي يتبع الدولرة على إيرادات رسوم سك العملة، إذا ما تم تقاسمها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- وضع حد لكل المخاطر المترتبة عن عملية تخفيض قيمة العملة والتي تتمثل أساساً في التوقف عن سداد الديون.
- الحد من التهافت على سحب الودائع من المصارف.
- يمكن أن تكون الدولرة بديلا لضوابط الحفاظ على بقاء رؤوس الأموال داخل البلاد.
- تعمل على تحقيق أهداف النمو والتضخم.

---

[7] - صندوق النقد الدولي، 2000 "**منهجية تحديد أسعار الصرف**"، نشرة صندوق النقد الدولي، العدد :28 ، ص 13.

[8] - أندرو بيرغ وادواردو بورنز ستاين،2000 "**النقاش الدائر حول الدولرة**"، مجلة التمويل والتنمية، العدد:01، ص38.

[9] - نشرة صندوق النقد الدولي، 2000 ، مرجع سابق، ص 14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ت– عيوب نظام الدولرة:

أما تكاليف الدولرة فتتوقف على درجة دولرة الاقتصاد، أبرزها ما يلي:

- يفقد البلد المتبع لهذا النظام كثيراً من الفوائد إذا كان استخدام الدولار الأمريكي في سلعه وأسواقه المالية المحلية واسع النطاق، وكان الارتباط في الجانب المالي والتجاري مع الولايات المتحدة يتميز بالضعف.
- فقدان البلد لإيرادات ضخمة جراء عملية سك العملة، إذا لم يتم الاتفاق على صيغة ما بين الولايات المتحدة والبلد المعني.
- يمكن أن تزداد مخاطر التوقف عن سداد الديون مع تخفيض قيمة العملة، نتيجة لارتفاع خدمات الديون المقومة بالدولار.

2–3) نظام الربط بسلة عملات:

تستهدف عملية الربط بسلة عملات تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعّال (The Effective Exchange Rate) الذي يفترض أن يقيس متوسط أسعار الصرف السوقية ويأخذ في الاعتبار هيكل التجارة والمدفوعات، ولقد قدم صندوق النقد الدولي نموذجاً لقياس هذا السعر يعرف بنموذج سعر الصرف المتعدد الأطراف والذي يحتاج إلى قدر هائل من المعلومات والبيانات عن تجارة الدول ومدفوعاتها الخارجية،[10] وهذا ما لا يتوفر بالنسبة لغالبية الدول النامية، ولذلك فمن الأفضل أن تعتمد هذه الدول على أسلوب يتوافق مع البنية المتوفرة لها من البيانات والإحصائيات من خلال الاعتماد على أسلوب أبسط لتكوين سلة عملات بحيث تأخذ بالحسبان الأهمية النسبية لكل عملة في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو هيكل التجارة الخارجية بصفة عامة، ويعرف هذا الأسلوب بالرقم القياسي لأوزان الصادرات (Export–Weighted Index) وهو متوسط أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية بالنسبة لسنة أساس معينة ومرجحة بنصيب كل عملة في هيكل الصادرات، أو أن يتم ترجيح أسعار الصرف المرجح بأوزان الواردات (Import–Weighted Index).

[10] -Rhomberg, RR,1976, " **Index of Effective Exchange Rates**" IMF staff paper November 23 -, page 88-112.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي دراسة أجراها الاقتصادي A.D.Crockett[11] اتضح أ ن اقر ب الأسلوبين إلى **مفهوم سعر الصرف الفعّال بالنسبة للدول النامية هو الربط إلى سلة العملات المرجحة بأوزان الواردا ت وليست المرجحة بأوزان الصادرات، ولقد أرجع ذلك إلى أ ن الدول النامية تتميز بكونها مصدرة للسلع الأولية المتجانسة وأ ن أسعارها تتحدد على المستوى الدولي بصرف النظر عن التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، وعليه فإنّه بالنسبة لحجم محدد من صادرات الدول النامية سوف لن تتأثر حصيلتها من النقد الأجنبي بالتغيرات في سعر صرف الدول المتقدمة، في حين تتميز المنتجات المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة بأنها غير متجانسة وبالتالي لا يتوافر لها سعر دولي محدد، وتؤثر سياسة الصرف التي تتبعها الدول المتقدمة في أسعار منتجاتها، وبالتالي مدفوعات واردا ت الدول النامية منها، وبالتالي فإنّ القوة الشرائية لحصيلة صادرات الدول النامية سوف تتغير بحسب التوزيع الجغرافي لوارداتها، ولعل استخدام أسلوب الربط إلى سلة عملات مرجحة بأوزان الواردا ت يعمل على التقليل من أثر التقلبات في قيمة العملات الارتكازية على القوة الشرائية لمتحصلات الدول النامية من النقد الأجنبي.**

يعاب على نظام الربط إلى سلة عملات باستثناء سلات العملات المشهورة (وحدة حقوق السحب الخاصة) أنه يجعل المستثمرين غير قادرين على توقع القيمة الخارجية لعملات الدول التي تربط عملتها بسلة عملات تتحدد بهيكل التجارة الخاصة بها، ما يعوق تدفق رؤوس الأموال إليها، علاوة على أنّه يتطلب جهداً لحساب قيمة العملة المحلية المربوطة بسلة العملات المقترحة.

2-4) نظام الربط بسلة عملات (وحدة حقوق السحب الخاصة):

يمكن تعريف وحدة حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Right)، وفقاً لصندوق النقد الدولي:[12] بأنّها أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى الدولار في ظل العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي

[11] - A.D.Crockett,and S.M.Nosuli, page 649-656.

[12] – التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2007، الصادر باللغة العربية، ص 33.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. لذلك تم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

وحقوق السحب الخاصة – التي تعرف أحياناً باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي – يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها، والجدير ذكره تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) من سلة عملات نصيب كل عملة منها في السلة يتحدد بأهميتها النسبية في التجارة الدولية بحيث يمثل الدولار 44% من السلة واليورو 34% ويمثل كل من الجنيه الإسترليني والين الياباني 11% منها. وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً، وقد بلغت قيمة هذه الوحدة 1,58 دولار أميركي كمتوسط في عام 2008 بينما كانت تساوي 1,26 دولار في العام 2001. وتعادل 76,5 ل.س في عام 2008 وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

2-5) نظام تعويم سعر الصرف:

بالرغم من الفائدة التي تحققها عملية الربط بسلة عملات من خلال الحد من آثار التقلبات في أسعار الصرف إلا أ ن ذلك لن يساعد على تسهيل عملية استعادة التوازن في سوق الصرف، حيث يحتاج ذلك إلى إتباع سياسة صرف أكثر مرونة بما يوفر آلية مستمرة لتصحيح الاختلال الخارجي، ولذلك غالباً ما ينصح صندوق النقد الدولي البلدان النامية بإتباع سياسة التعويم ***لاسيماأ نّ أسواق الصرف في تلك الدول تتميزأنّ العملات الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية ما يخلق طلب مستمر على العملات الأجنبية غالباً ما يتم إشباعه عن طريق السوق السوداء، وذلك بأسعار صرف أكثر مرونة ما يفقد السلطات النقدية مقدرتها على السيطرة على السوق النقدية، ويعرضها للمضاربة على العملة المحلية والعملات الأجنبية.***

وعادةً ما يترافق مع سياسة تعويم سعر الصرف رفع القيود الكمية على التجارة الخارجية، التي يتم العمل على تحريرها وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة الدولية WTO **ويتميز نظام التعويم بأنه يقلل حاجة البلدان إلى الاحتياطيات الدولية لتمويل العجز في ميزان**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المدفوعات حيث تعمل التغيرات في أسعار الصرف على علاج الاختلال الخارجي بصورة تلقائية.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أنّه عندما يتمتع اقتصاد بلد ما بمؤشرات اقتصادية قوية فإن أثر ذلك سينعكس على قوة سعر صرف عملة هذا البلد، وسيشكل محصلة إيجابية (ميزان مدفوعاته رابح في ظرو ف تعويم العملة) يصبح معها نظام تعويم العملة عاملاً مساعداً للاقتصاد الوطني، بينما في حال وجود اقتصاد ضعيف مبعثه مؤشرات اقتصادية ضعيفة الأمر الذي يشكل عامل ضعف للعملة وسيكون أثر هذه المؤشرات ذو محصلة سلبية (ميزان مدفوعاتها خاسر في ظرو ف تعويم العملة) ويفضل تثبيت العملة وا ٍتباع نظام رقابة على النقد بهدف حماية منظومة الاقتصاد من تقلبات سعر الصرف، وعليه فإن ّ تطبيق نظام التعويم له انعكاسات سلبية على البلدان النامية هي:

أ– انعكاسات نظام التعويم على البلدان النامية:

هناك مجموعة من الانعكاسات المترتبة من جراء إتباع نظام تعويم سعر الصرف يمكن تلخيصها بما يلي:

- **عدم استقرار القيمة الخارجية لعملات الدول النامية، وذلك نتيجة المضاربات الشديدة في أسواق الصرف على العملة المحلية أمام العملات الأجنبية**، ما يدفع السلطات النقدية في تلك الدول للتدخل في الأسواق النقدية للحد من تدهور العملة المحلية في حدود مرغوب بها بما يعكس حركة العرض والطلب وهذا ما يعرف بالتعويم المدار، وفي هذه الحالة سوف تزداد حاجة هذه الدول للمزيد من الاحتياطيات الأجنبية لمواجهة مثل هذه الاضطرابات والاختلالات في السوق النقدية.
- **زيادة العجز في ميزان المدفوعات:** تعاني الدول النامية بشكل عام من ضعف قطاع الصناعة، إضافةً إلى اقتصار الصادرات على المواد الخام، وتتميز بزيادة وارداتها على صادراتها كما أنها مضطرة لاستيراد العديد من السلع الضرورية لعملية التنمية مثل السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية التي لا تتوفر في السوق الداخلية وهذا ما يجعلها مجبرة لاستيراد التضخم لاسيما بعد انهيار قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، علاوة على عجز الجهاز الإنتاجي لديها عن تلبية الطلب الخارجي وحتى المحلي، ما يضفي عليه صفة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عدم المرونة الإنتاجية، الأمر الذي يسهم بتفاقم عجز الميزان التجاري لهذه الدول، ويؤدي تطبيق نظام تعويم العملة إلى كشف الاختلالات التي تعاني منها هذه البلدان وينزع عنها ميزة التثبيت والتحكم بنتيجة ميزان المدفوعات، ومن هنا تنبع أهمية وجود قيود كمية على الواردات كالرسوم الجمركية.

- **قد تتعارض التقلبات في سعر الصرف في ظل نظام التعويم مع تنفيذ بعض السياسات المحلية**، فإذا حاولت الدول النامية زيادة معدل النمو والتوظيف مع الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار المحلية،فإن تعويم سعر الصرف سوف يخفّض قيمة العملة وسيكون من الصعب تحقيق هذه الأهداف حيث سيسهم نظام التعويم برفع سعر الصرف وسيفاقم الضغوط التضخمية في هذه البلدان.
- **انخفاض حجم معونات التنمية ونشوء أزمة المديونية العالمية:** لقد أثرت الأزمة النقدية العالمية في بداية السبعينات على حجم المعونات الإنمائية الرسمية المتمثلة بالقروض الحكومية متعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبياً ، فنتيجة للاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد العالمي، وما رافقها من تضخم عالمي وركود اقتصادي وبطالة متزايدة وحروب تجارية، انخفضت مقدرة الدول المدينة على تسديد التزاماتها، بسبب انخفاض قيم عملاتها والتضخم الذي أصابها ما أدى إلى تفاقم مشكلة مديونيتها، ولذلك عمدت الدول المانحة لتلك المعونات إلى تقليص الموارد التي تخصصها للبلدان النامية، وقد بلغ ذلك ذروته مع تصاعد أزمة المديونية العالمية في الثمانينات.

مع الإشارة إلى أن معظم البلدان منذ عام 1971 أخذت بالتعويم الموجه، باستثناء بعض البلدان مثل: بلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا،وا يطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة حيث أخذت هذه البلدان بنظام التعويم الحر، أما الدول العربية فقد اتبعت أنظمة صرف مختلفة فيما بينها، ونورد في الجدول رقم (2– ب) أهم أنظمة الصرف المتبعة في الدول العربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (2–ب) نظم صرف العملات العربية في نهاية عام 2006

العملات المثبتة قيمتها	العملات التي تتبع نظام صرف مرن
إلى الدولار الأمريكي:	**نظام مدار:**
الدرهم الإماراتي	الدينار التونسي
الدينار البحريني	الدينار الجزائري
الريال السعودي	الدينار السوداني
الريال العماني	الليرة اللبنانية
الريال القطري	**نظام حر:**
الدينار الأردني	الجنيه المصري
الفرنك الجيبوتي (مجلس العملة)	الريال اليمني
الدينار العراقي	
الأوقية الموريتانية	
إلى اليورو:	
فرنك جزر القمر (مجلس العملة)	
إلى سلة من العملات:	
الدرهم المغربي (غير معلنة)	
الدينار الليبي (حقوق السحب الخاصة)	
الليرة السورية (حقوق السحب الخاصة)	
الدينار الكويتي	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2006 و2007، الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص181.

3) نطاق تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف:

تتدخل السلطات في سوق الصرف للحد من التذبذبات الشديدة لأسعار الصرف، وتعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة، وقد توجد في بعض البلدان– التي تمارس سياسة التثبيت– أسواق صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية مع عدة عملات أجنبية، وتستخدم أغلبية العملات المثبتة عملة تدخل رئيسية غالباً ما تكون هي الدولار الأمريكي، وتطر ح أسعار البيع والشراء للعملات مع ضبط هامش ضيق بين الأسعار نسبة إلى الدولار.

وفي معظم البلدان تقوم السلطات النقدية بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناءً على الحساب التقاطعي بين السعر المحدد للعملة من طرف السلطة النقدية مع عملة التدخل الرئيسية، وبين أسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى جانب التدخل المباشر للسلطات في سوق الصرف، قد تلجأ بعض البلدان إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها، وذلك حماية لعملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية الاقتصادية التي تواجه البلد، وتتخذ عملية تثبيت سعر العملة الوطنية عدة أشكال وفقاً لطريقة تحديد السعر المذكور **وهنا يُميز بين ثلاث حالات لنطاق تدخل السلطات النقدية:**

الحالة الأولى: حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تبقى أسعارها ثابتة عبر الوقت تجاه العملة المرتبط بها، ما لم تغير السلطات النقدية في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، في هذه الحالة، يتم تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، حيث لا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، إنما يتغير سعر الصرف وفقاً لتغيرات العرض والطلب، والتي تتأثر بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. أما تدخل السلطات النقدية فيقتصر على حالات الضرورة للحد من المضاربات وللحفاظ على الانتظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: حالة الارتباط بسلة من العملات، في هذه الحالة يتم ربط العملة بسلة من العملات التي تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما يجب أن تعتمد أيضاً عملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يومياً في سوق الصرف للعملة الوطنية.

وبمقارنة بسيطة بين نظامي سعر الصرف الحر والثابت يمكن أن نلاحظ أنّه وفقاً لنظام تثبيت سعر الصرف تكون السلطات النقدية على استعداد لبيع أو شراء العملة الأجنبية بحسب السعر المعلن، ومن ثم تصبح الاحتياطيات الأجنبية شديدة التقلب بينما تستقر أسعار الصرف لديهم.

أما نظام التعويم –وعلى النقيض من ذلك– فيتم بموجبه الإحجام عن التدخل في سوق الصرف، وبذلك تظل الاحتياطيات الأجنبية مستقرة حتى ولو تغير سعر الصرف.[13]

[13] - **" نظم وسياسات أسعار الصرف "**، مرجع سبق ذكره، ص117-118.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

سعر الصرف (المفاهيم والنظريات والأنظمة)

المبحث الرابع:

سعر الصرف واستهداف التضخم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الرابع- سعر الصرف واستهداف التضخم:

Exchange Rate vs Inflation Targeting

يستخدم سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية لضبط المستوى العام للأسعار:

أ- سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية:

يعدُّ سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية لاسيما في الاقتصادات التي تتسم بدرجة كبيرة من الاندماج العالمي وتزيد أهمية هذه القناة في حالة الدول النامية، حيث تتمتع أسواقها المالية بدرجات محدودة من التطور، كما يحول جمود أسعار الفائدة فيها دو ن عملها كمتغيروسيط فعّ ال،وا إضافة لما سبق، يختلف توقيت آثار تغيرات سعر الصرف وقيمتها على الناتج والتضخم من حالة إلى أخرى، ما يؤدي إلى اختلاف التوليفة المثلى المختارة من السياسات، وهو ما يؤكد بدوره على ضرورة فهم دور قناة سعر الصرف بشكل واضح، كما يعمل سعر الصرف على نقل أثر السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الفرعية، هي قناتي الطلب والعر ض الكليين، وقناة التضخم.

ويمثل سعر صرف العملة مؤشررئيسٍ للتعبير عن النشاط الاقتصادي للبلد المعني، علماً أ ن استخدام سعر الصرف كهد ف وسيط ينتج عنه عيوب، نتيجة تعرض أسواق الصرف للتقلبات بشكل مستمر، حيث أ ن التقدير غير المتوازن لسعر الصرف له مساوئ تسهم في تشويه الأسعار عن طريق ما يعرف **بأثر الأسعار (Price Effect)** من خلال جانبي الطلب والعر ض:

أولاً بالنسبة لجانب الطلب: يؤدي الحفاظ على مستوى منخفض للعملة إلى انخفاض أسعار الصادرات، ما يحقق مقدرة تنافسية للمنتجات الوطنية أمام المنتجات الأجنبية وبالتالي تشجيع الصادرات، وتقليل الواردا ت نتيجة ارتفاع أسعارها في الداخل، ولكن بالمقابل ترتفع أسعار السلع الضرورية المستوردة، كما ترتفع تكاليف الصناعة المحلية التي تدخل فيها المواد الأولية المستوردة، علاوة على ارتفاع أسعار الأصول الرأسمالية المستوردة، وزيادة كل من الطلب الكلي والناتج، فترتفع معدلات التضخم.

أما بالنسبة لجانب العرض: تؤدي المبالغة في تقييم سعر صرف العملة والحفاظ على قيمة مرتفعة للعملة أكثر مما هي عليهافعلياً إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة، ما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، أ ي أ ذ معدل التضخم سوف يرتفع حتى في حالة عدم تغير مستوى الطلب الكلي، وسوف يسهم ذلك في إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات والصناعات المحلية أمام نظيراتها الأجنبية، وانخفاض القوة الشرائية للعملة، والجدير ذكرأ ذ ّ هذا الهد ف الوسيط يحتل أهمية لاسيما في حالة الاقتصادات الصغيرة النامية، والتي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة.

نجد أ ذ سعر الصرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، من خلال "**قناتي الطلب والعر ض الكليين**" (Demand and Supply Channels) وبالتالي يؤثر على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المحلية وتعرف هاتين القناتين باسم "**أثر الانتشار غير المباشر**" حيث تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعر ض الكليين، ما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة، وبالتاليفإن ّ إتباع سياسة نقدية توسعية يخفض من أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، ما يدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى الهرو ب خارج البلاد بحثاً عن أسعار فائدة أعلى، إضافة لذلك تصبح الودائع بالعملات المحلية أقل استقطاباً من مثيلاتها بالعملات الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي للأخيرة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي المحلي، ويترتب على هذين الأثرين انخفاض قيمة العملة، والذ ي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار والأثر على المراكز المالية.

إضافة إلى ذلك فإن تغيرات سعر الصرف تبرز من خلال الأثر على المراكز المالية للوحدات (Balance-Sheet Effect)، ففي العديد من الدول تتضمن المحافظ المالية للأفراد والشركات الاقتصادية مديونيات بالعملات الأجنبية، فإذا لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعملات الأجنبية، فإن تغيرات سعر الصرف ستؤثر على صافي الثروة، وعلى نسب الديون إلى الأصول، ما يؤدى إلى بعض التغيرات في حجم الإنفاق والاقتراض، أما إذا كانت الوحدات الاقتصادية المحلية في وضع صافي اقتراض من العالم الخارجي، كما هو الحال في العديد من الأسواق الناشئة، فإن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور المراكز المالية لهذه الوحدات، ما يسفر عن انكماش الطلب الكلي.

ومن جهة أخرى فإن سعر الصرف ينقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بصورة مباشرة، من خلال **قناة التضخم** (Inflation Channel) والتي تعرفـأيضـ ًا باسم " **أثر الانتشار المباشر**"، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخمباشرة ً من خلال زيادة أسعار الواردا ت أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية، وعليه فإن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إتباع سياسة نقدية توسعية وما يترتب عليها من انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية، وفي الطلب على الأصول المحلية، ستؤدى في النهاية إلى انخفاض قيمة العملةوبناءً على ذلك ترتفع أسعار الواردا ت ما يزيد من معدلات التضخم، **وتتميز هذه القناة المباشرة بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية بسرعة أكبر من قناتي الطلب والعر ض الكليين.**

وتجدر الإشارة إلىأ نّ الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر الصرف المرن حيث يوجد مدى واسعنسبياً يتحرك ضمنه سعر الصرف، أما في إطار نظام سعر الصرف الثابت أو المدار بوساطة السلطة النقدية، تقل فعالية السياسة النقدية، كما أ ن أسعار الفائدة المحلية قد تختلف عن الأسعار العالمية إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبيةتعدّ بدائل غير كاملة .وبهذافإنّ ه حتى في حالة ثبات سعر الصرف الاسمي فإن السياسة النقدية يمكن أ ن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي من خلال التأثير على مستوى الأسعار، ومن ثم تتمكن السياسة النقدية من التأثير على صافى الصادراتوا ٍ ن كان بدرجة أقل وبصورة أبطأ، أما إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعد بدائل كاملة، فإن تأثير السياسة النقدية يكونمحدوداً للغاية.

مما سبق يمكن أ ن نستنتج أ ن التقدير الخاطئ للعملة لاسيما في الأجل الطويل يشوه آلية التسعير داخل الاقتصاد ويسببخللاً في ميزان المدفوعات، كما أ ن هد ف سعر الصرف يكون أكثر فعالية في ظل نظم سعر الصرف المرنة، وقد أصبح هناك اتفاق في الأدبيات الاقتصادية على أ ن الاقتصاد المفتوح (الذ ي يسمح بقدر كبير من مرونة تحركات رؤو س الأموال) يحتا ج لنظام سعر صرف مرننسبياً .

أما في سورية تفدّ المحافظة على القوة الشرائية للنقد وتحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي لليرة السورية من أهم الأهدا ف النهائية للسياسة النقدية،[1] ولذلك يتوجب على السلطات النقدية إدارة سعر الصرف وجعله أداة تمكن من التحكم بظاهرة التضخم واستهداف معدل معين للتضخم بحدود 2–3% من خلال التحكم بعرض النقود في السوق عن طريق أدوات السياسة النقدية. **وتبرز أهمية دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في سعر الصرف على المدى القصير من خلال هذه الأدوات والتحكم في السوق النقدية لاسيما عندما تكون هذه الاختلالات عارضة، بشكل أكثر من دورها على المدى الطويل حيث يمكن أن يكون هناك خلل مزمن،**

[1] - يعبر عن سعر الصرف الداخلي بالقوة الشرائية للعملة، كما يعبر عن سعر الصرف الخارجي بالقيمة الخارجية للعملة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالتالي يمكن أن يعالج بالدرجة الأولى من خلال السياسة الاقتصادية والنهوض بالعوامل والمؤشرات الاقتصادية والتي تعكس الليرة قوتها، فالعملة المحليةتعدّ مرآة لقوة الاقتصاد. فعندما ارتفع سعر الصرف الاسمي لليرة السورية أمام الدولار الأمريكي في عام 2005 لجأت السلطات النقدية إلى استخدام أدوات نوعية من أدوات السياسة النقدية هي **تحديد السقوف الائتمانية، ومعدل الفائدة كهدف وسيط،** حيث عملت السلطات النقدية على تخفيض السقوف الائتمانية للمصارف العاملة في سورية، وقامت برفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة عدة مرات في خطوة لسحب السيولة من السوق، وتقييد الائتمان الممنوح من قبل المصارف لتخفيف عرض الليرة السورية في الأسواق، وترافق ذلك مع عدةإجراءات مثل توفير عرض كافٍ من العملات الأجنبية، وبالتالي قامت السياسة النقدية ببعض الإجراءات والخطوات لتصحيح الخلل الذي أصاب السوق النقدية بشكل عارض على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل لا يستطيع المصرف المركزي الاستمرار برفع معدلات الفائدة وتقييد الائتمان إلى ما لانهاية، بسبب ما يمكن أن تؤول إليه عجلة الاقتصاد من ركود نتيجة تقليل عرض النقود، فلابد من البحث عن مصدر الخلل ومعالجته من خلال السياسات الاقتصادية على المدى الطويل (مثل تصحيح هيكلية الميزان التجاري وتشجيع الإنتاج والصادرات وتحديداً المنتجات الإستراتيجية وتهيئتها للتصدير) والتي تضمن تصحيح الخلل طويل الأجل في ميزان المدفوعات وبالتالي في سعر الصرف.

كما أن اعتماد معدل فائدة مرتفع على المدى الطويل يؤدي إلى تشجيع الادخار دون الاستثمار، حيث أنّ معدل العائد على الاستثمار سيكون غير مجدي أمام هذا السعر المرتفع لمعدل الفائدة لذلك سوف يفضل أصحاب رؤوس الأموال إيداع أموالهم في المصارف، وبالتالي يجب اعتماد معدل فائدة منخفض نسبياً لدى المصارف على المدى الطويل بهدف توظيف المدخرات ومنح القروض الاستثمارية وتحويلها إلى مجال الاستثمار وتنمية الإنتاج الوطني كماً ونوعاً ، مع مراعاة تخفيض تدريجي لمعدلات الفائدة لضمان عدم حدوث تأثيرات تضخمية من جراء توسيع الائتمان وسحب الأموال من المصارف، كل هذا يهدف إلى بناء ميزان تجاري رابح يعتمد على اقتصاد قوي وقادر على المنافسة والانخراط في التعاملات الخارجية، ويسهم في رفع قيمة العملة الوطنية.

يعدّ استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على القوة الشرائية لليرة هدفاً طويل الأمد للسياسة النقدية. المصرف المركزي مَعْني بتقويم معدلات التضخم وتقييدها حول حدود

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منشودة ومستهدفة، ولذلك يجب دراسة الارتباط بين معدلالتضخم وسعر الفائدة التيتعدّ الأداة الرئيسية للسياسة النقدية.

وفي إطار استهداف التضخم تلتزم السلطات النقدية بالوصول إلى معدل ما للتضخم– عادة ما يحدد بمدى معين – خلال فترة زمنية محددة، ويتضمن هذا الاتجاه الإعلان عن معدل مستهدف للتضخم يتعهد المصرف المركزي بتحقيقه خلال مدى زمني معين. ويمكن تعريف **استهداف التضخم (Inflation Targeting)بأنّه: سياسة مرنة يتبعها المصرف المركزي تستهدف الوصول إلى معدل تضخم منخفض، مع المحافظة على قابلية استقرار معدل التضخم ضمن الإطار الذي يسمح به البلد بهدف تثبيت التقلبات في الإنتاج المحلي.**[2]

ويمكن تعريف استهداف التضخم أيضاً على أنه: النظام النقدي الذي لا يكون له هد ف وسيط،وا ٍنما يتم فيه استهداف معدل التضخم بشكل مباشر، ويتم تحقيق هذا الهد ف من خلال إتبا ع ثلاث خطوات :

(1) تحديد السلطة النقدية لمعدل التضخم المستهدف.
(2) يتنبأ المصرف المركزي بمعدل التضخم المتوقع في المستقبل.
(3) تتم مقارنة معدل التضخم المستهدف بالمتوقع، فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتبا ع سياسة نقدية انكماشية، والعكس صحيح.[3]

وعلى الرغم من ذلك فإن النظرية الاقتصادية لا تحدد معدلاً معيناً للتضخم، أو كيفية الوصول إلى المعدل المستهدف،وا ٍنما يتوقف ذلك على حالة كل دولة على حده.

ب– ظرو ف وعوامل ظهور سياسة الاستهداف:

واجهت المصارف المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة (كالقاعدة النقدية وسعر الصرف) لتحقيق هدفين متناقضين هما: زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم، وقد استندت تلك السياسة إلى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الأهدا ف. **ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين:**

2- Agenor, Pierre-Richard, December 2000, **"Monetary Policy under Flexible Exchange Rates: An Introduction to Inflation Targeting"**. The World Bank. Washington, page2.

3 – "**استهداف التضخم**"، إصدارات البنك المركزي المصري – المعهد المصرفي المصري، مصر. www . ebi . gov. eg

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السبب الأول: أ ذ التناقض بين تلك الأهدا ف يخلق حالة من عدم اليقين لد د الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أ ي منها له الأولوية في التحقيق، ما يؤدي بالتالي إلى عدم الثقة في مقدرة المصرف المركزي على تحقيق أهدافه خصوصا فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه بالأوقات الصعبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لد د عملاء السوق.

السبب الثاني: يتمثل بأن المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم من وقت إلى آخر.

ت- استهداف سعر الصرف:

على الرغم من أ ذ معظم الدول انتهجت منذ انهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات سياسة سعر الصرف المرن، فقد ظلت بعض دول الأسواق الناشئة والمتحولة تعتمد سياسة سعر الصرف الثابت كمتغير وسيط للتحكم بمعدلات التضخم، ومن هذه الدول سورية حيث تمكنت من خلال استخدام سعر صرف ثابت كمثبت اسمي أسهم في التحكم بمعدلات التضخم وبشكل خاص خلال فترة التسعينات،وقد لجأ المصرف المركزي مؤخراً إلى تبني نظام سعر صرف يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي مستقر، وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي جزئياً مقابل ربطها بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" في تاريخ 2007/8/15، وذلك لحماية قيمة الليرة السورية من تقلبات أسعار الصرف العالمية ولجعل سعر صرف الليرة السورية يتناسب وواقع ميزان المدفوعات السوري،ما يوفر لها استقراراً أكثر من حال ارتباطها بعملة واحدة فقط. ولكن في ظل الاندماج المالي العالمي وتحرير التجارة وسهولة تدفق الأموال عبر القارات وفي ظل الأزمات المالية، أصبح من الضرورة بمكان تحرير جزئي لسعر الصرف والتحرك نحو سعر صرف أكثر مرونة لتجنب مواجهة أوضاع خطرة مثل الدولرة الشاملة للاقتصاد،كون تثبيت سعر الصرف من خلال قرارات إدارية تساعد كثيراً في خلق البيئة الخصبة لاتساع السوق السوداء وبالتالي التلاعب والمضاربة على العملة، انطلاقاً من أن انتشار السوق السوداء واتساعها يتناسب طرداً مع ابتعاد عملية تحديد سعر الصرف استناداً إلى حركة العرض والطلب في السوق، وتقترب السوق السوداء من التلاشي عندما يستند تحديد سعر الصرف إلى آلية السوق الحرة، وبالتالي يجب أن يتم استهداف سعر الصرف من خلال عوامل تحديد سعر الصرف وليس تحديده بقرارات إدارية تستهدف تجميل نتائج ومحصلة المؤشرات الاقتصادية التي تكو ّن مكانة العملة وقوتها بين العملات الأخرى، حيث تؤدي تقلبات سعر صرف الليرة إلى نزوح

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأفراد والمستثمرين إلى دولرة أموالهم (تحويل أموالهم من العملة المحلية إلى الدولار) والاحتفاظ بها بالدولار خوفاً من تآكل القيمة الحقيقية لأموالهم نتيجة تقلبات الليرة.

يمكن استخدام السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار من دون الإضرار بالأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية، حيث تملك السياسة النقديةتأثيراً قوياً على الطلب الكلى في الأجل القصير، وفى هذا الإطار يمثل استهداف التضخم أحد الوسائل المتاحة لإدارة السياسة النقدية، وا ٍ ذ لم يكن الوسيلة الوحيدة أو الأفضل في كل الظرو ف.

ويمكن توضيح سياسة استهداف التضخم من خلال استعراض الآليات البديلة للسياسة النقدية، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

- الآليات الموجهة لتحقيق استقرار أسعار الصرف.
- الآليات الموجهة نحو الأهدا ف الأخرى مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تقوم آلية استهداف سعر الصرف كأداة بيد السلطات النقدية بهدف تحقيق استقرار الأسعار من خلال ضمان استقرار سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية، أو سلة من هذه العملات. انسجاماً مع اتفاقية بريتون وودز التي كانتترى أن ّ أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل مكوناً أساسياً في نظام بريتون وودز لتكوين قيم أسعار الصرف وتحقيق استقرارها، إلى جانب أنها مازالت تستخدم مرشداً للسياسات النقدية وتتضمن هذه الأسعار عادة قيمة التعادل المركزية لسعر صرف العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية مثل الدولار أو اليورو، أو سلة من العملات كسلة وحدة حقوق السحب الخاصة. وقد تتغير قيمة التعادل المركزية بشكل مستمر، على سبيل المثال: قد تنخفض هذه القيمة باستمرار حتى تتوافق مع معدل التضخم المحلي.**وعادةً ما يوجد مدى معين يتم السماح لسعر الصرف التقلب في إطاره، ويعلن المصرف المركزي عن استعداده لبيع العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية بكميات غير محدودة في حالة وصول سعر الصرف إلى الحد الأعلى لهذا المدى، ولشراء العملة المحلية مقابل الأجنبية إذا ما وصل سعر الصرف إلى أدنى المدى . ويمثل هذا الالتزامقيداً مؤثراً على السياسة النقدية المحلية، حيث يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة انخفاض سعر الصرف، وتوسعية في حالة ارتفاعه.**

وفي الواقع العملي تتحدد السياسة النقدية المحلية إلى حد كبيربناءً على مثيلتها في الدولة الأجنبية التي يتم تثبيت سعر الصرف في مقابل عملتها– إلا إذا تم تقييد تحركات رؤو س

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأموال إدارياً – نتيجة تأثر قيمة عملة البلد المثبتة عملته بعملة البلد ذو العملة الرئيسية مثل الدولار. وعلى الرغم من ذلكفإنّه من الممكن تغيير قيمة التعادل المركزية لسعر صرف العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية عن طريق القرارا ت الإدارية للمصرف المركزي والتي تتخذ في حالة وجود تعارض بين الأهداف الاقتصادية المحلية مثل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، والحفاظ على قيمة التعادل المركزية للعملةومن ناحية أخرى فإنّ الدول التي تحاول رفع قيمة عملتها من خلال إتباع السياسات الانكماشية مثل تقييد الائتمان ورفع أسعار الفائدة وغيرها مع الحفاظ على قيمة التعادل للعملة سوف تعانى من انخفاض غير مقبول في الطلب المحلي.

وبالمقابلفإنّ اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة من خلال السياسات التوسعية مع الحفاظ على قيمة التعادل يتسبب في ضغوط تضخمية.

كما يؤثر تغيير سعر الصرف على أداء السوق، حيث إ ن تغير سعر الصرف الناتج عن تغيير قيمة التعادل يمكن أن يحقق أرباحاً وفيرة للمضاربين على العملة لاسيما من يتمكن من التنبؤ به بشكل صحيح، ومن ثم فإن هؤلاء المضاربين في السوق يحاولون التنبؤ بتغيرات قيمة العملة، لاسيما في حالة الانخفاض ما قد يؤدي إلى التذبذب في قيمة العملة المحلية.

ولذلك تلجأ السلطات النقدية إلى وسائل عديدة للتحكم بقدرة السوق على التسبب في اختلال وتذبذب أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل منها:

أولاً: يمكن أ ن تتخذ الحكومات قرارا ت سريعة بشأن تغيير قيمة التعادل لسعر الصرف قبل أ ن يبدأ السوق في عمل التنبؤات. ولكن لسوء الحظفإنّ هذه العملية لا تتم بالسرعة الكافية، في حين تكون ردود أفعال السوق على قدر كبير من السرعة.

ثانياً: يمكن إضعاف قدرة السوق على إحداث التذبذبات والاختلالات في سعر صرف العملة إذا ما خضعت تحركات رؤو س الأموال لقيود رسمية تمنع المتعاملين في السوق من التنبؤ بتغيرات قيمة التعادل. وهنا لابد من الإشارة إلى بعض الآراء التي ترجح الإبقاء على هذه القيود كإجراء مؤقت عندما تكون المؤسسات المالية المحلية في مرحلة تطوير قدرتها على إدارة مخاطر السوق أو غيرها من أنواع المخاطر الأخرى. **ومع ذلكفإنّ القيود على رؤو س الأموال لا تخلو من العيوب والسلبيات، لاسيما إذا كانت دائمة؛ فهي على سبيل المثال قدتحدّ بشكل كبير من قدرة الدولة على جذب رؤو س الأموال الأجنبية، إضافة إلى ذلكفإنّ هذه القيود قد لا تنجح في**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عزل سعر الصرف عن ضغوط السوق نظراً لكونها غير محكمة بالقدر الكافي، فتستمر ضغوط السوق في التأثير من خلال التعاملات التجارية وتدفقات رأ سد المال. [4]

من جهة أخرىمن الأفضل أن ّ يستند تحديد سعر الصرف إلى حد كبير إلى قو د السوق وفقاً لآلية العرض الطلب على العملة، من هنا تتخذ الدول قرارا ت سياساتها النقدية في ضوء الأهدا ف النقدية، وهي الأهدا ف الخاصة بنمو الكتلة النقدية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى هذه الدول، فقد استخدمت الأهداف النقدية بقدر كبير من النجاح على مدى ربع قرن، وكذلك ألمانيا قبل انضمامها إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي حيث فقد ت استقلاليتها النقدية.

ويقوم استخدام الأهدا ف النقدية علىافتراض أن ّ ارتباط الطلب على النقود يتأثر بعدد محدود من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما فيها مستوى الأسعار وا ذا ما تمت إدارة الكتلة النقدية بحكمة وحذر فسوف يكون معدل التضخممقبولاً ، حيث يوجد تناقض واضح بين النمو الاقتصادي واستهداف التضخم، وهنا تأتي أهمية الحكمة والإدارة الرشيدة التي يجب أن يتمتع بها واضعو السياسة النقدية للتوفيق بين الأهداف المختلفة للسياسة النقدية.

ث- تجربة جمهورية مصر في استهداف سعر صرف الجنيه:

شهدت الفترة 1992 – 1997 تزايد في الاختلالات الاقتصادية الكلية حيث ارتفعت معدلات التضخم وا ن كانت لم تصل إلى معدلات التضخم الجامح. بالمقابل توسعت الاختلالات في الموازنة وارتفعت سرعة نمو الكتلة النقدية ووصل معدل الدولرة أي نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف، إلى 46% عام 1990 وقد تدهور سعر الصرف الحقيقي بنسبة 30% مابين 1986 و 1991، ووصلت نسبة عجز الميزان الجاري إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 – 1991، وقد تم تعديل الموازنة من خلال:

- -إدراج ضريبة المبيعات العامة.
- -إصلاح ضريبة الدخل.
- -رفع رسوم المرور بقناة السويس.
- -ارتفاع المداخيل النفطية.
- -رفع نسب الضرائب على الواردا ت.

[4] - **"استهداف التضخم"**، إصدارات البنك المركزي المصري، مصدر سبق ذكره.ص5، بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

–خفض الإنفاق الحكومي.

–الحصول على إعفاءا ت على بعض الديونوا عادة جدولة بعضها الآخر وذلك بعد أ ن ارتفع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 147% خلال الفترة (988–1991).[5]

وفي عام 1991 تم تطبيق برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي الذي من خصائصه الأساسية:

توليف السياسة المالية والنقدية وسياسات الإقراض مع سياسة سعر الصرف الاسمي كمثبت وذلك لإعطاء إشارة قوية للدلالة على التزام الحكومة بمحاربة التضخم وكذلك لتخفيض آثار سعر الصرف الاسمي على الأسعار، وقد انتهت تلك السياسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- § انخفاض نسبة العجز في الموازنة بشكل كبير.
- § انخفاض نسبة المديونية الحكومية.
- § انخفاض حاد في معدل نمو الكتلة النقدية.
- § تحسن في الحساب الجاري وارتفاع الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- § تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- § انخفاض نسبة الدولرة.
- § كانت تكلفة برنامج محاربة التضخم دورة تجارية قصيرة المدة، حيث أ ن معدل النمو انخفض إلى 1% عام 1990 – 1991، ولكنه ارتفعثانيةً إلى 4.6% عام 1994 – 1995وا إلى 5% مابين 1995 – 1997.[6]
- § ظل معدل نمو الإقرا ض الحقيقيموجباً .
- § قفز ت أسعار الفائدة إلى معدلات مرتفعة بعد تحريرها عام 1991 إلاأنّ ها عاد ت للانخفاض بسرعة.

[5] – بلقاسم العباس، "**سياسات أسعار الصرف**" مرجع سبق ذكره، ص 25.

[6] – نفس المرجع السابق، ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني:

سعر الصرف (المفاهيم والنظريات والأنظمة)

المبحث الخامس:

أسواق الصرف الأجنبي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الخامس– أسواق الصرف الأجنبي:

Foreign Exchange Markets

سيتناول هذا المبحث تعريف أسواق الصرف الأجنبي وأنواعها وخصائصها، كما سيتم بحث أهم أنواع العمليات التي تقوم في هذه الأسواق.

أولاً – تعريف سوق الصرف الأجنبي: *Definition of Foreign Exchange Market*

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنها الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، على الرغم من أن أسواق الصرف الأجنبي ليس لها مركز مادي ملموس، فإنه لا يزال يطلق عليها سوق، حيث أنها نظام لتقابل البائعين والمشترين، توفر المعلومات المتعلقة بالأسعار والنشاط التجاري للمشاركين. وقد أنشأت السوق الدولية للعملة الأجنبية ثلاثة مراكز رئيسية للتداول يعمل كل منها في منطقة زمنية مختلفة، وتقع في لندن ونيويورك وطوكيو.[1]

كما جاء تعريف سوق الصرف الأجنبي عند بعض المفكرين الاقتصاديين مثل صبحي تادرس قريصة وكامل عبد المقصود بكري على أنهاليست سوقاً منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كماأنّه ليس قاصراً على أي بلد واحد، فيمكن اعتبارها آلية يتم بوساطتها الجمع بين مشتري وبائع العملات الأجنبية، حيث أنها تتكون أساساً من عدد من البنوك التي تنخرط بنشاط استبدال العملات الأجنبية فالبنوك تصنع سوق الصرف. [2]

ويقوم نشاط المصارف في مجال الصرف الأجنبي على إيجاد سعر متماثل إلى حد كبير لأية عملة قابلة للتحويل في جميع المراكز المالية. وقد شهدت فترة الستينيات وبداية السبعينيات نمواً كبيراً لعمليات الصرف الأجنبي بفعل تحرير حركات رؤوس الأموال بين مختلف المراكز

---

[1]– كويل، برايان، 2005، "**أسواق العملات الأجنبية**" دار الفارو ق، القاهرة – ص15.

[2]– صبحي تادرس قريصة وكامل عبد المقصود بكري، 1974، "**النقود والبنوك والتجارة الخارجية**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص449 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المالية الدولية، كما زاد حجم عمليات الصرف الأجنبي زيادة كبيرة، وذلك في الوقت الذي اعتمدت فيه أنظمة الصرف المعومةوالتي شهدت تقلبات حادة في أسعار الصرف خصوصاً مع دخول عنصر المضاربة.

1) المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي:

يتألف سوق الصرف الأجنبي من أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعاً وشراءً أو حتى متابعةً وإشرافاً، ويتمثلون أساساً في البنوك والمؤسسات المالية والبنوك المركزية والسماسرة والعملاء الخواص .[3]

1-1) البنوك والمؤسسات المالية:

تتمثل بشكل أساسي في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبي، حيث ينفذون الصفقات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير(الزبائن)، أوفي حالة مستعملي سوق الصرف، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة. وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء معتمدين، على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف – سواء لحسابهم أو لحساب الغير–إلا أن هذا النشاط يبقى ثانوياً جداً لعدد كبير منهم، حيث يعتمدون مثلهم مثل المؤسسات – الاقتصادية، التجارية – على هيئات أخرى تمثل في معظم الأحيان بنوكاً ذات أحجام كبيرة، ويبقى الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة، ينقسم بين بنوك تمارس وظيفة ماسكي الصفقات، وأخرى مستعملةً لهذه الصفقات.

1-2) البنوك المركزيـة:

لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية فهو تدخل يتميز بالندرة نسبياً في حالة المقارنة، إلا أنه ذو أهمية كبيرة، **ويمكن حصر مجال تدخلها في العمليات الآتية:**

أ- شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، أو تلبية لحاجيات العملاء (بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزينة الدولة).

ب- بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى عرض العملة والطلب عليها، والتأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً، بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار لاسيما إذا كان النظام نظام تعويم.

[3] - **"التجارة الدولية"** مرجع سبق ذكره– بتصرف - ص206-208.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ت– تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها، حين تتعرض لضغوط المضاربة، ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، أو للتخلص من فائض السيولة فيه.

1–3) السماسرة:

يتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق وهذا من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات، ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية، بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتم توسيطهم في الصفقات التي تتم بين البنو ك، مع تقاضي العمولات نظير الخدمات المقدمة، وتتم السمسرة في مؤسسات قائمة بذاتها .

1–4) العملاء الخواص:

يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية هي:

- المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- المستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان فإن ّ العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجماً مهماً من العمليات، والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء - الصيارفة - ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكليفات.

ثانياً – خصائص سوق الصرف الأجنبي: *Characteristics of Foreign Exchange Market*

تتحدد خصائص سوق الصرف الأجنبي في ظل خصائص الأسواق التي تسودها المنافسة الكاملة، ويمكن تحديد أهم الخصائص التي يتميز بها سوق الصرف الأجنبي بما يلي:[4]

أ– **تجانس العملات الأجنبية:** فإذا أخذنا الدولار الأمريكي على سبيل المثال، فإنه لا يمكننا التفرقة والتمييز بين دولار وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية؛ إذ أ ن الوحدات النقدية

[4] – "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص367.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لها نفس قوة الإبراء القانونية، كما أنها تتماثل في الخصائص والوزن في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

ب– **إن عمليات المراجحة والتحكيم** (*Arbitrage*) **تتكفل بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي** مهما كان بعدها الجغرافي وذلك عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضاً في سعرها، وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعاً في سعر العملة،فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول، وينخفض في السوق الثاني إلى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة.

ثالثاً – أنواع سوق الصرف الأجنبي:

Kinds of Foreign Exchange Market

يوجد نوعين من عمليات الصرف الأجنبي، الأولى أكثر شيوعاً وتدعى العملية أو الصفقة العاجلة "*Spot Transaction*" تتضمن مبادلة الودائع المصرفية في غضون يومين، والعملية الثانية تدعى بـ بالعملية المستقبلية أو الآجلة"*Forward Transaction*" تتضمن مبادلة الودائع المصرفية في تاريخ محدد في المستقبل.

يقصد بالمصطلح الآتي "*Spot Exchange Transaction*": عملية الصرف العاجلة، ويقصد بـ "*Forward Exchange Transaction* ": عملية الصرف الآجلة.[5]

1) سوق الصرف العاجلة: *Spot Exchange Market*

تعرف عملية سوق الصرف العاجلة بأنها: "العملية التي تتم طبقاً للسعر الحالي أو المعدل العاجل (*Spot Rate*) الذي يعرف بدوره بـ«سعر الصرف الأجنبي الحاصل بالنسبة للمعاملات العاجلة»."[6]

ويمكن تعريف سوق الصرف العاجلة بأنها :السوق التي يتبادل فيها عروض وطلبات العملات الأجنبيةون أن يكون لها موقع دائم، لأن المعاملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل لندن، باريس، نيويورك، طوكيو.

[5] - Mishkin,Frederic s, 2001"**The Economics of Money, Banking Financial Markets",**Sixth Edition, printed in USA, page153.

[6] - " **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، مرجع سابق، ص369.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتمثل سوق الصرف العاجلة في الأساس سوق ما بين البنوك، وتعدّ هذه السوق الأكثر شيوعاً في سوق الصرف، وهي غير محددة المكان وتعمل باستمرار، كما تعكس أسعار الصرف المطبقة فيها، آثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من جهة، ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب وفقاً للاتفاقات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأوروبي، من جهة أخرى، تبين هذه السوق تطورات العملات الصعبة، والمبادلات التي تجري فيها تتميز بالسهولة وكبر الحجم مقارنة بإجمالي المبادلات التي تتم في سوق الصرف.

1-1) خصائص سوق الصرف العاجلة:

تمتاز سوق الصرف العاجلة بعدة مميزات منها:

أ- العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي.

ب- تسعير العملات يكون بالدولار، حتى ولو كان الدولار غير مشترك في الصفقات، كأن يباع جنيه إسترليني مقابل اليوان الصيني، ولا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان سوق الصرف في نيويورك مفتوحاً .

ت- تَنْشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز والأسواق المالية الدولية.

ث- تلجأ البنوك المركزية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً، لاسيما في ظل نظام التعويم الحر.

ج- تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها أسعار عاجلة، إذا تم تحديد تاريخ التسليم في الصفقة المبرمة.

ح- تعمل سوق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي.

خ- سوق الصرف العاجلة في بعض الدول يتكون من جزأين:

- سوق صرف رسمية.
- سوق صرف حرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2) **سوق الصرف الآجلة:** *Forward Exchange Market*

تعرف سوق الصرف الآجلة بأنّها: "السوق التي يتفاوض فيها المتعاملون الاقتصاديون لشراء أو بيع العملات الأجنبية لفترة مقدمة، حيث يحدد سعر الصرف الآجل حالياً من أجل التبادل في المستقبل لأسبوع، لشهر، لسنة أو لعدة سنوات."[7]

ويعرف البعض عملية الصرف الآجل كما يلي :" العملية التي يتم بوساطتها بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لسعر آجل يتم تحديده حالياً، أي تأجيل التسليم حتى حلول التاريخ المتفق عليه." من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستخلص بأن أسواق الصرف الآجلة تسمح بتحديد سعر تبادل العملات الأجنبية في المستقبل بين البائع والمشتري، والفائدة من هذه العملية هي تثبيت الأسعار الآجلة، كما أن هذه العملية تهدف إلى تفادي أخطار سعر الصرف.

2-1) خصائص سوق الصرف الآجلة:

تتميز سوق الصرف الآجلة بخصائص عدة، يمكن التطرق إلى أهمها:

أ- العقود في هذه السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر، اثني عشر شهراً ... .سنتان ... وغيرها.

ب- إمكانية تمديد العملية الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:

- عملية عاجلة لأجل ترصيد العملية الآجلة الأولى.
- اخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق وفي يوم التمديد.

ت- العمليات الآجلة للعملات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء (السماسرة).

ث- لا يوجد سعر آجل رسمي.

ج- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة بقوة.

ح- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.

3) **سوق الخيارات للعملات الأجنبية:**

[7]- كويل، برايان، 2006 "**الحماية من مخاطر العملة**"، ترجمة دار الفاروق- مصر، ص101.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعر ّ ف سوق الخيارات للعملات الأجنبية بأنها "المكان الذي يتم فيه التفاوض حول عقود خيارات العملات الأجنبية التي تتضمن الدفع العاجل للعلاوة وحصول المشتري على الحق في تنفيذ الصفقة طيلة فترة العقد مع تأكيد عملية شراء أو بيع العملة بسعر محدد بين طرفي العقد، وهو سعر العملية، حيث تعطي صفقة العملة وفقاً لهذا النوع منللخيار ا ت مالكها **الحق – دو ن الالتزام**– في شراء (صفقة شراء خيارية) أو بيع (صفقة بيع خيارية) لمبلغ من العملة في تاريخ آجل محدد وبسعر صرف متفق عليه في اتفاقية الصفقة الخيارية".[8]

4) سوق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية:

تعدّ أسواق العقود المالية المستقبلية امتداداً للأسواق العاجلة، وقد استخدمت بهدف تخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف. وكان موضوع العقود في البداية خاصاً بالسلع، مثل البن والسكر والذهب والفضة... ، كما كان الهدف الرئيس من وجود البورصات التي تتداول العقود المستقبلية– شيكاغو ولندن – هو حماية التجار والصناع من تحركات الأسعار نتيجة تغير ظروف الإنتاج أو بسبب الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية.

واعتباراً من سنة *1972* أنشئت أول بورصة للعقود المالية المستقبلية متفرعة عن بورصة شيكاغو التجارية *Chicago Mercantile Exchange* ، وكان تعاملها في العقود المستقبلية وأذونات الخزانة والسندات والنقد الأجنبي ومؤشرات سوق الأوراق المالية. [9]

4-1) تعريف أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية:

جاء تعريف أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية بحسب *Jeon Klein Bernard Marois* كما يلي:هي "***المكان الذي يتم فيه التفاوض على العقود النمطية التي تلزم البائع بالتسليم والمشتري بالاستلام لكمية معينة من العملات الأجنبية بسعر محدد يوم التفاوض، مع التحديد الدقيق لكمية العملات الأجنبية وتاريخ تسليمها أو استلامها.***"

4-2) خصائص أسواق العقود المالية المستقبلية للعملات الأجنبية:

تتميز الأسواق المالية المستقبلية التي تتعامل بالعقود المستقبلية، بخصائص عدة هي:

[8]– كويل، برايان، "**الحماية من مخاطر العملة**"، مرجع سابق، ص 184.

[9] – وفا محمد، عبد الباسط، 1998، "**المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي**"، القاهرة، ص72.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ– تداول العقود المالية المستقبلية يكون بصفة نمطية من خلال المزاد العلني المفتوح في سوق مركزية منظمة وبوساطة السماسرة.

ب– أغلبية العقود المالية المستقبلية لا يتم تنفيذها مع حلول تاريخ التسليم، إذ أنها تأخذ وجهة أخرى، حيث تتغير صفقات الشراء إلى صفقات بيع قبل أ ذ يتم التسليم الفعلي.

ت– تقع مسؤولية تسوية الصفقات المبرمة على عاتق غر ف المقاصة، حيث تنفذ العقود وتسلم العملات.

ث– تكاليف التعامل في جلسات المزاد العلني في الأسواق المالية تميل إلى الانخفاض .

4-3) مقارنة بين سوق العقود المالية المستقبلية وسوق العقود الآجلة:

يكمن الاختلاف بين السوقين في النقاط الآتية: [10]

- **مكان التعامل:** تمثل البورصة مكان التعامل في السوق المالية المستقبلية، حيث يتم ع ذ طريق بيوت السمسرة، أما في سوق العقود الآجلة، فالتعامل يتم من خلال البنوك.
- **طريقة التعامل:** في سوق العقود المالية المستقبلية، تتم الصفقات عن طريق الجلسات المفتوحة بالمزاد العلني، أما في سوق العقود الآجلة فتتم عبر الهاتف والفاكس بين المصرف والعميل.
- **طبيعة العقود:** العقود نمطية في سوق العقود المالية المستقبلية – المبالغ وتواريخ التسليم –كما أ ذ العمولات محددة ومعلنة على الجمهور. أما في السوق الآجلة، فالعقود شخصية –المبالغ وتواريخ التسليم يتضمنها العقد – والعمولات هي محل تفاوض بين المصرف والعميل وغير معلنة.
- **الطر ف المتعاقد:** مع العقود المالية المستقبلية، تضطلع غرفة المقاصة بدور المتعاقد، حيث تبيع وتشتري من الأطرا ف المتعاقدة مع تحملها للمخاطر الائتمانية في حالة حدوث إخلال بالالتزامات. أما بالنسبة للعقود الآجلة، فعلاقة المصرف بالعميل علاقة مباشرة والمخاطر المترتبة عن العقود يتحملها أطرا ف التعاقد .
- **الضمان:** تستخدم غرفة المقاصة الهامش المبدئي كضمان ضد مخاطر إخلال الطر ف المتعاقد بالتزاماته، هذا في حالة العقود المالية المستقبلية، أما في حالة العقود الآجلة فالضمان يتوقف على الجدارة الائتمانية للعميل.

[10] – نفس المرجع السابق، بتصرف، ص 73– 75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ***السيولة:*** تتشكل السيولة في حالة العقود المالية المستقبلية من الهوامش المدفوعة، وفي حالة العقود الآجلة تتوفر من خلال الحد الائتماني الممنوح من المصرف للعميل.
- ***التسوية:*** جميع المعاملات تتم تسويتها من خلال غرفة المقاصة إذا كانت السوق للعقود المالية المستقبلية، حيث تقوم بدور البائع والمشتري ويتم دفع الأرباح وتحصيل الخسائر يومياً، حتى تنعكس القيم السوقية الفعلية للعقود. أما في العقود الآجلةإفّ التسوية تكون بناء على اتفاق بين المصرف والعميل، ولا تسدد المدفوعات إلا بعد التسوية النهائية للعقد.

رابعاً – عمليات الصرف الأجنبي:

Operations of Foreign Exchange

سيتم عرض أهم عمليات الصرف الأجنبي، والمتمثلة في عمليات الصرف العاجلة والآجلة، وعمليات الشراء والبيع للعقود المالية المستقبلية، وأخيراً عمليات خيارات الصرف.

1) عمليات الصرف العاجلة:

تشكل عمليات الصرف العاجلة الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي. وتتضمن التجارة في الصرف الأجنبي شراء عملة أجنبية مقابل عملة أجنبية أخرى، وتعدّ أسعار البيع والشراء على أنها عاجلة إذا لم يتم تحديد تاريخ التسليم،تعبر عملية الصرف العاجلة عن اتفاق ثنائي لتبادل كمية من العملات الصعبة مقابل كمية أخرى بسعر محدد، وتتم هذه العملية خلال يومين كحد أقصى من تاريخ الافتتاح بوساطة التمويل من حساب مصرفي إلى حساب آخر وهناك بعض الإشكالات عند قراءة أسعار الصرف، حيث أن عملية التبادل تضع كميتين من عملتين صعبتين مختلفتين موضع رهان وتسبب تدفقاً مضاعفاً، كشراء الدولار مقابل اليوان الصيني بما يكافئ بيع اليوان الصيني مقابل الدولار.

من منطلق وجود أسعار عند الشراء وأسعار عند البيع، يتعين على المتعاملين في هذه السوق التأقلم الجيد مع الاتفاقيات لتجنب الأخطاء الفادحة كلما اختلفت الاستعمالات من مكان إلى آخر.

تعطى الأسعار على مستوى السوق العاجلة في شكلين:

- **سعر الشراء:** يكون المصرف عند هذا السعر على استعداد لاقتناء العملة الصعبة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **سعر البيع:** عند هذا السعر يمكن للمصرف القيام ببيع العملة الصعبة.

2) عمليات الصرف الآجلة:

على عكس عمليات الصرف العاجلة التي تشكل الجزء الأعظم من العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي فقد عرفت العمليات الآجلة نمواً كبيراً ومستمراً في سوق الصرف الأجنبي .

يعُبَ ر عن الفرق بين السعر الآجل والسعر العاجل بالعلاوة *Premium* إذا كان موجباً ، وبالخصم *Discount* في حالة العكس، ويمكن التعبير عن السعر الآجل بالصيغة الآتية :

السعر الآجل = السعر العاجل - الخصم *discount* أو (+ العلاوة *premium*)

- **عملية التسعير في سوق الصرف الآجلة:**

لا تمثل أسعار الصرف الآجلة الأسعار الرسمية، إذ أنها تكون مسعرة بمعدلات تأجيل الاستلام *(premium)* وتأجيل التسليم *(discount)* ولأجل الحصول على سعر الصرف الآجل يجب :

*إضافة تأجيل الاستلام (العلاوة = *Premium*) في حالة كون العملة الأجنبية مؤجلة الاستلام بالنسبة للعملة الوطنية للبلد .

*تخفيض تأجيل التسليم (الخصم = *Discount*) في حالة كون العملة الأجنبية مؤجلة التسليم بالنسبة للعملة الوطنية للبلد.

أ –تأجيل الاستلام: *(Premium)*

تأجيل الاستلام عبارة عن علاوة تضاف إلى سعر الصرف العاجل وهذا لأجل تحديد سعر الصرف الآجل.

ب –تأجيل التسليم: *(Discount)*

تأجيل التسليم عبارة عن خسارة تخفض من سعر الصرف العاجل وهذا لأجل تحديد سعر الصرف الآجل. وبصفة عامة، تأجيل الاستلام وتأجيل التسليم يحدثان عندما يكون هناك اختلاف في أسعار الفائدة بالنسبة للعملات الأجنبية المتبادلة. وهكذا إذا كان سعر الصرف الآجل المسعر بتأجيل الاستلام فهذا يعني أن السعر الآجل يكون مرتفعا بالنسبة للسعر العاجل، أما إذا كان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سعر الصرف الآجل يساوي سعر الصرف العاجل، يقال أنهما متكافئان، بينما في حالة سعر الصرف الآجل المسعر بتأجيل التسليم فهو يشير أنه أقل من سعر الصرف العاجل.

يرتبط سعر الصرف الآجل بعاملين أساسيين هما:

- سعر الصرف الآجل للعملات الأجنبية المعنية.
- معدلات الفائدة التي تقرض وتستقرض بها العملات الأجنبية في السوق النقدية الوطنية للبلد وسوق الأورو- عملات أجنبية .

3) عمليات الشراء والبيع للعقود المالية المستقبلية:

تعر ّ ف العقود المالية المستقبلية بأنها: "عقود قانونية ملزمة تعطي حاملها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من أحد الأدوات المالية المعينة بذاتها، بسعر محدد في وقت إبرام العقد، على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل".[11]

4) عمليات تحديد سعر الصرف الآجل:

تتمثل عمليات تحديد سعر الصرف الآجل بما يلي:

أ- المضاربة:

Speculation

تعرف المضاربة بأنها: شكلاً من أشكال الاستثمار قصير الأجل حيث يقوم المضاربون بشراء العملات بغرض إعادة بيعها بربح في المستقبل القريب أو بيع العملات بغرض شرائها مرةً ثانية بربح كبير، ويمكن تحقيق عائدات ضخمة من الاستثمارات الصغيرة خلال فترة قصيرة من الزمن"[12]

وبالتالي يلجأ المضاربون إلى تحقيق الأرباح من عملية البيع والشراء للعقود المالية المستقبلية،وفقاً لتنبؤاتهم الخاصة بتحركات أسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل فيمكنهم بعمليات المضاربة عن طريق شراء الصرف العاجل من العملة التي تنخفض أسعارها، والاحتفاظ بها لفترة معينة وعندئذ إذا تحققت تنبؤاتهم وارتفعت أسعار هذه العملات سارعوا إلى بيعها وتحقيق الأرباح.

---

[11] – "**المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي**"، مرجع سبق ذكره، ص72.

[12] – كويل، برايان، 2006، "**الحماية من مخاطر العملة**"، ترجمة دار الفاروق– مصر، ص123.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب– *التغطية*

Hedging

تستخدم للوقاية (التحوط) بهدف تقليل مخاطر الخسائر المستقبلية المترتبة عن تقلبات الأسعار المعاكسة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف أو أسعار الأسهم وتكون العملية بأخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية، ومساوٍ للمركز الحالي المراد تغطيته، فيمكن للمصدرين والمستوردين تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف عن طريق استخدام السوق الآجلة، **إذ يحدد سعر صرف آجل معين يتفق عليه في الوقت الحاضر بالنسبة للعملات التي يريدون بيعها أو شراءها على أن يتم التسليم في المستقبل، ولتوضيح عملية التغطية نورد المثال الآتي:** [13]

لنفترض أن مستورداً فرنسياً اشترى سلعاً أمريكية بمبلغ مليون دولار تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهرفإنه يعدُّ منذ اليوم الذي تم فيه شراء هذه السلع كأنه مشترٍ لمبلغ مليون دولار، فإذا ارتفع السعر العاجل(الحاضر) في الفترة الواقعة ما بين تاريخ الشراء وتاريخ الدفع، فإنه سيتعرض للخسارة.

ولتلافي هذه الخسارة المحتملة يمكن للمستورد اللجوء إلى إتباع أسلوب التغطية بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أ– إما أ ن يتعاقد في سوق الصرف الآجلة على شراء مليون دولار يتسلمها بعد 3 أشهر بسعرٍ يُحدد في تاريخ التعاقد.

ب– أو أ ن يقوم بشراء الدولارا تنقداً بالسعر الحاضر ويحتفظ بها إلى حين تنفيذ العملية في المستقبل.

ت– *المراجحة:*

Arbitrage

إ نّ اختلاف أسعار الصرف بين الأسواق النقدية المختلفة (على سبيل المثال اختلاف قيمة الدولار في سورية عن قيمته في باريس) يخلق ما يعرف بالمراجحة، أي محاولة الاستفادة من اختلاف قيمة أسعار الصرف في الأسواق النقدية المختلفة، ويتم ذلك عن طريق شراء العملة الأجنبية من السوق النقدية التي تكون فيها العملة منخفضة وبيعها في السوق النقدية التي

[13] - جمعة، محمد صالح،2005، **"السياسة النقدية في سورية"**، دار الرضا، دمشق،ص71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تكون فيها مرتفعة على أن تتم عملية البيع بشكل فوري.[14] يمكن أن تحدث مراجحة الصرف إما في سوق الصرف العاجلة أو الآجلة، **وتقسم إلى عدة أنواع كما يلي:**

أ- **المراجحة الثنائية:** يعتمد فيها المراجح على الاختلاف في سعر الصرف العاجل أو الآجل بين عملتين في سوقين منفصلتين، ويعمل على الاستفادة من هذا الاختلاف.

ب- **المراجحة الثلاثية:** يحاول المراجح في هذا النوع من المراجحة أن يستفيد من الاختلاف في أسعار الصرف المشتقة *Cross Rates* بين ثلاث عملات في ثلاث أسوق منفصلة.

ت- **المراجحة الرباعية:** وهي نوع من المراجحة تتضمن أربع عملات وأربعة أسواق منفصلة.

لكن يمكن تصور فرص أكثر تعقيداً، ومهما كانت درجة تعقيد العملياتفإن المراجح لا يتحمل أي مخاطرة، على عكس المضارب فالمراجح يحقق ربحه ببساطة عن طريق إجراء عمليات شراء وبيع آنية للعملات الأجنبية، **ويمكن إبراز أهم نقاط الاختلاف بين المراجح والمضارب:**

- يحاول المراجح الاستفادة من الاختلاف القائم في أسعار صرف العملات بين أسواق مختلفة في وقت واحد، في حينيبعد عنصر الوقت أساسياً في نشاط المضارب كي يتمكن من إتمام عملياته بين السوقين الحاضرة والآجلة.
- يقوم المراجح بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق مختلفة، في حين أن المضارب يتوقع تغير أسعار العملات، ويأمل أن تتحقق توقعاتهمستقبلاً.
- تقتضي المراجحة التعامل مع أكثر من سوق من أسواق النقد بيعاًوشراءً، بينما المضارب فيستطيع التعامل في سوق واحدة فقط.

[14] – سيد عابد، محمد، "**التجارة الدولية**" مرجع سبق ذكره– بتصرف – ص314–216.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ث– مراجحة الفائدة: *Interest Arbitrage*

يلجأ مراجحو الفائدة إلى هذه العملية في حال الاختلافات الدولية في معدلات الفائدة على الأصول المقارنة، فالعقد الآجل يحدد تكلفة عملية مراجحة الفائدة مقاسة بالتباين بين أسعار الصرف العاجلة والآجلة، ويمثل هذا التباين سعر فائدة ضمني على استخدام الصرف الآجل. ويتمثل شرط توازن المراجحة بتعادل الفائدة "*Interest Parity*" الذي يوضح العلاقة بين الخصم أو العلاوة الآجلة على أحدى العملات بدلالة الأخرى، والفرق بين أسعار الفائدة أيضاً في دولتين، ويقال سعر الصرف الآجل عند تعادل فائدة، إذ يكون فرق الفائدة والخصم أو العلاوة الآجلة متساويين، وهناك ميل واضح للتعادل،وا ٍن القوة التي تولد هذا الميل والاتجاه هي المراجحة ذاتها.[15]

والجدير ذكرهُ نّ مراجحو الفائدة يلعبو ن دوراً مهماً في توحيد أسواق النقد والمال التي تكون متمايزة خلال فترة وجيزة، وذلك عن طريق إقامة توازن آني في جميع الأسواق الآجلة، نّ مراجحو الفائدة يزيدون الآلية التي يمكن بوساطتها جعل أسواق الصرف العاجلة والآجلة واحدة وذات معنى اقتصادي، وهم يعملون ضمن الشكل المعروف والمألوف لمراجحة الفائدة، ويتضمن شراء عاجلاً وبيعاً آجلاً في الوقت نفسه لأحدى العملات.

5) مقارنة بين العقود المالية المستقبلية وعقود الخيار:

إنّ للعقود المالية المستقبلية وعقود الخيار أوجهاً للتشابه والاختلاف هي:

5-1) أوجه التشابه بين عقود الخيار والعقود المالية المستقبلية:

أ– لا يكون للمتعاقد – مع النوعين – أ ي حق في موضوع العقد قبل تاريخ التسليم.

ب– كلا العقدين يخول لحامله الحق في شراء أو بيع أصل معين في تاريخ لاحق محدد بسعر أثناء التعاقد.

ت– عقود الخيار والعقود المالية المستقبلية، لها جاذبية عند المضاربين، حيث يمكنهم المضاربة على أسعار السلع المتاحة في السوق دو ن امتلاكهم للأصول التي تجري عليها المضاربة.

[15] – جمعة، محمد صالح، "**السياسة النقدية في سورية**"، مرجع سبق ذكره، ص374–375.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5-2) أوجه الاختلاف بين عقود الخيار والعقود المالية المستقبلية:

أ- في عقود الخيارإ ذ المشتري له الحق في تنفيذ العقد أو تركه، بينماتعد العقود المالية المستقبليةإلزامية من حيث تنفيذ شروطها.

ب- في عقود الخيار تتمثل خسارة المشتري في العلاوة فقط، أما في حالة العقود المالية المستقبلية فالخسارة قد تصل إلى القيمة الكلية للعقد.

ت- في عقود الخيار لا يمكن للمشتري استرداد العلاوة المدفوعة للبائع، أما في العقود المالية المستقبليةإن المتعاقد يمكن أ ذ يسترد الهامش المبدئي بالكامل، بشرط عدم تعرضه للخسارة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث:

سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي (المحددات والمتطلبات):

المبحث الأول:

العلاقة الجدلية بين سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث– سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي (المحددات والمتطلبات):

The policy of Exchange Rate In stage of Moving into The Social Market Economy (The determinants and requirements)

المبحث الأول – العلاقة الجدلية بين سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية:

The dialectic relation Between Policy of Exchange Rate and Economic Indicators:

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل والمؤشرات الاقتصادية، وبنفس الوقت يؤثر بها إلى حد ما، وعليه ستتم دراسة العلاقة الجدلية بين سعر الصرف وهذه العوامل والمؤشرات على الشكل الآتي:

1) العوامل المؤثرة في سعر الصرف على المدى الطويل:

يوجد أربعة مؤشرات رئيسية تؤثر في سعر الصرف على المدى الطويل هي على الشكل الآتي [1]:

- **مستويات السعر النسبي/Relative Price Levels**/حيث أنّه بالتوافق مع نظرية القوة الشرائية عندما ترتفع أسعار البضائع الأمريكية (بصفة أسعار السلع الأجنبية ثابتة) يهبط الطلب على السلع الأمريكية وتتجه قيمة الدولار للانخفاض لكي تحافظ السلع الأمريكية على مستوى مبيعات جيد، بالمقابل في حال ارتفعت أسعار السلع اليابانية لتنخفض الأسعار النسبية للسلع الأمريكية فإنّ الطلب على السلع الأمريكية سيزداد، وستتجه قيمة الدولار للارتفاع لأنّ بيع السلع الأمريكية سوف يستمر بشكل جيد حتى في ظل قيمة أعلى للصرف المحلي***في المدى البعيد إنّ ارتفاع مستوى الأسعار لبلد ما (له علاقة بمستوى الأسعار الأجنبية) يسبب انخفاض قيمة عملة هذا البلد، وبالمقابل فإنّ انخفاض مستوى الأسعار في هذا البلد يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملته.***

[1] - Mishkin,Frederic s. 2001"**The Economics of Money, Banking Financial Markets",**Sixth Edition, printed in USA, page158.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **التعريفات والحصص/tariffs and quotas**/حيث أنّ **التعريفات** على حرية التجارة كالضرائب على استيراد البضائع، **والحصص** كالقيود على كمية البضائع الأجنبية التي يمكن استيرادها، يمكن أن تؤثر على سعر الصرف-مثلاً على افتراض أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قامت بفرض تعريفات أو حصص على الفولاذ الياباني، فإنّ التعريفات على هذه التجارة ستزيد من الطلب على الفولاذ الأمريكي، وقيمة الدولار ستتجه نحو الارتفاع لأنّ الفو لاذ الأمريكي سيبقى يباع حتى في ظل قيمة أعلى للدولار **ما يعني أنّ التعريفات والقيود على التجارة الخارجية لبعض الدول المتقدمة تسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية للدول المتقدمة الأخرى التي تحرر تجارتها الخارجية في المدى البعيد.**
- **التفضيلات للسلع المحلية مقابل السلع الأجنبية/ Preferences for Domestic Versus Foreign Goods/**: على سبيل المثال إذا زاد ميل اليابانيين على طلب السلع الأمريكية (مثل برتقال فلوريدا والأفلام الأمريكية)فإنّ الطلب المتزايد على السلع الأمريكية (الصادرات) سيعمل على رفع قيمة الدولار الأمريكي. على نفس النمط إذا كان الأمريكيون يُفضّلون السيارات اليابانية على السيارات الأمريكية، فإنّ الطلب الأمريكي المتزايد على السلع اليابانية (الواردا ت) سوف يعمل على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي. **إذاً الطلب المتزايد على صادرات البلد يسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية على المدى الطويل، وبالمقابل فإنّ الطلب المتزايد على الواردات يسبب انخفاض قيمة العملة المحلية.**
- **الإنتاجية /Productivity/**: إذا كانت إنتاجية بلد ما أفضل من إنتاجية بلدان أخرى، فإنّ الأعمال التجارية في ذلك البلد يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية نسبة إلى السلع الأجنبية وتحافظ على تحقيقها للأرباح، بالنتيجة فإنّ الطلب على السلع المحلية يزداد وتتجه العملة المحلية للارتفاع، لأنّ بيع السلع المحلية سيستمر بشكل جيد حتى ولو ارتفعت قيمة العملة المحلية إلى حدٍ ما. **إذاً ضعف الإنتاجية للبلدان الأخرى يجعل أسعار سلعها أغلى ويتسبب في تراجع قيمة عملاتها المحلية. وفي المدى البعد إذا تحسنت إنتاجية بلد ما نسبة إلى البلدان الأخرى، فإنّ ذلك يحسن من قيمة العملة المحلية لهذا البلد.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2) أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على تحديد سعر صرف الليرة السورية:

تعدّ مؤشرات الاقتصاد الكلي من أهم العوامل الداخلية التي تؤثر على الليرة السورية نذكر أهمها:

2-1) تعادل القوة الشرائية:

The Purchasing Power Parity (PPP)

يُ قصد بالقوة الشرائية ما يمكن أن تقتنيه وحد النقد المحلية من سلع وخدمات مقابل ما يمكن أن تقتنيه وحدة النقد الأجنبية موضوع القياس، أي أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل والذي يسمى سعر الصرف التوازني وهو الذي يساوي بين القوتين الشرائيتين لهاتين العملتين.

بالنسبة لسورية فإنّها اعتمدت سياسة حافظت من خلالها على أسعار ثابتة ومنخفضة نسبياً فترة طويلة من الزمن، وفي سبيل الحفاظ على هذا المستوى قامت بتجميد الرواتب والأجور عند مستوى معين ومنعت زيادتها إلا بناءً على مرسوم تشريعي يصدر عن رئيس الجمهورية كل سنتين أو ثلاثة أو بحسب الظروف الداعية إلى ذلك، وهذا التثبيت ساعد على استقرار الأسعار، وبالتالي ساعد في الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية وارتفاع قوتها الشرائية والحفاظ على سعر صرف عند 3,95 ل.س للدولار حتى عام 1981 حيث كانت تتبع الحكومة حتى هذه الفترة سياسة تثبيت أسعار الصرف، وقد أنشئ خلال هذا العام السوق الموازية عند سعر 5,4 ل.س للدولار. ومن ثم تابع سعر الصرف تدهوره بعد منتصف الثمانينات، وقد أنشئت السوق التشجيعية عند سعر 23 ل.س للدولار في عام 1986وفي عام 1990 باشر المصرف التجاري السوري بإصدار نشرة أسعار صرف الأسواق المجاورة، وكان سعر الصرف آنذاك بحدود 40-42 ل.س للدولار،[2] من ثم حافظت الليرة السورية على سعر صرف ثابت نسبياً تجاه الدولار الأميركي خلال الفترة بين 1995 – 2007 حيث بلغ بالمتوسط في تلك السنوات نحو 50 ل.س للدولار الأميركي، ومن ثم ارتفع سعر صرف الليرة إلى حوالي 46,49 ل.س لكل دولار في عام 2008.

[2] – د: جمعة، محمد صالح، " **السياسة النقدية في سورية**" ص240– 242، دار الرضا، دمشق، 2005

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكما هو معلوم أنّ ارتفاع معدل التضخم –المتمثل بالارتفاع في المستو ى العام للأسعار– يؤدي إلى تآكل المقدرة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، فعندما يرتفع الطلب على السلع والخدمات في سورية أمام الثبات النسبي للمعروض من السلع والخدمات بسبب انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي عدم القدرة على تلبية حجم الطلب المرتفع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية إلى الحد الذي يتوازن فيه العرض مع الطلب الجديد، أي هناك علاقة عكسية بين القوة الشرائية للعملة ومعدلات التضخم، حيث تمثل القوة الشرائية للعملة –رياضياً – مقلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك:[3]

$$\text{القوة الشرائية} = \frac{1}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}}$$

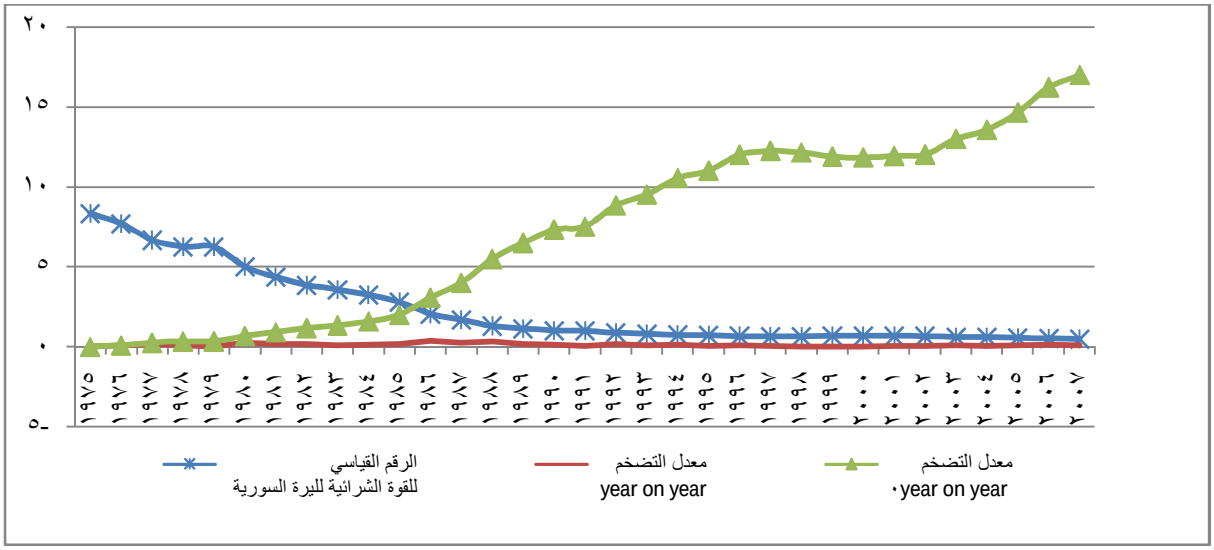
تتوضح لدينا العلاقة العكسية بين الرقم القياسي للقوة الشرائية للعملة وبين الرقم القياسي لأسعار المستهلك (والذي يمثل معدل التضخم المستند إلى سنة الأساس 1990) من خلال الشكل البياني رقم (3–أ) حيث أدت الزيادات المستمرة في الأسعار إلى تدهور القوة الشرائية، ووفقاً للدراسة التي شملت الفترة (1970 – 2007) فقد بدأ المستوى العام للأسعار(المتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) بالارتفاع منذ عام 1979 عند مستوى (12)، بالمقابل بلغ الرقم القياسي للقوة الشرائية (8,333) وأخذ معدل التضخم يرتفع بوتيرة متزايدة أكثر في الفترة مابين الأعوام (1985 – 1996) و (2003 – 2007)، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً كبيراً عام 2007 عند مستوى (216)، وقابل ذلك أدنى قيمة للقوة الشرائية حيث بلغ الرقم القياسي للقوة الشرائية (0,46)، بينما حافظ المستوى العام للأسعار على استقرار ملحوظ عند مستويات متقاربة خلال الفترة (1996 – 2003) حيث كان معدل التضخم في مستوى سالب وقريب من الصفر كما هو واضح في الجدول رقم (3– أ) . **نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3–ب)أ نّ القوة الشرائية لليرة السورية اتجهت للانخفاض بدءاً من عام 1975 إلى عام 1986وقد خسرت ست درجات خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً ، وبعد عام 1986 وحتى عام 2007 انخفض الرقم القياسي للقوة الشرائية لليرة السورية من (2,0408) في عام 1986 إلى (0,4628) في عام 2007، حيث سجل معدل التضخم السنوي أعلى مستوياته خلال عقد الثمانينات، فقد بلغ مستوى 36% عام 1986**وكما هو معلوم فإنّ التضخم يؤدي إلى تفاقم سوء توزيع الدخل؛ فمن خلال هذا الارتفاع في الأسعار يقوم المنتجون والتجار بحصد الأرباح الناتجة عن ارتفاع أسعار منتجاتهم والتي يكون معظمها منتجاً سابقاً وفي المخازن، كما ترتفع

[3] –د. هاشم، محمد إسماعيل،1996 "**مذكرات في النقود والبنوك**" دار النهضة العربية– بيروت– ص213.

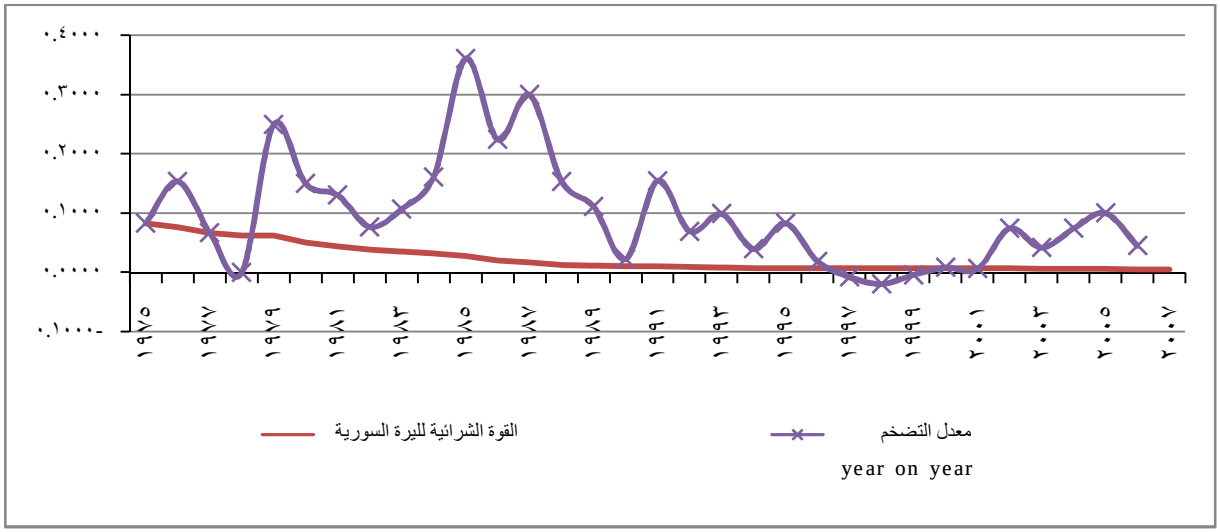
PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أسعار المنتجات بمعدل أسرع وأكبر من معدل ارتفاع الدخول لذوي الدخل المحدود الذين يتحملون عبء ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية لنقودهم، ويبقى المستفيد الأول هو ذوي الدخول المرتفعة وكل من أصحاب الممتلكات والأصول الثابتة التي تحافظ على قيمتها أمام تدهور القوة الشرائية لليرة.

الشكل البياني رقم (3-أ) معدل التضخم السنوي والتراكمي والرقم القياسي للقوة الشرائية لليرة السورية



الشكل البياني رقم (3-ب) معدل التضخم والقوة الشرائية لليرة السورية



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–أ) الرقم القياسي للقوة الشرائية لليرة السورية (1990 = 100)

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1)	القوة الشرائية (2) = 1/ (1)	الرقم القياسي للقوة الشرائية[4] (3)	معدل التضخم[5] YEAR ON YEAR	معدل التضخم التراكمي[6] YEAR ON YEAR 0
1975	12,0	0,0833	8,3333	-	%0,0
1976	13,0	0,0769	7,6923	%8,3	%8,3
1977	15,0	0,0667	6,6667	%15,4	%25,0
1978	16,0	0,0625	6,2500	%6,7	%33,3
1979	16,0	0,0625	6,2500	%0,0	%33,3
1980	20,0	0,0500	5,0000	%25,0	%66,7
1981	23,0	0,0435	4,3478	%15,0	%91,7
1982	26,0	0,0385	3,8462	%13,0	%116,7
1983	28,0	0,0357	3,5714	%7,7	%133,3
1984	31,0	0,0323	3,2258	%10,7	%158,3
1985	36,0	0,0278	2,7778	%16,1	%200,0
1986	49,0	0,0204	2,0408	%36,1	%308,3
1987	60,0	0,0167	1,6667	%22,4	%400,0
1988	78,0	0,0128	1,2821	%30,0	%550,0
1989	90,0	0,0111	1,1111	%15,4	%650,0
1990	100,0	0,010	1,000	%11,1	%733,3
1991	102,3	0,0098	0,9779	%2,3	%752,1
1992	118,1	0,0085	0,8469	%15,5	%884,0
1993	126,3	0,0079	0,7919	%6,9	%952,3
1994	138,8	0,0072	0,7206	%9,9	%1056,4
1995	144,2	0,0069	0,6933	%3,9	%1102,0
1996	156,2	0,0064	0,6401	%8,3	%1201,8
1997	159,1	0,0063	0,6285	%1,8	%1225,9
1998	157,9	0,0063	0,6335	%0,8-	%1215,5
1999	154,8	0,0065	0,6461	%2,0-	%1189,7
2000	154,1	0,0065	0,6489	%0,4-	%1184,3
2001	155,4	0,0064	0,6436	%0,8	%1194,8
2002	156,3	0,0064	0,6398	%0,6	%1202,6
2003	167,9	0,0060	0,5954	%7,4	%1299,6
2004	175,0	0,0057	0,5716	%4,2	%1357,9
2005	187,9	0,0053	0,5321	%7,4	%1466,0
2006	206,8	0,0048	0,4836	%10,0	%1623,0
2007	216,1	0,0046	0,4628	%4,5	%1700,6

المصدر: المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

4 – تم حساب الأرقام في العمود رقم (3) بقسمة أرقام العمود رقم (2) على القوة الشرائية لسنة الأساس 1990.

5 – تم حساب معدل التضخم استناداً إلى سنة الأساس السابقة (العام السابق للسنة المحسوبة)، أي نمو التضخم سنوياً .

6 – تم حساب معدل التضخم استناداً إلى سنة الأساس 1990.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-2) التجارة الخارجية: External Trade

يعاني الاقتصاد السوري من بعض الاختلالات كما معظم اقتصادات الدول النامية فإضافة إلى ضعف المؤشرات الاقتصادية مثل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات النمو السكاني والعمالة وعجز الموازنة العامة فقد تزايد عجز الميزان التجاري، ونما قطاع الخدمات بشكل أكبر من نمو قطاع الصناعة ما أدى إلى زيادة الواردات على الصادرات وبالتالي زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، وزيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وقد أدى هذا العامل في الفترة (1986-1988) إلى انخفاض قيمة الليرة السورية نتيجةً لتمويل المستوردات بالعملة السورية من خلال أسواق الدول المجاورة، حيث انخفضت الليرة من 3,95 إلى 50 ل.س للدولار الواحد آنذاك أي بما يقارب 12,5 مرة[7]، وما زالت المستوردات أكبر من الصادرات وشكلت عنصر ضغط على سعر صرف العملة الوطنية حتى عقد التسعينات وظهور العديد من التشريعات والقوانين ومنها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص للاستثمار ليأخذ دوره مجدداً في الحياة الاقتصادية حيث ارتفعت نسبياً درجة الاعتماد على الذات في إنتاج وتصنيع الكثير من السلع التي تستورد من خلال اعتماد مبدأ إحلال الواردات وتصدير العديد من السلع كما أنّ وجود النفط إلى جانب القطن وتصدير بعض السلع الإستراتيجية الأخرى التي كانت تُستورَد مثل القمح والأدوية وغيرها ساعد على زيادة الصادرات الحكومية إلى الخارج والحصول على كميات كبيرة من القطع الأجنبي، حيث بلغت صادرات الحكومة حدود 35 مليار ل.س في عام 1996، وساعدت هذه المبالغ الحكومة في تمويل مستورداتها وتمويل البعثات الدبلوماسية وأغراض الأمن والدفاع وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية مؤشر معدل التبادل الدولي الذي يشير إلى سعر التبادل الدولي، وهو عبارة عن سعر الصادرات منسوباً إلى سعر الواردات والمستخدم لتوضيح اتجاه الأسعار النسبية للتجارة الدولية لاقتصاد معين، وبالتالي معرفة مدى الخسارة أو المكسب والاستفادة من التجارة الدولية بسبب التغير في أسعار الصادرات والواردات. ويعبر عنه بالمؤشر الآتي:[8]

---

[7] – د: كنعان، علي، مصدر سبق ذكره، ص99.

[8] –د. عبد الحميد، عبد المطلب،2007، "**النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص392.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معدل التبادل الدولي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردا ت

الجدول رقم (3–ب) تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1995–2007) (الأرقام بملايين الليرات السورية)

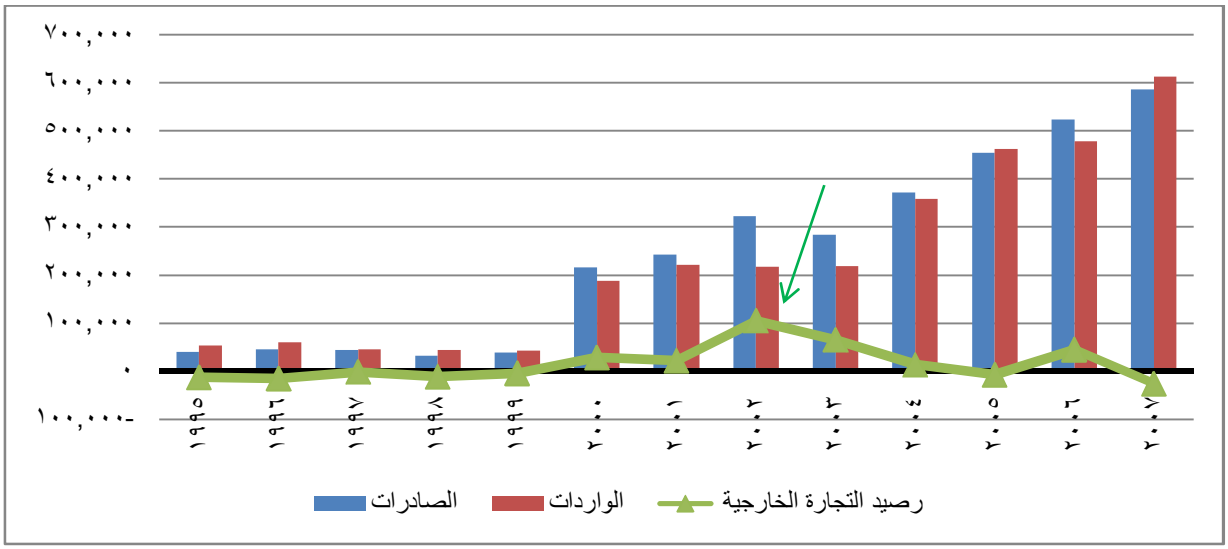
التجارة الخارجية	الصادرات			الواردات			رصيد التجارة الخارجية			رصيد ميزان المدفوعات
العام	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	
1995	31,875	8,165	40,040	18,311	34,545	52,856	13,564	26,380-	12,816-	28,887
1996	34,717	10,170	44,887	23,355	37,031	60,385	11,362	26,861-	15,498-	38,641
1997	34,746	9,207	43,953	13,841	31,369	45,211	20,905	22,162-	1,258-	20,152
1998	23,330	9,115	32,445	11,041	32,684	43,725	12,289	23,569-	11,282-	21,383
1999	28,655	10,225	38,880	8,330	34,680	43,010	20,325	24,455-	4,131-	17,677
2000	178,975	37,215	216,190	45,654	141,881	187,535	133,321	104,666-	28,655	38,886
2001	202,010	41,139	243,149	47,433	173,311	220,744	154,577	132,172-	22,405	30,257
2002	246,293	76,081	322,375	61,741	155,187	216,928	184,552	79,106-	105,447	25,357
2003	224,693	58,855	283,548	51,080	166,920	218,000	173,613	108,065-	65,548	31,200
2004	200,257	172,377	372,634	100,622	258,404	359,026	99,634	86,026-	13,608	26,499
2005	230,464	224,126	454,591	155,670	306,373	462,043	74,794	82,247-	7,453-	8,573
2006	237,817	286,184	524,001	197,050	281,644	478,693	40,767	4,541	45,308	4,678-
2007	252,675	334,404	587,079	259,710	353,397	613,107	7,036-	18,992-	26,028-	11,212
المتوسط	148,193	98,251	246,444	76,449	154,417	230,866	71,744	56,166-	15,577	22,619

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية عام 2006، ص 322,323، جدول9/5، 9/4.

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3– ت) والجدول رقم (3- ب) انخفاض مؤشر التجارة الخارجية حيث حقق مستويات سالبة خلال الفترة (1995–1999)، فيما شهدت الفترة (2000– 2007) ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات مترافقاً بنمو أقل في الواردات، ما أبقى رصيد التجارة الخارجية موجباً خلال الفترة الأخيرة المذكورة باستثناء عامي 2005 و 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3-ت) التجارة الخارجية بشكل عام



وقد بلغ أعلى مستوى له عند (+65,799) مليون ل.س في منتصف عام 2002، **ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع وتيرة الصادرات بمقدار أعلى من زيادة الواردات آنذاك، نتيجة زيادة قيمة الصادرات النفطية بشكل كبير بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، إضافة إلى زيادة الصادرات غير النفطية التي شهدت تحسناً واضحاً بالنسبة للقطاع العام والخاص**، وعلى الرغم من زيادة المستوردات إلا أن نسبة زيادة الصادرات كانت أكبر من زيادة المستوردات. وقد بدأ مؤشر الميزان التجاري بالانحدار منذ عام 2003 وأصبح سالباً عام 2005 حيث بلغ العجز (-7,453) مليون ل.س و(-26,028) مليون ل.س عام 2007. ويعود سبب هذا الانحدار في رصيد الميزان التجاري إلى ارتفاع مستوى الواردات بوتيرة أعلى من ارتفاع الصادرات.

وإذا أخذنا مصفوفة معامل الارتباط بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة (1980-2007) – كما يظهر من خلال الجدول رقم (3- ت)- لوجدنا أنه ليس هناك من علاقة ارتباط واضحة بين كل من متغير سعر الصرف من جهة وكل من مؤشر ميزان التجارة الخارجية الإجمالية ومؤشر ميزان التجارة الخارجية لكلا القطاعين العام والخاص وميزان المدفوعات من جهة أخرى خلال الفترة (1995-2007)، ما يشير بشكل عام إلى ضعف تأثير مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات على سعر الصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–ت) مصفوفة معامل الارتباط بين سعر الصرف وأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1980–2007)

البيان[9]	الصادرات	الميزان التجاري	**سعر الصرف**	ميزان المدفوعات	عرض النقود M2	الواردات	معدل التضخم
الصادرات	1	0,48	**0,53**	0,17	0,97	0,99	-0,36
الميزان التجاري	0,48	1	**0,35**	0,36	0,45	0,35	-0,28
سعر الصرف	**0,53**	**0,35**	**1**	**0,74**	**0,62**	**0,50**	**-0,68**
ميزان المدفوعات	0,17	0,36	**0,74**	1	0,24	0,11	-0,61
عرض النقود M2	0,97	0,45	**0,62**	0,24	1	0,96	-0,46
الواردات	0,99	0,35	**0,50**	0,11	0,96	1	-0,33
معدل التضخم	-0,36	-0,28	**-0,68**	-0,61	-0,46	-0,33	1

المصدر: تم حساب مصفوفة معامل الارتباط باستخدام تقنيات برنامج إفيوز الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

ولأغراض الدراسة وبهدف توضيح طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وأهم المؤشرات الاقتصادية سنأخذ مصفوفة معامل الارتباط لهذه المتغيرات خلال الفترة (1980 – 1990) والتي شهدت تخفيضات حادة لليرة السورية.

نبيّ ن فيما يلي علاقة سعر الصرف مع مؤشرات التجارة الخارجية:

1. **العلاقة بين سعر الصرف والصادرات:** إذا أخذنا معامل الارتباط بينها خلال الفترة (1980–2007) نجدنأً ه يبلغ 0,53 أي أن العلاقة بينهما ضعيفة خلال الفترة المذكورة، وهذا يدعو إلى تقسيم الفترة إلى مرحلتين كي تتضح العلاقة أكثر، المرحلة الأولى بين (1980– 1990) والمرحلة الثانية (1990–2007) – الجدول رقم (3- ث):

أ– **المرحلة الأولى بين (1980– 1990):** نجد أن معامل الارتباط خلال الفترة الأولى يبلغ 0,81 وهذا يدل على علاقة متينة بين المتغيرين السابقين، ما يعني أنه كلما ازداد (انخفض) سعر الصرف (كقيمة عددية) أي انخفضت(ازداد ت) قيمة الليرة السورية كلما ازدادت (انخفضت) بالمقابل الصادرات.

ب– **المرحلة الثانية (1990–2007):** نلاحظ تراجع العلاقة بين المتغيرين المذكورين حيث بلغ معامل الارتباط 0,43. ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى أن التخفيض الكبير في سعر الصرف في فترة الثمانينات أدى إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل حافظ سعر الصرف نسبياً على قيمته

[9] – تم حساب مصفوفة معامل الارتباط باستخدام تقنيات برنامج إفيوز الإحصائي (EViews).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طو ال الفترة الثانية المذكورة مع بعض التذبذبات الطفيفة التي لم يكن لها أثر واضح على الصادرات.

2. **العلاقة بين سعر الصرف والواردات:** تبدو العلاقة بين المتغيرين ضعيفة خلال الفترة (1980– 2007) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الذي بلغ 0,50وا ٍذا قسمنا الفترة إلى مرحلتين نجد:

أ- **المرحلة الأولى بين (1980– 1990):** أثّرت الواردات سلبياً على سعر الصرف بشكل واضح خلال هذه الفترة، ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط الذي بلغ 0,94 ويدل على علاقة متينة جداً بين المتغيرين؛ وهذا يعني أنه كلما ازدادت (انخفضت) الواردا ت، كلما ازداد (انخفض) بالمقابل سعر الصرف أي انخفضت (ازداد ت) قيمة الليرة السورية.

ب- **المرحلة الثانية (1990–2007):** نلاحظ إن العلاقة ضعيفة خلال هذه المرحلة بين المتغيرين المذكورين حيث بلغ معامل الارتباط 0,43.

نلاحظ أنّ العلاقة بين سعر الصرف والواردات خلال المرحلة الأولى أقوى من العلاقة بين سعر الصرف والصادرات، أي أنّ تخفيض سعر الصرف سيكون له تأثير على زيادة الواردات أكثر من زيادة الصادرات الوطنية، وبالتالي سيكون لتخفيض سعر الصرف أثر سلبي بالمحصلة على الميزان التجاري.

3. **العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري:** لاشك أن العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف تحظى بأهمية بالغة من قبل الاقتصاديين، ولكن نجد أن العلاقة بين هذين المتغيرين تبدو بشكل عام ضعيفة وهذا ما يؤكده معامل الارتباط الذي بلغ 0,35 خلال الفترة (1980– 2007)، ولتعميق التحليل في هذه العلاقة سندرسها على مرحلتين:

أ- **المرحلة الأولى بين (1980– 1990):** نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين المذكورين أعلاه بلغ خلال الفترة الأولى 0,66 وهذا يدل على علاقة مقبولة نوعاً ما بين المتغيرين السابقين، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما ازداد (انخفض) سعر الصرف (كقيمة عددية)، كلما ازداد (انخفض) فائض الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- المرحلة الثانية (1990-2007): نلاحظ إن العلاقة ضعيفة جداً بين المتغيرين المذكورين حيث بلغ معامل الارتباط 0,09.

الجدول رقم(3-ث) مصفوفة معامل الارتباط بين سعر الصرف وأهم المؤشرات الاقتصادية خلال مرحلتين المرحلة الأولى (1980- 1990) والثانية (1990-2007)

المرحلة الأولى (1980- 1990)							
البيان	الصادرات	الميزان التجاري	**سعر الصرف**	ميزان المدفوعات	عرض النقود M2	الواردات	معدل التضخم
الصادرات	1	0,93	**0,81**	0,99	0,83	0,92	-0,33
الميزان التجاري	0,93	1	**0,66**	0,93	0,66	0,80	-0,22
سعر الصرف	**0,81**	**0,66**	**1**	**0,79**	**0,97**	**0,94**	**-0,29**
ميزان المدفوعات	0,99	0,93	**0,79**	1	0,81	0,91	-0,29
عرض النقود M2	0,83	0,66	**0,97**	0,81	1	0,90	-0,22
الواردات	0,92	0,80	**0,94**	0,91	0,90	1	-0,40
معدل التضخم	-0,33	-0,22	**-0,29**	-0,29	-0,22	-0,40	1
المرحلة الثانية (1990-2007)							
البيان	الصادرات	الميزان التجاري	**سعر الصرف**	ميزان المدفوعات	عرض النقود M2	الواردات	معدل التضخم
الصادرات	1	0,37	0,43	-0,53	0,96	0,98	0,08
الميزان التجاري	0,37	1	0,09	0,11	0,31	0,20	-0,08
سعر الصرف	**0,43**	**0,09**	**1**	**-0,36**	**0,61**	**0,43**	**-0,29**
ميزان المدفوعات	-0,53	0,11	-0,36	1	-0,53	-0,58	-0,21
عرض النقود M2	0,96	0,31	0,61	-0,53	1	0,95	-0,05
الواردات	0,98	0,20	0,43	-0,58	0,95	1	0,11
معدل التضخم	0,08	-0,08	-0,29	-0,21	-0,05	0,11	1

المصدر: تم حساب مصفوفة معامل الارتباط باستخدام تقنيات برنامج إفيوز الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

والخلاصة التي يمكن التوصل إليها هي أنه كان للواردات خلال فترة الثمانينات الأثر السلبي البالغ على سعر صرف الليرة السورية، حيث تم تمويل الواردات بالليرة السورية عن طريق أسواق البلدان المجاورة. ويمكن القول أن التحكم الإداري في كل من سعر الصرف من جهة وتقييد التجارة الخارجية وعناصر ميزان المدفوعات من جهة أخرى أسهم في تشويه العلاقة الطبيعية بين سعر الصرف وكل من هذه العناصر على حده، وانتزع من سعر الصرف صفة المؤشر الفعّال الذي يعبر بشكل مرن عن حقيقة ميزان المدفوعات بحيث ينعكس ذلك على ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه وبالتالي تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وهذا ما يُعبّر عنه بخاصية التصحيح التلقائي ولابد من الإشارة إلى أنّه على الرغم من الأثر الإيجابي الذي خلّفه تخفيض سعر الصرف في عقد الثمانينات على زيادة الصادرات، إلا أنّ ذلك تسبب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من جهة في زيادة الواردات، ومن جهة أخرى بإحداث معدلات حادة من التضخم وتدهور القوة الشرائية لليرة السورية بشكل كبير.

الجدول رقم(3-ج) الصادرات بحسب الاستخدام الاقتصادي للسلع (الأرقام بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	التغير خلال الفترة	النسبة من المجموع
الأغذية والمشروبات	**44,062**	**36,481**	**36,359**	**39,524**	**87,242**	**111,398**	**153%**	**19%**
خام	**39,292**	**28,988**	**27,588**	**26,185**	**55,303**	**63,088**	**61%**	**11%**
للصناعة	22,259	18,025	19,737	14,978	21,622	22,273	0%	4%
للاستهلاك المنزلي	17,033	10,963	7,851	11,207	33,682	40,816	140%	7%
مصنعة	**4,770**	**7,494**	**8,771**	**13,339**	**31,939**	**48,310**	**913%**	**8%**
للصناعة	413	756	524	650	1,347	2,125	414%	0,4%
للاستهلاك المنزلي	4,357	6,738	8,247	12,689	30,592	46,185	960%	8%
مواد ضرورية للصناعة (غير غذائية)	**237,563**	**214,931**	**198,161**	**249,429**	**288,942**	**313,904**	**32%**	**54%**
مواد غير مصنفة في مكان أخر	**27,947**	**25,980**	**29,774**	**38,304**	**85,244**	**94,527**	**238%**	**16%**
خام	13,696	10,111	11,574	13,483	14,320	9,145	-33%	2%
مصنعة	14,251	15,869	18,200	24,821	70,924	85,382	499%	15%
الوقود والزيوت المعدنية	**209,616**	**188,951**	**168,387**	**211,125**	**203,698**	**219,377**	**5%**	**38%**
خام	181,886	165,744	135,812	178,985	169,586	184,454	1%	32%
مصنعة	27,730	23,207	32,575	32,140	34,112	34,923	26%	6%
وسائل النقل وقطعها التبديلية	**429**	**387**	**487**	**688**	**574**	**728**	**70%**	**0,1%**
الآلات وقطعها التبديلية	**1,498**	**908**	**1,037**	**1,107**	**2,187**	**4,480**	**199%**	**1%**
البضائع الاستهلاكية (غير الغذائية)	**18,001**	**12,331**	**12,970**	**17,001**	**91,042**	**103,521**	**475%**	**18%**
معمرة	767	1,065	1,867	2,797	16,550	17,083	2127%	3%
نصف معمرة	9,687	6,583	5,942	7,582	39,141	49,388	410%	9%
غير معمرة	7,547	4,683	5,161	6,623	35,351	37,050	391%	6%
بضائع غير مصنفة	**-**	**0**	**97,152**	**116,551**	**35,024**	**45,000**	**-**	**8%**
المجموع	**301,553**	**265,039**	**346,166**	**424,299**	**505,012**	**579,032**	**92%**	**100%**

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-ج) أن مجموع الصادرات السورية قد زادت بنسبة 92% في عام 2007 عما كانت عليه عام 2002، تشكل **المواد الضرورية للصناعة (غير غذائية)** جزءاً أساسياً منها، حيث بلغت حوالي 54% منها عام 2007، وازدادت خلال الفترة المذكورة بنسبة 32%، وتتوزع بشكل أساسي على الوقود والزيوت المعدنية، وعلى الرغم من صغر نسبة نموها خلال الفترة فقد نمت بنسبة 5% فقط إلا أن هذا النمو يعدّ غاية في الأهمية نظراً لارتفاع حجمها النسبي حيث تشكل نسبتها حوالي 38% من مجمل الصادرات السورية عام 2007، وتبلغ نسبة النفط الخام المصدر 32% والمصنع حوالي 6%. فيما تشكل نسبة الأغذية 19% من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات وسجل نموها قفزة كبيرة بلغ 153% خلال الفترة، وتشكل نسبة البضائع الاستهلاكية 18%من الصادرات وبلغ معدل نموها نسبة كبيرة جداً بلغت 475% خلال الفترة.

الجدول رقم (3–ح) المستوردات بحسب الاستخدام الاقتصادي للسلع (الأرقام بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	التغير خلال الفترة	النسبة من المجموع
الأغذية والمشروبات	**31,560**	**34,784**	**41,353**	**47,013**	**53,664**	**65,298**	**107%**	**10%**
خام	**11,933**	**16,389**	**18,824**	**25,100**	**21,452**	**23,617**	**98%**	**3%**
للصناعة	6,087	10,429	11,617	17,937	13,033	13,105	115%	2%
للاستهلاك المنزلي	5,846	5,961	7,207	7,163	8,419	10,512	80%	2%
مصنعة	**19,627**	**18,395**	**22,529**	**21,912**	**32,212**	**41,681**	**112%**	**6%**
للصناعة	4,044	4,161	4,900	13,822	5,471	6,893	70%	1%
للاستهلاك المنزلي	15,583	14,234	17,629	8,090	26,741	34,788	123%	5%
مواد ضرورية للصناعة (غير غذائية)	**125,896**	**128,699**	**184,656**	**318,350**	**336,895**	**479,167**	**281%**	**70%**
مواد غير مصنفة في مكان أخر	**118,338**	**120,158**	**160,581**	**195,103**	**193,032**	**253,600**	**114%**	**37%**
خام	9,649	10,161	12,274	16,672	15,259	20,898	117%	3%
مصنعة	108,689	109,998	148,307	178,431	177,774	232,703	114%	34%
الوقود والزيوت المعدنية	**7,558**	**8,541**	**24,075**	**123,247**	**143,862**	**225,566**	**2884%**	**33%**
خام	39	30	43	78	8,384	9,087	23200%	1%
مصنعة	7,519	8,511	24,032	123,169	135,479	216,479	2779%	32%
وسائل النقل وقطعها التبديلية	**24,126**	**24,703**	**34,300**	**44,650**	**55,437**	**58,538**	**143%**	**8,6%**
الآلات وقطعها التبديلية	**42,458**	**38,735**	**52,303**	**53,268**	**58,819**	**58,799**	**38%**	**8,6%**
البضائع الاستهلاكية (غير الغذائية)	**11,079**	**9,439**	**14,172**	**18,646**	**19,094**	**22,754**	**105%**	**3%**
معمرة	2,889	2,333	3,254	7,064	5,243	6,682	131%	1%
نصف معمرة	1,954	1,990	2,749	4,219	3,296	3,752	92%	1%
غير معمرة	6,236	5,116	8,169	7,364	10,555	12,319	98%	2%
بضائع غير مصنفة	**636**	**408**	**62,222**	**20,441**	**7,416**	**1**	**-100%**	**0,0002%**
المجموع	**235,755**	**236,768**	**389,006**	**502,368**	**531,324**	**684,557**	**190%**	**100%**

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وبالمقابل نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ الواردات السورية قد زادت بنسبة 190% خلال الفترة (2002–2007) أي زادت أكثر من ضعف ما ازدادت به الصادرات، ونلاحظ أن نسب الواردات السورية تتوزع بشكل أساسي أيضاً على **المواد الضرورية للصناعة** (غير غذائية) وتشكل نسبتها حوالي 70%، وازدادت هذه النسبة بمعدل 281% خلال الفترة المذكورة **ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في قيمة المستوردات النفطية حيث زادت من 7,558 مليون ل.س إلى 225,566 مليون ل.س خلال الفترة أي بنسبة 2884%نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً .**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

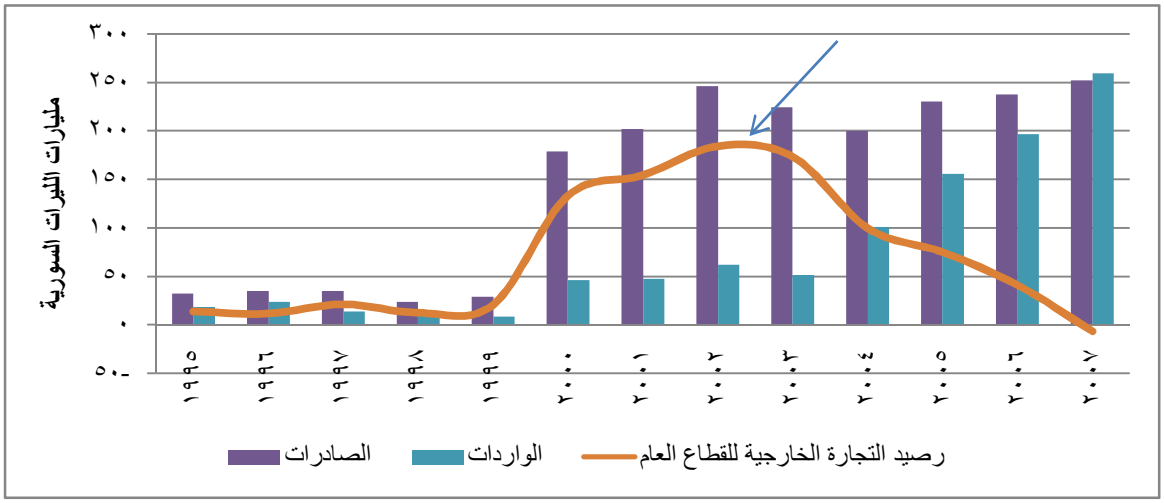
والملاحظ أيضاً هو ارتفاع نسبة الصادرات الخام مقابل ارتفاع نسبة الواردات المصنعة، (الجدول رقم(3-ج) الجدول رقم (3-ح).

و لأغراض الدراسة سيتم التمييز بين الميزان التجاري لكل من القطاع العام والخاص كما يلي:

أ- الميزان التجاري للقطاع العام:

حافظ الميزان التجاري للقطاع العام على قيم موجبة طوال الفترة (1995–2006) وقد حقق قيم موجبة متدنية خلال الفترة (1995–1999)، في حين شهد تحسناً منذ عام 2000 وبلغ أعلى مستوياته (184,552) مليون ل.س عام 2002، (انظر الجدول رقم (3–ب) الصفحة 104)) ولكنه بدأ بالانحدار بعد عام 2003 حيث بلغ في عام 2004 حوالي (99,634) مليون ل.س، بينما انحدر إلى (74,794)،(40,767) مليون ل.س في الأعوام 2005 – 2006 على التوالي، وبلغ قيمة سالبة (–7,036) عام 2007. ويعود هذا الانحدار إلى بعض التذبذبات في صادرات القطاع العام التي انخفضت قليلاً بعد 2002 هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتجهت وارداته إلى الارتفاع الحاد بدءاً من منتصف عام 2003، حيث كانت بمقدار (51,080) مليون ل.س وأصبحت (100,622) مليون ل.س في عام 2004 أي زادت بنسبة تقارب 100% عن العام السابق، وبلغت في عام 2007 (259,710) مليون ل.س. كما هو واضح من خلال الشكل البياني رقم (3- ث).

الشكل البياني رقم (3-ث) تطور التجارة الخارجية للقطاع العام



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يفسر هذا التراجع في الميزان التجاري بسبب اعتماد الاقتصاد السوري في صادراته على عدد محدود من السلع الخام ونصف المصنعة، وأهم الصادرات الخام هي النفط الذي أخذت صادراته بالانخفاض نتيجة انخفاض الاحتياطي منه، وبالتالي تراجع الإنتاج والتصدير، كما أن الفارق بين ما تصدره سورية وما تستورده من المشتقات النفطية، أي صافي ميزان النفط بلغ في عام 2002 ما قدره 217,096 مليار ليرة سورية لصالح الخزينة وانخفض في عام 2004 إلى 129,000 مليار ليرة سورية، وتقلص إلى 80,944 مليار ليرة سورية عام 2006وا إلى حوالي 30,651 مليار ليرة سورية عام 2007،مسجلاً انخفاضاً خلال الفترة (2002–2007) بمقدار 86% (الجدول رقم (3- خ) – الصفحة 129)، وأصبح سالباً في شهر أيلول عام 2008 حيث بلغ –44 مليار ل.س، وهذا ما يسمى بالصدمة النفطية الخطيرة وقد ارتفعت مستوردات سورية من المازوت من (1) مليون طن عام 2000 إلى (4) ملايين طن عام 2006.[10] وهذا العجز في ميزان النفط يمكن أن يتسبب باختلالات في الهيكلية الاقتصادية إذا لم تتخذ الحكومة إصلاحات جذرية لاستكمال عملية الإصلاح، ولا يمكن للخزينة العامة للدولة أن تتحمل هذا العجز، في حين ترافق ذلك بازدياد عمليات تهريب مادة المازوت إلى الدول المجاورة لاسيما إلى لبنان ما استنزف الدعم المقدم من قبل الحكومة لهذه المادة وزاد عجز الموازنة.

ووفقاً لدراسات أجرتها الحكومة تَبيَّنَ أنّ أكثر من 56 بالمائة من الدعم المقدم من الحكومة للمشتقات النفطية والطاقة وغيرها من المواد الغذائية لا يصل إلى مستحقيه من المواطنين السوريين ودعم المحروقات يكبد الدولة خسائر كبيرة يذهب قسم كبير منها إلى الدول المجاورة علاوة على ارتفاع أسعار النفط عالمياً آنذاك بشكل حاد، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 147 دولار منتصف عام 2008، بعد أن كان حوالي 25 دولار للبرميل قبل الحرب على العراق في بداية عام 2003وأنّ الاستمرار بالدعم على هذا الشكل سيؤدى إلى نتائج كارثية على الاقتصاد الوطنيونظراً لأنّ الصيغة المعتمدة لتوزيع الدعم خلال السنوات الماضية لم تتمكن من تحقيق العدالة في التوزيع، حيث يستفيد الأغنياء بنسبة 56 بالمائة من الدعم المقدم وهذا يعنى أن الذين يشكلون 10 بالمائة من المواطنين الأغنياء استأثروا بنسبة 56 بالمائة من حجم الدعم.

هذه المؤشرات والوقائع دفعت الحكومة إلى مواجهة العجز في الموازنة عن طريق رفع أسعار المشتقات النفطية للتخفيف من ظاهرة تسرب الدعم والتهريب واستنزاف الموارد المحلية

[10] – صحيفة الثورة السورية، العدد/13587/، تاريخ 13 نيسان 2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولتخفيف عجز الموازنة، ولجأت الحكومة إلى دعم المواد الأساسية مثل الخبز والتدفئة المنزلية بأسعار مخفضة.

وعملياً فقد تراجعت كميات النفط الخام المصدر خلال النصف الأول من 2008 من حدود 25,33 مليون برميل بقيمة تقديرية بلغت 2,56 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 31 مليون برميل خلال النصف الأول من عام 2007 بقيمة تقديرية بلغت 1,83 مليار دولار أمريكي، وبالرغم من تراجع الكميات المصدرة بما يزيد عن 5 مليون برميل أي مقدار 18%إلا أنّه وبفضل ارتفاع أسعار النفط إلى 108 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام 2008 مقارنة بـ 62 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من عام 2007، **ارتفعت حصيلة الصادرات من النفط الخام خلال النصف الأول من عام 2008 بحدود40% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007.**

ومن ناحية أخرى فقد ازدادت كميات المشتقات النفطية المستوردة، حيث قُدرت هذه الزيادة بحدود 9,5%، في حين **ارتفعت قيمة إجمالي أعباء المشتقات المستوردة من 1,77 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2007 إلى 3,1 مليار دولار خلال النصف الثاني من عام 2008 بمعدل زيادة يقدر بحوالي 75%،**[11] وبالتالي فإن استمرار ارتفاع أسعار النفط لا يصب في صالح الاقتصاد السوري، بل سيؤدي إلى حصول عجز واضح في الميزان التجاري النفطي مع تحول الاقتصاد السوري إلى مستورد صافي للنفط، حيث هناك مؤشرات حقيقية تؤكد صحة هذا السيناريو لاسيما مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط الذي شهده الربع الثالث من عام 2008 (راجع الشكل البياني رقم (3-ح) – الصفحة (116))، حيث بلغ وسطي سعر برميل النفط خلال الربع الثالث من عام 2008 ما يقارب 124 دولار، ونتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية وانهيار مؤسسات عالمية عملاقة، فقد تراجعت مؤشرات الأسواق المالية العالمية وسجلت أسعار النفط مؤخراً هبوطاً كبيراً إلى مادون 70 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام 2009، وهذا يعني عودة أسعار المشتقات النفطية إلى مستويات أكثر واقعية ويؤدي إلى تخفيف العبء السلبي الذي كان سيتحمله الميزان التجاري النفطي.

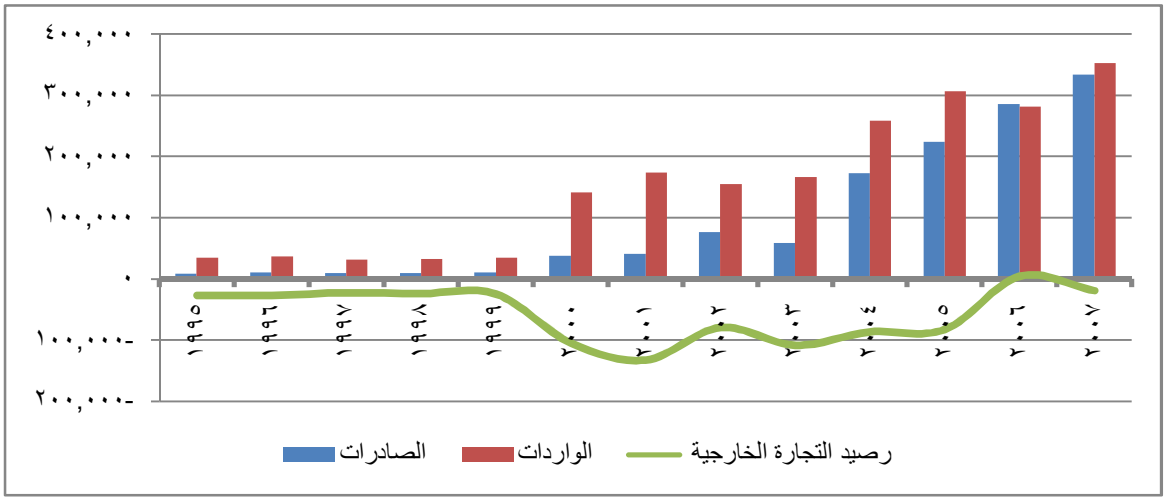
أ- الميزان التجاري للقطاع الخاص:

[11] – مصدر الأرقام: وكالة سانا السورية، www.sana.org

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تميز الميزان التجاري للقطاع الخاص بزيادة الواردات على الصادرات، إذ تبدو الغلبة فيه للاستيراد على حساب التصدير لاسيما بعد جملة القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية، والتي سمحت بموجبها للقطاع الخاص باستيراد مواد وسلع كانت محظورة، أو ربما كان من الصعب استيرادها في السابق بسبب الرسوم المرتفعة التي كانت تفرض عليها (مثل إزالة القيود أمام استيراد السيارات السياحية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية بالمرسوم التشريعي رقم 197 لعام2005) كما تم خلال عام 2008 تحرير كامل بنود الحساب الجاري. وقد تمتع الميزان التجاري للقطاع الخاص برصيد سالب وحافظ على مستوى منخفض متقارب نسبياً طوال فترة الدراسة (1995–2007) باستثناء عام 2006 حيث بلغ الميزان التجاري (4,541) مليون ل.س، وقد بلغ الميزان التجاري (–26,380) مليون ل.س عام 1995 وبلغ (–18,992) مليون ل.س في عام 2007وا ذا نظرنا إلى الشكل البياني رقم (3-ج)نجد أن الميزان التجاري للقطاع الخاص قد حافظ على مستوى متقارب خلال الفترة الأولى (1995 – 1999) وبلغ (–24,455) في عام 1999 كما هو واضح في (الجدول رقم (3-ب) الصفحة 104)، ولكن اتجه عجز الميزان التجاري للقطاع الخاص للارتفاع بشكل حاد بدءاً من عام 2000 حيث بلغ (–104,666) مليون ل.س، وبلغ (–132,172) مليون ل.س في عام 2001، بينما حقق فائض في عام 2006،وحقق عجزاً من جديد (–18,992) مليون ل.س، في عام 2007.

الشكل البياني رقم (3-ج) التجارة الخارجية للقطاع الخاص



وبالمقابل أيضاً فقد حافظت واردات وصادرات القطاع الخاص على مستويات متقاربة خلال الفترة (1995 – 1999)،بينما ارتفعت وارداته بمعدل أعلى من ارتفاع صادراته وذلك بدءاً من عام 2000، واتجهت الواردات للانخفاض في عام 2006 فقد بلغت (281,644) مليون

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ل.س وفي حين حافظت الصادرات على تزايدها فقد بلغت (286,184) مليون ل.س في نفس العام.

وكان يعتمد القطاع الخاص في تمويل مستورداته على صادراته من جهة، وعلى المدخرات الخاصة في الخارج من جهة أخرى، كما كان يلجأ إلى السوق السوداء لتأمين جزء من القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستواد وغالباً ما كانت تساعد الحكومة القطاع الخاص في الحصول على القطع الأجنبي لتمويل بعض الصفقات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يساعد على تخفيض الضغوط عن سعر الصرف ويحافظ على استقراره النسبي. وفي هذا المجال فقد قامت الحكومة مؤخراً بالسماح للمصارف بتمويل جميع مستوردات القطاعين الخاص والمشترك وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (5204) تاريخ 2006/11/15 المتعلق بتحرير كامل الحساب الجاري. كما عمل مصرف سورية المركزي على إصدار حزمة من القرارات التي تخوّل المصارف التعامل بالقطع الأجنبي وتقديم خدمات جديدة للمواطنين في هذا المجال، كالسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وتحرير جميع العمليات غير التجارية كشراء القطع لأغراض الدراسة والسفر والاستشفاء. وذلك بهدف تلبية الطلب على القطع الأجنبي واستقرار أسعار الصرف، في حين بلغ احتياطي سورية من النقد الأجنبي حوالي 20 مليار دولار في عام 2007 وهو كفيل بتغطية الواردات السورية من الخارج لأكثر من عامين حيث تتوزع مناصفة بين اليورو والدولار[12]. ما يشكل عنصر دعم يسهم في استقرار سعر صرف الليرة السورية، إضافة إلى ذلك تسعى سورية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية WTO واتفاقية الشراكة الأوربية – المتوسطية وما يترتب على ذلك من ضرورة تحرير القيود على التجارة الخارجية، ولذلك فقد قامت الحكومة السورية باستكمال إجراءات تحرير القيود على التجارة الخارجية ماعدا القيود المفروضة على التجارة المحرمة والممنوعة عالمياً مثل تجارة المخدرات وغيرها وذلك في شهر أيار عام 2008، وهذا يعني تحرير الصادرات والواردات، ما يجعل سعر صرف الليرة معرض لقوى العرض والطلب على عمليات الاستيراد والتصدير، بعيداً عن تدخل الدولة للحد من الواردات من خلال القيود على منح إجازات الاستيراد والتراخيص، وبالتالي يساعد ذلك على تحقيق سعر صرف أكثر مرونة يواكب حركة العرض والطلب ويعبر عن القوة الحقيقية للاقتصاد.

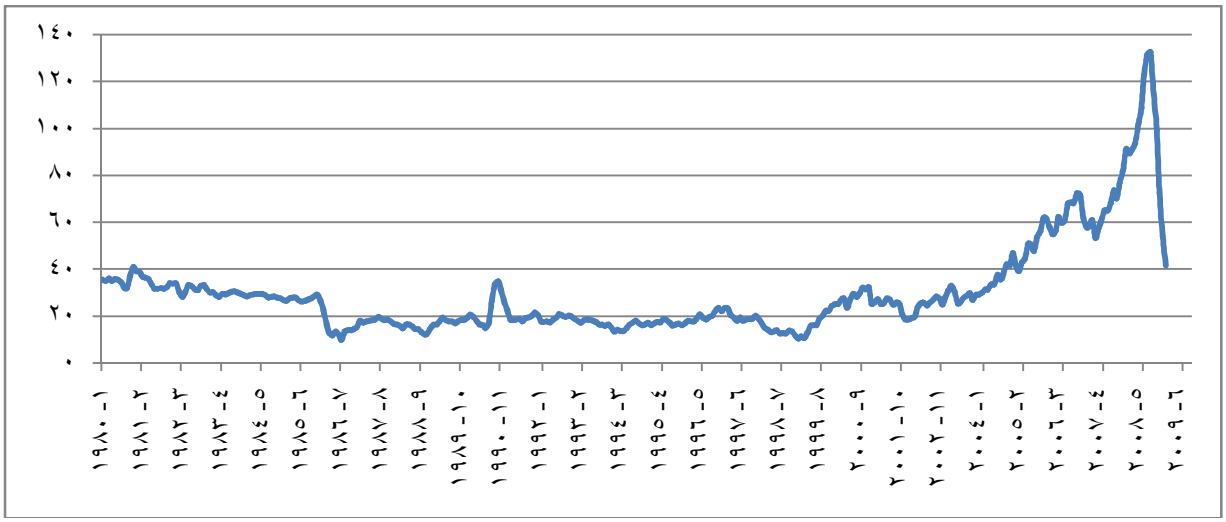
نستنتج من خلال المقارنة بين الميزان التجاري لكل من القطاعين العام والخاص، أنّه تم تغطية العجز في الميزان التجاري للقطاع الخاص من خلال الفائض المتحقق في الميزان

[12] - د : ميالة، أديب، في مقابلة مع موقع سيريا ستيبس تاريخ 8\6\2007: www.syriasteps.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التجار ي للقطاع العام، ولذلك انخفض الأثر النهائي لمجمل الميزان التجاري على سعر الصرف، ولكن انخفاض صادرات القطاع العام مؤخراً الذي يعتمدإلى حدٍ كبير على تصدير المواد الخام مثل النفط والفوسفات كان له أثر سلبي على رصيد الميزان التجاري، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي والتي تداعت أثارها على القطاع المالي والمصرفي ولاحقاً أصابت قطاعات الاقتصاد الحقيقي بالشلل، وأدت هذه التداعيات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي نظراً لضخامة الاقتصاد الأمريكي وتأثيره على الاقتصادات الأخرى، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية حولي 14 تريليون دولار أمريكي ما يمثل حوالي ربع الناتج العالمي*ولاشك في أنّ سورية لم تكن بمنأى عن تأثير هذه الأزمة المالية لاسيما على قطاع التجارة الخارجية وتراجع الطلب العالمي على الصادرات السورية، وهذا شكل ضغطاً على ميزان المدفوعات على الأقل خلال عامي (2008- 2009)، الأمر الذي أثر على استقرار قيمة الليرة السورية، ولاسيما القيمة الحقيقة لليرة السورية التي تأثرت بشكل بالغ على الرغم من تحسن سعر الاسمي الذي لا يعبر عن القيمة الحقيقية لليرة السورية وهذا دليل آخر على ابتعاد آلية تحديد سعر الصرف عن أسس السوق.*

الشكل البياني رقم (3-ح) تطور سعر النفط العالمي بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1980 – 2008)



المصدر: صندوق النقد الدولي، ويمثل متوسط أسعار برنت وتكساس ودبي.

3-2) حركة رؤوس الأموال: *Capital Movement*

إ ذ ّ انتقال رؤوس الأموال المحلية من الداخل إلى الخارج بحثاً عن تسهيل إجراءات الاستثمار وعن أسعار فائدة مرتفعة أو تحت تأثير الخوف أو عدم الاطمئنان إلى مستقبل الأحوال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية والاقتصادية في أي بلد يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية ونقص في العملات الأجنبية ما يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية،[13] وبالمقابل إذا دخلت رؤوس أموال أجنبية في البلاد بهدف الاستثمار في المشاريع الإنتاجية أو الأسواق المالية فإن ذلك يساعد في ارتفاع قيمة العملة وبالنسبة إلى سورية فإنّه في ظل النظام الاقتصادي الموجه المتبع سابقاً (الاقتصاد الاشتراكي المخطط) لم تكن تستقبل الرساميل الأجنبية إلا في حدود ضيقة، لكن بعد عام 1991 وصدور قرارات تشجع الاستثمار وأهمها قانون الاستثمار رقم/10/ لعام 1991 دخلت بعض الرساميل وعادت بعض رؤوس الأموال السورية من الخارج، حيث شكل صدور هذا القانون محفزاً مهماً لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية والتي أخذت بدعم سعر صرف الليرة السورية، لكنها مازالت قليلة مقارنة بالدول المجاورة حيث تشير إحصاءات الاستثمار إلى دخول رساميل أجنبية بمقدار 500 مليون دولار حتى عام 1996 وهي متدنية مقارنة بالإعفاءات التي حصلت عليها الشركات الأجنبية والعربية، ولم تساعد هذه الرساميل على زيادة الطلب على الليرة السورية، بل بقي الطلب على حاله مع وجود مؤشر على الهبوط بدلاً من الاستقرار. وأما في الفترة الأخيرة بعد عام 2000 نلاحظ أن مجموع أحجام الاستثمارات المشملة بقانون الاستثمار منذ العام 1991 حتى نهاية العام 2004 بلغت بحدود 496 مليار ل.س . بينما الذي نفذ منها كان بحدود 62 مليار ل.س فقط، أي بنسبة 12,5%تقريباً وهي نسبة متدنية جداً تعكس وجهة النظر القائلة بان المشاريع المشمولة ليست معياراً لقياس حجم الاستثمار في البلد. إذ أن المعدل السنوي للاستثمار المنفذ لا يتجاوز 4,4 مليار ل.س أي ما يعادل 88مليون دولار سنوياً . ، وفي أحسن الأحوال تفاؤلاً يمكن أن نقدر الاستثمارات الأخرى (التي تكون خارج نطاق القانون رقم 10) بما لا يتجاوز 150مليون دولار أيضاً سنوياً (حيث بلغ متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى سورية (إجمالاً) بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بحدود 155 مليون دولار خلال الفترة (1995–2002) وبالتالي يمكن القول أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية والمحلية في سورية لا تتجاوز 250مليون دولار سنوياً .[14]

وبعد ذلك ومنذ عام 2005 اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والتشريعية والتي من شأنها تحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية والأجنبية، وذلك في ضوء التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وكان

---

[13] – الشافعي، محمد زكي، 1977، "**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص77، بتصرف.

[14]– المركز الاقتصادي السوري، 2005، " **الاقتصاد السوري .. وضعف الاستثمار !**" الإصدار رقم 34، الإدارة العامة دمشق، ص5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لذلك صداه على أرض الواقع حيث وصل حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته خلال الفترة (1991 – 2005) إلى حوالي (897) مليار ليرة سورية، منها (670,4) مليار ليرة سورية بالقطع الأجنبي، في حين بلغت حصة عام 2005 من هذه التكاليف (377) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (42%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية لإجمالي المشاريع المشمولة منذ صدور القانون منها (282,5) مليار ليرة سورية بالقطع الأجنبي، في حين وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى سورية عام 2007 إلى حدود/780/ مليون دولار. [15]

مع الإشارة إلى أنّ معدلات الفائدةتعدّ منخفضة لاسيما معدل الفائدة الحقيقي بعد استبعاد التضخم المرتفع ما يجعل معدل الفائدة سالباً، الأمر الذي لعب دور المحرك الطارد لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بحيث تذهب هذه الرساميل للبحث عن ربح أكبر، وهذا ما يسهم أيضاً في انخفاض الطلب على الليرة، وبالتالي انخفاض سعر صرفها. كما تتمتع رؤوس الأموال بحساسيتها لبيئة تشريعية محفزة لا تنهي بالإعفاءات الضريبية، وا نما تأهيل البنية التحتية وتسهيل الإجراءات والمعاملات أمام المستثمرين وتوسيع السوق السورية من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة القدرة الشرائية،الأمر الذي يغذي الطلب الفعّال على السلع والخدمات وهذا ما يشكل أحد أهم عوامل استقطاب المستثمرين.

2-4) الطلب الحكومي على العملات الأجنبية:

إ نّ الدولة التي تتعامل مع العالم الخارجي بشكل كبير تحتاج إلى تمويل نفقاتها الخارجية مثل التمثيل الدبلوماسي والمؤتمرات الدولية أو زيادة التعاون الخارجي الاقتصادي والاجتماعي في سبيل بسط نفوذها السياسي أو تحقيق السيطرة على غيرها من البلاد ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث تؤثر نفقاتها الخارجية السياسية والإعلامية (الحملات الدعائية لمشاريعها المغرضة في مختلف دول العالم) والاقتصادية والعسكرية – كاحتلالها للعراق– في سعر عملتها مقابل العملات الأخرى، على الرغم من أن عملة الولايات المتحدة الأمريكية هي عملة ر ئيسية ما يخفف من تأثير هذا العامل على عملتها، حيث تشير التقديرات إلى خسارة الدولار لما يقارب

15– هيئة الاستثمار السورية www.investinsyria.org.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الـ30% من قيمته تجاه الجنيه الإسترليني مثلاً خلال الأعوام الخمسة الماضية (2002-2007).[16]

2-5) ميزان المدفوعات: Payments Balance

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادةً ما تكون سنة.[17]

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، ما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي يحتوي على جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

كما أنّ توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة.

2-5-1) أثر سعر الصرف على التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يعدّ التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين رفإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية ما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، أما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض مع العالم الخارجي، فإنّ الطلب على العملات الأجنبية ينخفض، وفي المقابل يزداد طلب الدول على عملة هذه الدولة ما يساعد على زيادة سعر صرفها في سوق الصرف، هذا على صعيد ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات. أما على صعيد ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات**فإنّ سعر صرف العملة يتأثر من خلال حجم تيار الاستثمارات التي تدخل وتخرج**

[16] صحيفة الاقتصادية ، دمشق، العدد/318- تاريخ 16 كانون الثاني 2007.

[17] – شلبي، إسماعيل، 1982، "**التجارة الدولية**"، جامعة الزقازيق- مصر، ص95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من البلد، فتدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة ومنه يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس حين يكون التدفق خارج الدولة.

ويمكن رؤية العلاقة مابين سعر الصرف وتعديلات ميزان المدفوعات في حالات التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، فإذا كان سعر الصرف في بلد ما مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة مقيم بأقل مما يجب أن تكون عليه، ما سيؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، والتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري،وغالباً ما ينتج عن هذا الاختلال ضغوطاً تضخمية وقد تسهم في استمرار الاختلال في ميزان المدفوعات.

لنفرض على سبيل المثال أن أسعار الصرف تحدد بالعرض والطلب ولنقل أن بريطانيا بدأت من وضع متوازن ثم عانت من صدمة في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم مثلاً، وبالتالي في حال قام المصرف المركزي البريطاني برفع معدلات الفائدة لكبح جماح التضخم، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على الأصول المالية البريطانية، أو في حال أدى رواج الاقتصاد الأمريكي مثلاً إلى زيادة في الطلب على الجنيه الإسترليني بسبب حاجة الأمريكيين للعملة البريطانية لشراء سلع بريطانية، في كل حالة من الحالتين سيكون هناك زيادة في الطلب على الجنيه الإسترليني وفقاً لسعر الصرف القديم، ووفقاً لذلك السعر قد تميل بريطانيا إلى التعرض لفائض في الحساب الجاري وحساب رأس المال، حيث أن المزيد من الجنيهات الإسترلينية ستغادر أمريكا وتتدفق إلى بريطانيا، وهنا يلعب سعر الصرف دوره كموازن فمع ازدياد الطلب على الجنيهات الإسترلينية، سوف ترتفع قيمة الجنيه الإسترليني وتنخفض قيمة الدولار الأمريكي، وستستمر حركة سعر الصرف إلى أن يعود حساب رأس المال والحساب الجاري إلى وضع التوازن، ومن السهل فهم عملية إعادة الحساب الجاري إلى التوازن، فعملية رفع قيمة الجنيه الإسترليني تجعل السلع البريطانية أعلى ثمناً ما يقود إلى تراجع الصادرات البريطانية وزيادة مستورداتها، وهذا يخفض الفائض في الحساب الجاري البريطاني.[18]

2-5-2) <u>تطور ميزان المدفوعات وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (1980-2007):</u>

[18] د– ساموبلسون، بول – نوردهاوس، وليام،2001،– "**الاقتصاد**"، ترجمة عبد الله، هشام، دار الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن، ص702، بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-خ) أنّ رصيد ميزان المدفوعات السوري كان سالباً طوال الفترة (1980 – 1987) وذلك كنتيجة للعجز الحاصل في الميزان التجاري لنفس الفترة، الأمر الذي شكل عامل ضغط على قيمة الليرة السورية وأسهم في انخفاضها انخفاضاً كبيراً من 4.49 ل.س لكل دولار أمريكي عام 1980 إلى 30,41 ل.س عام 1987، الشكل البياني رقم (3- خ) وكان لهذا الانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة أثر إيجابي على التجارة الخارجية حيث ارتفع معدل نمو الصادرات بوتيرة أعلى من نمو الواردات ما ولد ميزان تجاري رابح خلال الفترة التي تلت ذلك (1988 – 1992) كما هو واضح في الشكل البياني رقم (3- و) و(3- ذ) – الصفحة (125) و(126) على التوالي، حيث قفزت الصادرات من (22,397) مليون ل.س عام 1988 إلى (59,778) مليون ل.س عام 1989، وانقلب العجز في عام 1988 البالغ (-10,615) مليون ل.س إلى فائض بلغ (23,650) مليون ل.س عام 1989. حيث أدى الانخفاض المذكور في قيمة الليرة السورية إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية خارجياً ، ما أسهم في ارتفاع الطلب الخارجي على هذه المنتجات، وبالمقابل أدى ذلك إلى انخفاض الواردات السورية من الخارج نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات العالمية إثر انخفاض قيمة الليرة. وهذا أثر بدوره على ميزان المدفوعات حيث تزايد رصيده الإيجابي وشكل فائض خلال نفس الفترة (1988 – 1992) رغم أنّ سعر صرف الليرة السورية كان مرتبط إلى حدٍ ما بالدولار، ويقوم مصرف سورية المركزي بدعم هذا السعر عند اختلال ميزان المدفوعات ما يخفف من أثر وصدى الاختلال العارض في ميزان المدفوعات على سعر صرف الليرةكما لو أنّ سعر صرف الليرة السورية كان معوماً ويترك للسوق أن يحدد قيمته بشكل مباشر وفقاً لتقلبات العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية، ولكن حالة التعويم الحر هي حالة نظرية لا تطبق فعلياً على أرض الواقع دون تدخل السلطات النقدية بشكل أو بآخر بحسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد والعملة وذلك حتى في بلد الرأسمالية الأول (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث تدخل الاحتياطي الفيدرالي لدعم الدولارالمعوّم) أعقاب نشوء الأزمة المالية في الولايات المتحدة منتصف عام 2008 على الرغم من أنّ الدولار الأمريكي هو العملة العالمية الأولى وبالتالي فهي تمثل مستودع القيمة للاحتياطيات من العملات الأجنبية لمعظم الدول بما فيها الصين واليابان اللتان تمتلكان احتياطيات ضخمة من الدولار الأمر الذي يدفع هذه الدول للحفاظ على استقرار قيمته، ما يشكل مصدر حماية له من التدهور.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–خ) تطور ميزان المدفوعات وسعر صرف الليرة السورية

العام	رصيد ميزان المدفوعات	سعر الصرف[19]	العام	رصيد ميزان المدفوعات[20]	سعر الصرف
1980	2,640-	4,5	1994	22,973	50,0
1981	1,535-	6,0	1995	28,887	50,1
1982	1,139-	5,9	1996	38,641	50,1
1983	2,886-	5,9	1997	20,152	51,4
1984	2,348-	7,9	1998	21,383	52,0
1985	3,780-	11,8	1999	17,677	51,7
1986	1,607-	19,2	2000	38,886	49,4
1987	2,191-	30,4	2001	30,257	50,4
1988	4,128	41,2	2002	25,357	52,4
1989	21,249	43,2	2003	31,200	52,8
1990	26,358	44,7	2004	26,499	52,3
1991	32,247	45,9	2005	8,573	54,3
1992	23,173	47,7	2006	4,678-	52,1
1993	19,418	49,6	2007	11,212	49,9

مصدر الأرقام: المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة، وهي بملايين الليرات السورية.

يمكن أن نستدل على العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال قيمة معامل الارتباط، حيث تشير قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين المذكورين البالغة 0,74 خلال الفترة (1980–2007)– (الجدول رقم (3- ت)– الصفحة(106)) إلى وجود علاقة طردية مقبولة بينهما.

ويمكن تفسير العلاقة كما يلي: كلما ازداد (انخفض) سعر الصرف كلما ازداد (انخفض) بالمقابل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات وإذا أخذنا معامل التحديد للمتغيرين عن نفس الفترة نجد أنَّه يبلغ 0,55 ويمكن تفسير العلاقة وفقاً لمعامل التحديد بأنَّه هناك 55%من عوامل تغير سعر الصرف هي بسبب ميزان المدفوعات وأنّ هناك 45% من العوامل المؤثرة على سعر الصرف تعود لعوامل أخرى لا تتعلق بميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك عملياً من خلال الجدول السابق حيث تميز ميزان المدفوعات برصيد سالب طوال الفترة (1980–1987) نظراً لحدوث أزمة قطع أجنبي من جراء الطلب المتزايد على العملات الأجنبية لتلبية متطلبات التنمية في تلك الفترة. وبدءاً من عام 1988 أدت عوامل متعددة إلى تحسين صورة ميزان المدفوعات أهمها زيادة صادرات النفط حيث شكلت هذه

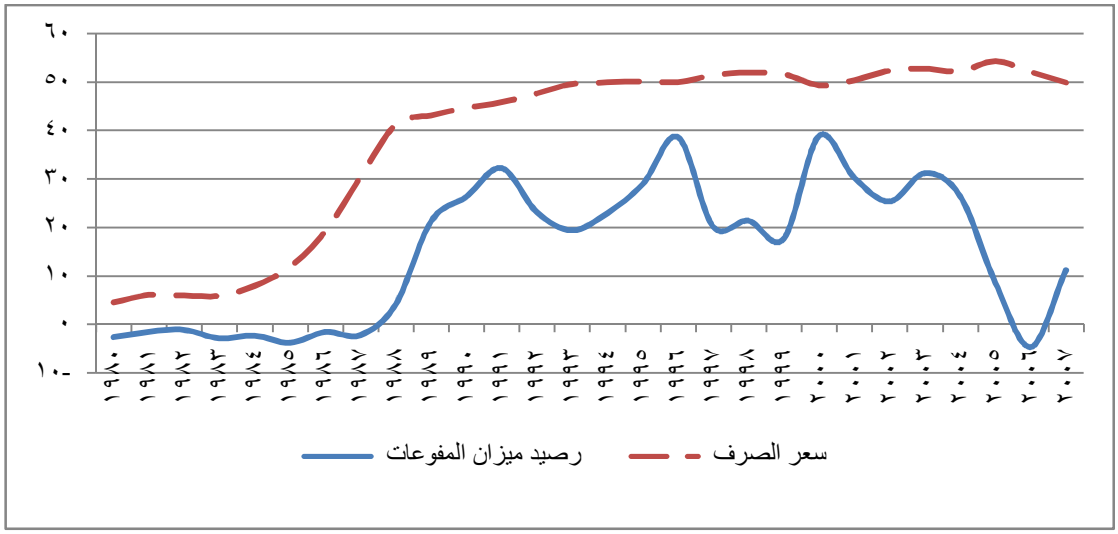
[19] – سعر الصرف في أسواق البلدان المجاورة.

[20] – مصرف سورية المركزي– النشرة الربعية لأعوام مختلفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات نسبة كبيرة من واردات الموازنة العامة ومن واردات القطع الأجنبي، وكان لتخفيض قيمة الليرة السورية بعد منتصف الثمانينات أثر ايجابي على ميزان المدفوعات من خلال تحقيق فائض منذ 1988 وحتى عام 2007 باستثناء عام 2006 الذي حقق فيه ميزان المدفوعات عجزاً بلغ -4,678 مليون ل.س، كما تميزت الفترة بفتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في السوق السورية من خلال صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وقوانين تشجيع الاستثمار الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على تشجيع الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى أدى إلى زيادة الواردات.

الشكل البياني رقم (3-خ) سعر الصرف وميزان المدفوعات



وا ِذا أخذنا دراسة العلاقة على مرحلتين زمنيتين نجد:

- **المرحلة الأولى بين (1980- 1990)**: نجد أن معامل الارتباط خلال الفترة الأولى يبلغ 0,79 وهذا يدل على علاقة متينة ما بين المتغيرين السابقين، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما ازداد (انخفض) سعر الصرف كلما ازدادت (انخفضت) فائض ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

- **المرحلة الثانية (1990-2007)**: نلاحظ إن العلاقة ضعيفة وعكسية بين المتغيرين المذكورين حيث بلغ معامل الارتباط (-0,36)، (الجدول رقم (3- ث)- الصفحة(108))

وخلاصة القول أنَّه كان للتخفيض الكبير والمتتالي لقيمة الليرة السورية من 4,49ل.س مقابل الدولار الواحد عام 1980 إلى 41,2ل.س عام1988، أثر إيجابي على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نمو الصادرات (صادرات المواد الخام) في فترة الثمانينات بالرغم من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ويمكن تفسير ذلك بسبب تزامن تخفيض قيمة العملة مع زيادة إنتاج النفط والمواد الخام الأخرى ونتيجة تأثر الواردات بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع أسعارها، في حين كان لتخفيض قيمة العملة أثر سلبي على نمو الصادر ات خلال العقدين الأخيرين حيث انخفضت قيمة الليرة في سوق البلدان المجاورة من 44,7ل.س لكل دولار عام 1990 إلى 49,9 ل.س عام 2007 بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في سورية وانخفاض إنتاج النفط وارتفاع الواردات.

وبالتالي نستنتج تحقق الفرضية القائلة بأنّ "سياسة تخفيض قيمة الليرة لا تؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الظروف الراهنة للاقتصاد السوري".

من ناحية أخرى نستنتج عدم وجود تناغم بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، فعلى الرغم من انخفاض رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990– 2007)لا أنّ سعر الصرف لم يعكس بشكل حقيقي هذه التغيرات، وبالتاليفإنّ آلية تحديد سعر الصرف لا تستند إلى عامل المرونة مع حالة ميزان المدفوعات الذي يعدّ من أهم المؤشرات المحددة لسعر الصرف.

2-5-2-1) تطور عناصر ميزان المدفوعات:

ستتم دراسة تطور ميزان المدفوعات بحسب العناصر التي يتألف منها على الشكل الآتي:

أولاً – الحساب الجاري:

ينقسم الحساب الجاري إلى كل من ميزان السلع والخدمات وميزان الدخل وميزان التحويلات الجارية، وقد تمتع الحساب الجاري برصيد سالب طوال الفترة (1994–1999)، حيث بلغ العجز أعلى مستوى له (10,941–) مليون ل.س عام 1994، وسجل الحساب الجاري رصيداً فائضاً بدءاً من عام 2000 بلغ (16,017) مليون ل.س عام 2000، وبلغ أعلى رصيد له (67,312) مليون ل.س عام 2002، ويعد الميزان التجاري من أهم مكونات هذا الحساب، حيث انعكست حركة رصيد الميزان التجاري على حصيلة الحساب الجاري.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–د) عناصر التجارة الخارجية السورية (الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات	العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات
1980	829	15,738	14,909-	2,640-	**1994**	124,478	151,462	26,984-	22,973
1981	9,323	18,585	9,262-	1,535-	**1995**	40,040	52,856	12,816-	28,887
1982	8,409	15,269	6,860-	1,139-	**1996**	44,887	60,385	15,498-	38,641
1983	7,940	16,659	8,720-	2,886-	**1997**	43,953	45,211	1,258-	20,152
1984	7,850	15,781	7,931-	2,348-	**1998**	32,445	43,725	11,282-	21,383
1985	8,166	17,311	9,145-	3,780-	**1999**	38,880	43,010	4,131-	17,677
1986	7,300	16,637	9,337-	1,607-	**2000**	228,914	195,607	33,307	38,886
1987	13,777	22,592	8,815-	2,191-	**2001**	273,697	232,371	41,326	30,257
1988	22,397	33,012	10,615-	4,128	**2002**	322,375	216,928	105,447	25,357
1989	59,778	36,128	23,650	21,249	**2003**	283,548	218,000	65,548	31,200
1990	80,252	39,817	40,435	26,358	**2004**	372,634	359,026	13,608	26,499
1991	85,675	58,662	27,013	32,247	**2005**	454,591	462,043	7,453-	8,573
1992	87,606	83,113	4,493	23,173	**2006**	524,001	478,693	45,308	4,678-
1993	96,282	104,488	8,206-	19,418	**2007**	587,079	613,107	26,028-	11,212

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

1) ميزان السلع والخدمات:

ينقسم هذا الميزان إلى الميزان التجاري وميزان الخدمات:

أ- الميزان التجاري:

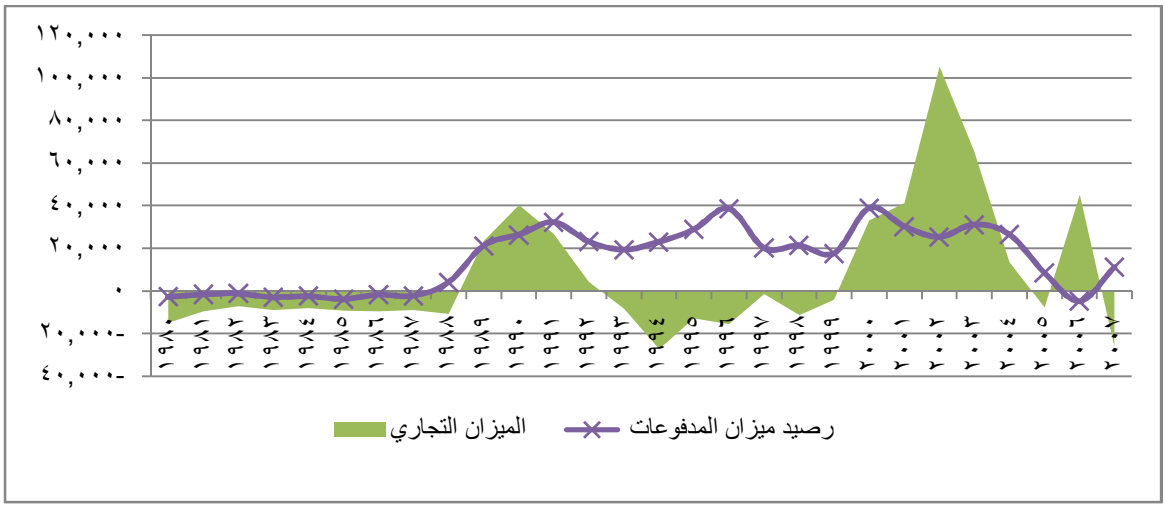
يمكننا أن نقّسم فترة الدراسة إلى مرحلتين الأولى خلال الأعوام (1980- 1988) والثانية خلال الأعوام (1989- 2007) نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات تميز بحصيلة سالبة وشبه ثابتة في الفترة الأولى المشار إليها، ويعود هذا العجز في ميزان المدفوعات إلى العجز الحاصل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة حيث بلغ العجز (-14909) مليون ل.س في عام 1980 وبلغ (-10615) مليون ل.س في نهاية الفترة عام1988، الشكل البياني رقم (3–د) والجدول رقم (3–د)، **ويعود هذا العجز إلى تراجع قيمة الصادرات أمام قيمة الواردات نتيجة انخفاض أسعار النفط من 34 دولار للبرميل في عام 1981 إلى 13.5 دولار للبرميل في عام 1986،**[21] ***وتراجع الصادرات الزراعية بسبب الجفاف لاسيما خلال عامي 1983- 1984، إضافة إلى***

[21]– د– جمعة، محمد صالح، "**السياسة النقدية في سورية**"، مرجع سبق ذكره، ص306.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عدم توفر مستلزمات الإنتاج بسبب أزمة القطع الأجنبي وضعف كل من ميزان الدخل وميزان رأس المال في تلك الفترة.

الشكل البياني رقم (3- د) العلاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات



أما في الفترة الثانية خلال الأعوام (1989– 2007) فقد تميز ميزان المدفوعات برصيد موجب حتى عام 2004، **ويفسر هذا الرصيد الموجب لميزان المدفوعات كنتيجة للفائض الذي حققه ميزان التجارة الخارجية نظراً لزيادة صادرات النفط**، حيث زاد إنتاج النفط من 3,8 مليون ط ذ في 1988 إلى 17,5 مليون طن في 1989، وارتفاع صادرات القطاع الخاص آنذاك ولاسيما إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً، وقد أسهم في تشجيع الصادرات أيضاً تخفيض سعر الصرف الرسمي إلى 11,20– 11,25 للدولار بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم (999) اعتباراً من 1988/1/1. ونجم عن ذلك ارتفاع الصادرات بمعدل أعلى من الواردات كما يتضح من خلال الشكل البياني رقم(3- ذ)، وكان لذلك أثره بالمحصلة على ارتفاع ملموس وجيد في رصيد الميزان التجاري خلال الأعوام (1989–1992).

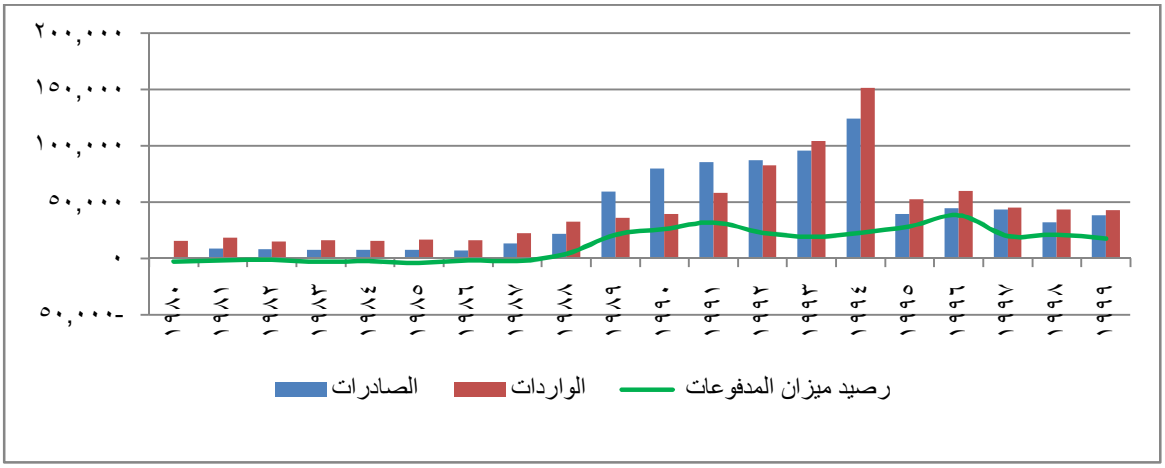
PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–ذ) تطور عناصر ميزان المدفوعات السوري (الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أولاً - الحساب الجاري	-10,941	-765	-4,066	-5,162	-4,580	-9,746	16,017	31,557
1-السلع والخدمات	-18,631	-352	-6,220	2,917	-2,657	-2,226	34,837	45,514
أ- الميزان التجاري (فوب) (**)	-26,984	-12,816	-15,499	-1,257	-11,280	-4,130	33,307	41,326
قطاع عام	-	13,564	11,362	20,905	12,289	20,325	138,785	166,493
قطاع خاص	-	-26,380	-26,861	-22,162	-23,569	-24,455	-105,478	-125,167
ب-الخدمات	8,353	12,464	9,279	4,174	8,623	1,904	1,530	4,188
2-الدخل	-11,902	-21,312	-22,276	-30,474	-28,085	-31,398	-41,989	-37,686
تحويلات العمال الموسميين	17,370	11,156	11,471	9,559	9,410	8,301	7,214	6,738
دخل الاستثمار	-29,272	-32,468	-33,747	-40,033	-37,495	-39,699	-49,203	-44,424
3-التحويلات الجارية	19,592	20,899	24,430	22,395	26,162	23,878	23,169	23,729
ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي	46,011	19,268	31,945	3,725	10,986	12,353	-3,630	-1,299
التحويلات الرأسمالية	3,381	1,330	1,330	808	1,330	3,906	3,010	818
الحساب المالي	42,630	17,938	30,615	2,917	9,656	8,447	-6,640	-2,117
الاستثمار المباشر	8,321	3,443	3,484	3,590	4,040	12,842	12,898	5,294
استثمارات أخرى	34,309	14,495	27,131	-673	5,616	-4,395	-19,538	-7,411
الخصوم	34,309	14,495	27,131	-673	5,616	-4,395	-19,538	-7,411
طويلة الأجل	11,237	1,136	7,830	-6,014	8,523	9,131	-7,357	-3,994
قصيرة الأجل	23,072	13,359	19,301	5,341	-2,907	-13,526	-12,181	-3,417
مجموع الحساب الجاري والرأسمالي والمالي	19,788	18,503	27,879	-1,437	6,406	2,607	12,387	30,258
الخطأ والسهو	-19,788	10,384	10,762	21,589	14,977	15,070	26,499	18,835
القطاع النقدي	-22,973	-28,887	-38,641	-20,152	-21,383	-17,677	-38,886	-49,093
الميزان الكلي	22,973	28,887	38,641	20,152	21,383	17,677	38,886	49,093

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

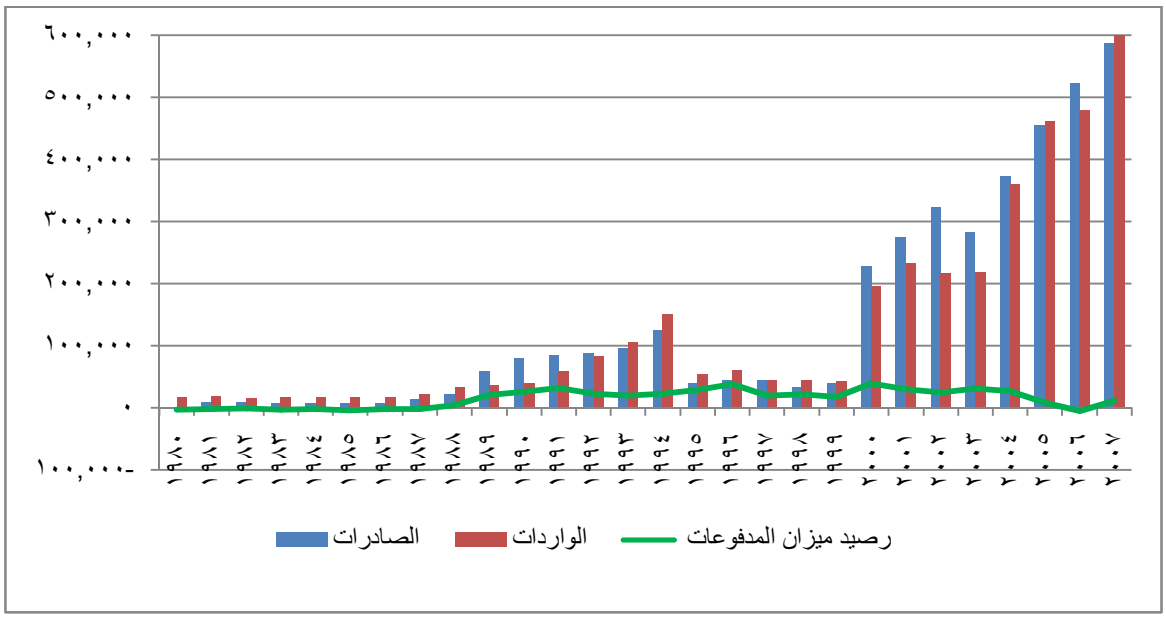
الشكل البياني رقم (3–ذ) عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980 –1999)



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن جهة أخرى أثّر تذبذب أسعار النفط على رصيد الميزان التجاريّنظراً لأن سورية كانت تعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية في تمويل بنود الموازنة، فقد انخفضت أسعار النفط من حوالي 22,05 دولار للبرميل عام 1990 إلى 15,5 دولار للبرميل عام 1994، وبالمقابل عمدت الحكومة إلى زيادة إنتاجها من النفط من حوالي 17,2 مليون طن في نهاية 1989 إلى 29,2 مليون طن في نهاية عام 1994، ما عوض جزء من خسارة انخفاض أسعار النفط. ويعود عجز الميزان التجاري بالدرجة الأولى إلى تدني صادرات القطاع الخاص أمام ارتفاع في وارداته بشكل كبير، ما ولد عجز بالمحصلة في الميزان التجاري رغم الفائض الذي حققه الميزان التجاري للقطاع العام نتيجة زيادة صادرات القطاع العام على وارداته لنفس الفترة ويظهر هذا جلياً بعد عام 1999كما تمت الإشارة سابقاً .

الشكل البياني رقم (3– ر) عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980 –2007)



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–ر) تطور عناصر ميزان المدفوعات السوري– تتمة للجدول السابق (الأرقام بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	التغير خلال (07-02)	التغير خلال (07-94)
أولاً - الحساب الجاري	**67,312**	**37,162**	**30,552**	**15,782**	**46,979**	**22,902**	**-66%**	**-309%**
آ- السلع والخدمات	**89,246**	**52,788**	**33,114**	**21,736**	**65,907**	**16,350**	**-82%**	**-188%**
آ-1-السلع	**105,447**	**65,548**	**13,608**	**7,453-**	**45,308**	**26,028-**	**-125%**	**-4%**
قطاع عام	**184,552**	**173,613**	**99,634**	**74,794**	**40,767**	**7,036-**	**-104%**	**-**
نفطي	217,096	194,084	129,000	92,548	80,944	30,651	-86%	-
غير نفطي	32,544-	20,471-	29,366-	17,754-	40,177-	37,687-	-16%	-
قطاع خاص	**79,106-**	**108,065-**	**86,026-**	**82,247-**	**4,541**	**18,992-**	**76%**	**-**
آ-2-الخدمات	**16,201-**	**12,760-**	**19,506**	**29,189**	**20,599**	**42,378**	**-362%**	**407%**
النقل	23,277-	29,674-	43,983-	57,854-	64,166-	73,078-	-214%	-
السفر	10,328	14,074	59,352	73,687	75,942	111,760	982%	-
خدمات اتصالات	1,918	1,722	2,839	5,709	4,604	4,614	141%	-
خدمات التشييد	49	98	2,969	740	-	-	-100%	-
خدمات التأمين	2,710-	2,869-	5,179-	6,466-	5,397-	8,609-	-218%	-
خدمات مالية	344	197	370-	529-	767	100	-71%	-
خدمات الحاسب الآلي والمعلومات	3,148-	2,953-	2,581-	2,114-	2,302-	2,747-	-13%	-
خدمات حكومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)	197	2,559	5,471	14,008	9,821	10,188	5079%	-
أخرى	98	1,181	516	1,850	1,637	1,748	1677%	-
ب- الدخل	**45,492-**	**42,150-**	**37,624-**	**45,644-**	**47,837-**	**34,424-**	**24%**	**189%**
تعويضات العاملين	4,918	5,239	6,390	1,137	2,569-	2,489-	-151%	**-114%**
دخل الاستثمار	50,410-	47,389-	44,014-	46,781-	45,268-	31,935-	37%	**9%**
ج- التحويلات الجارية	**23,557**	**26,524**	**35,062**	**39,689**	**28,909**	**40,976**	**74%**	**109%**
ثانياً الحساب الرأسمالي والمالي	**11,312-**	**5,807-**	**4,048-**	**7,187-**	**51,657-**	**11,696-**	**-3%**	**-125%**
أ- الحساب الرأسمالي	**984**	**984**	**929**	**951**	**921**	**5,893**	**499%**	**74%**
ب- الحساب المالي	**12,296-**	**6,791-**	**4,977-**	**8,139-**	**52,578-**	**17,589-**	**-43%**	**-141%**
الاستثمار المباشر(الاقتصاد القائم)	5,656	7,874	14,193	26,855	31,360	44,833	693%	**439%**
الاستثمارات الأخرى	17,952-	14,665-	19,170-	34,993-	83,937-	62,421-	-248%	**-282%**
الخصوم	**17,952-**	**14,665-**	**6,371-**	**5,339-**	**47,621-**	**25,166-**	**-40%**	**-173%**
ائتمانات تجارية (الحكومة العامة قصيرة الأجل)	-	-	2,466-	4,493	3,325-	5,493-	-	-
ائتمانات تجارية (قطاعات أخرى قصيرة الأجل)	11,804-	14,763-	5,161	13,215	22,506-	12,485-	-6%	**-154%**
القروض(الحكومة العامة طويلة الأجل)	6,148-	98	9,633-	25,003-	21,176-	15,678-	-155%	**-240%**
العملة والودائع	-	-	568	1956	-614	8,490	-	-
الأصول الاحتياطية	**51,639-**	**35,382-**	**9,238-**	**27,910-**	**45,114**	**27,149-**	**47%**	-
مجموع الحساب الجاري والرأسمالي والمالي	**25,357**	**31,200**	**26,499**	**8,573**	**4,678-**	**11,212**	**-56%**	**-43%**
صافي الخطأ والسهو	26,282	4,182	17,261-	19,337	40,436-	15,936	-39%	**-181%**

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تميّز العقدان الأخيران بزيادة صادرات القطاع العام من الصادرات غير النفطية لاسيما من القمح والشعير والقطن،والتي تعد أكثر استقراراً من الصادرات النفطية التي تتميز بتقلب أسعارها ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، واستطاعت سورية أن تنتقل من مستوردة لمادة القمح إلى مصدرة لها ما أسهم في دعم ميزان المدفوعات بشكل قوي حيث وصلت صادرات البلد من هذه المواد القمح والشعير والقطن إلى حوالي 20% ً 24% من إجمالي الصادرات خلال عامي 1997- 1998 بعد إن كانت حوالي 13% في العامين (1995-1996)،[22] وذلك بفضل العناية الكبيرة بهذه المحاصيل من قبل الحكومة، وقد شهد الميزان التجاري أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة (105,447) مليون ل.س في عام 2002،ولكن سجل هبوطاً حاداً بدءاً من عام 2003 حتى وصل إلى أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة حيث بلغ (-26,028) مليون ل.س في عام 2007،متأثراً بارتفاع قيمة واردات القطاع العام حيث تستورد سورية بعض المشتقات النفطية مثل المازوت ولاسيما بسبب ارتفاع قيمة فاتورة النفط نتيجة ارتفاع أسعاره عالمياً بشكل حاد، إضافة إلى تأثير عامل تهريب مادة المازوت إلى الدول المجاورة ما فاقم من أزمة عجز الميزان النفطي في سورية وبشكل خاص خلال عام 2008. كما تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض صادرات القطاع العام بسبب تراجع صادرات النفط لاسيما في الأعوام الأخيرة (2005-2007)، **وقد انخفض رصيد الميزان التجاري للقطاع العام بنسبة 104% مسجلاً عجزاً بلغ حوالي (7) مليار ل.س، متأثراً بانخفاض فائض الميزان النفطي من (217,096) مليون ل.س في عام 2002، إلى (30,651) مليون ل.س في عام 2007، أي منخفضاً بنسبة 86%، بينما انخفض الميزان التجاري غير النفطي للقطاع العام بنسبة 16%. وعلى العكس فقد انخفض العجز في الميزان التجاري للقطاع الخاص من (-79,106) مليون ل.س في عام 2002، إلى (-18,992) مليون ل.س في عام 2007، منخفضاً بنسبة 76% عن ذ ي قبل. كما هو واضح من خلال الجدول السابق (3- ر).**

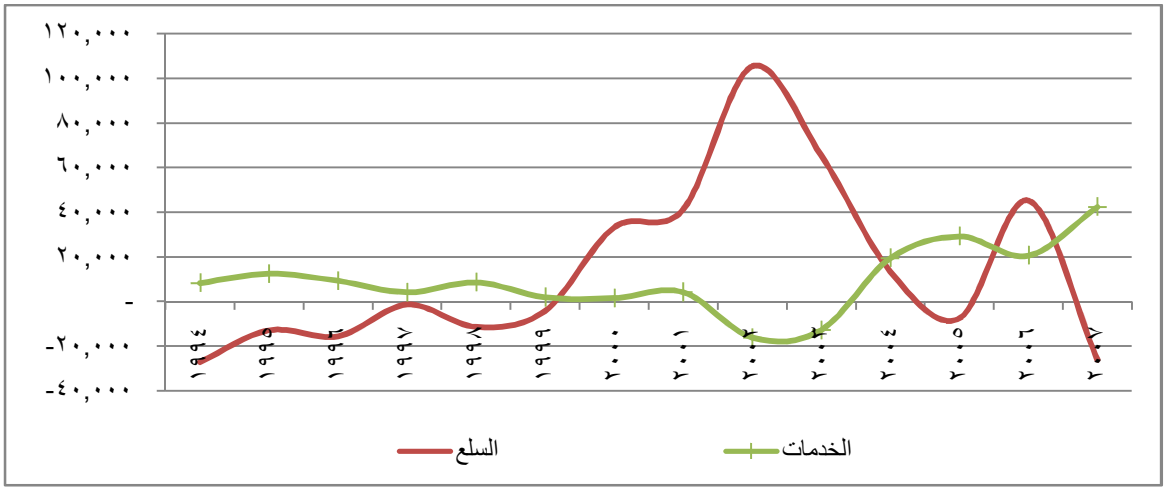
وفي هذا السياق فقد سجل إنتاج سورية من النفط تراجعاً ملحوظاً بسبب انخفاض الاحتياطي النفطي، لذلك يجب على الحكومة أن تبحث عن مصادر أخرى للتصدير وتوليد القطع الأجنبي وهذا ممكن من الناحية العملية نظراً لوجود العديد من المحاصيل التي تصنف سورية بمراتب جيدة جداً في إنتاجها مثل الحمضيات حيث تصنف سورية في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج عالمياً ، أيضاًتعدّ سورية رابع منتج لزيت الزيتون عالمياً ، مع تمتع هذين المحصولين

[22] – د- جمعة، محمد صالح، "**السياسة النقدية في سورية**"، مرجع سبق ذكره، ص315.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بمواصفات قياسية عالمياً ، وبالتالي يمكن للحكومة أن تدعم هذين المحصولين الأمر الذي يمكن أن يسهم في توفير المزيد من القطع الأجنبي، ويعوض النقص الحاصل في الإنتاج والتصدير النفطي ويدعم الاقتصاد الوطني.

الشكل البياني رقم (3– ز) ميزان السلع والخدمات



ب– **ميزان الخدمات:**

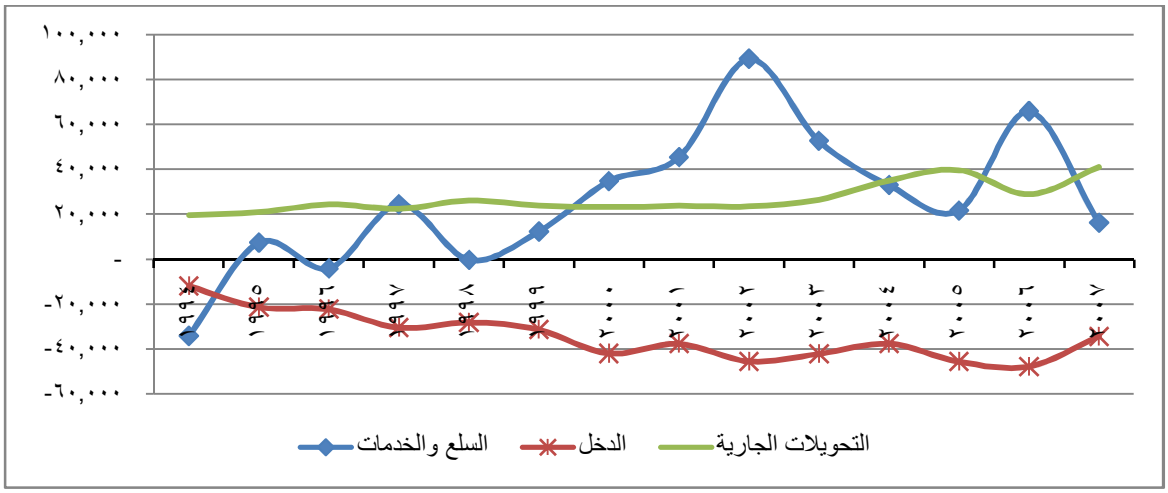
تميز ميزان الخدمات برصيد موجب بشكل عام خلال الفترة (1994–2007) باستثناء عامي 2002 و2003، حيث بلغ العجز في هذا الميزان (16,201–) و(12,760–) مليون ل.س على التوالي،ثم سجل ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2004 حيث ارتفع إلى (42,378) مليون ل.س عام 2007 متأثراً بنمو **خدمات السفر** التي ارتفعت بشكل كبير من (10,328) مليون ل.س عام 2002 إلى (111,760) مليون ل.س عام 2007، محققة معدل نمو بلغ حوالي /10/ أضعاف المعدل السابق.

2) **ميزان الدخل:**

تميّز هذا الميزان بعجز مزمن طوال فترة الدراسة (1994–2007) فقد بلغ (11,902–) مليون ل.س عام 1994، و(34,424–) مليون ل.س عام 2007، (الشكل البياني رقم (3– س))متأثراً بعجز ميزان دخل الاستثمار طوال الفترة المذكورة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3– س)عناصر الحساب الجاري



3) التحويلات الجارية:

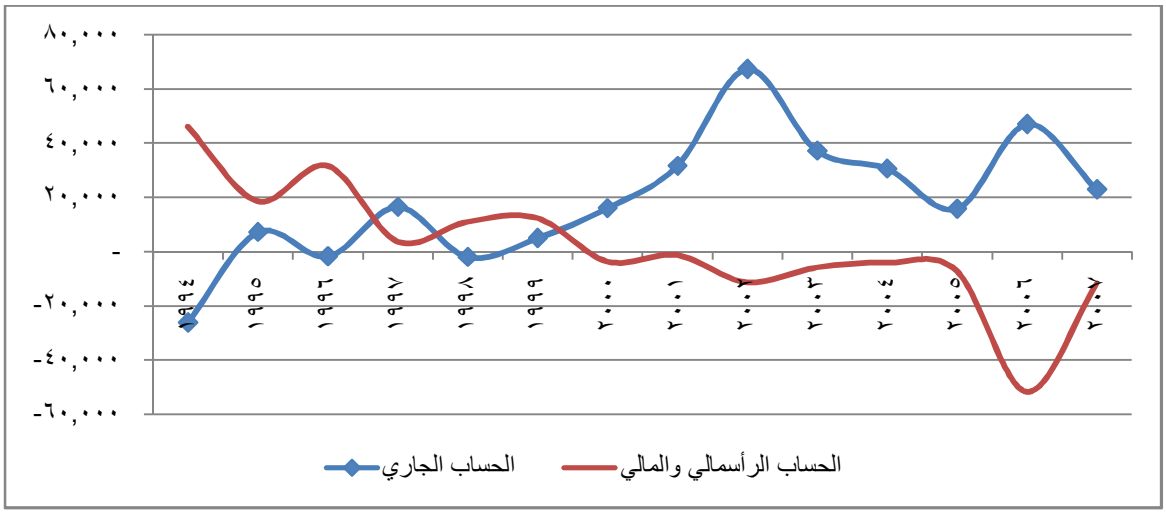
تميّز ميزان التحويلات الجارية برصيد موجب طوال فترة الدراسة (1994–2007) فقد بلغ (19,592) مليون ل.س عام 1994، و(40,976) مليون ل.س عام 2007.

ثانياً – ميزان رأس المال:

شهد الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات انخفاضاً مستمراً بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة (1994– 2007) فقد حافظ على رصيد موجب طوال الفترة (1994–1999) حيث بلغ الحساب الرأسمالي والمالي أعلى قيمة له (46,011) مليون ل.س في عام 1994 ولكنه انخفض بشكل تدريجي في الأعوام التالية وبلغ قيمة سالبة (3,630–) مليون ل.س في عام 2000 ثم انخفض بشكل حاد في عام 2006 حيث بلغ (51,657–) مليون ل.س وبلغ (11,696–) مليون ل.س عام 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3– ش) الحساب الجاري والرأسمالي



ويعزى انخفاض ميزان رأس المال بشكلرئيسٍ إلى حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تشمل استجرارات القروض وتسديداتها،حيث يتألف ميزان رأس المال من رأس المال قصير وطويل الأجل كما تتحرك رؤوس الأموال طويلة الأجلعادةً تبعاً لتغيرات معدلات الفائدة عالمياً ، ويمكن تفسير هذا الهبوط في ميزان رأس المال في عام 2006 نتيجة انخفاض المديونية إلى الخارج وتسديد جزء كبير من القروض والديون التي استلفتها سورية سابقاً وبشكل خاص الديون المترتبة على سورية من الاتحاد السوفييتي السابق حيث تم شطب 73% منها وتسوية الباقي منها على شكل استثمارات وا ٍيفاء بعضها على شكل صادرات إلى روسيا (حيث بلغ إجمالي هذه الديون حوالي 13,5 مليار ل.س) في منتصف عام 2005، حيث انخفضت الخصوم (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) من (34,309) مليون ل.س في عام 1994إلى (47,621–)مليون ل.س عام 2006،وا ٍلى(25,166–) مليون ل.س عام 2007، أي انخفضت خلال كامل الفترة بمقدار 173%، كما انخفضت القروض طويلة الأجل من (11,237) مليون ل.س عام 1994إلى (21,176–) مليون ل.س عام 2006، أي انخفضت بمقدار 240% عن كامل الفترة،وا ٍلى (15,678–) مليون ل.س عام 2007. كما أسهم انخفاض معدلات الفائدة في سورية بشكل عام وتفاقم الضغوط السياسية على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، في هروب جزء من رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن معدلات فائدة أعلى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-6) سعر الفائدة: *Interest Rate*

تعد أداة سعر الفائدة والتأثير على الائتمان من أهم الأهداف الوسيطة كما يرى الكينزيون، واللتان عدّ ا ذ بنظرهم أفضل من عرض النقود كهدف وسيط.

حيث إنّ ارتفاع أسعار الفائدة الوطنية في الداخل يساعد على جذب الرساميل الأجنبية بهدف الحصول على أرباح مرتفعة، وهذا ما يساعد في المقابل على ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينيات وحتى منتصف الثمانينات سياسة الفائدة المرتفعة حيث وصلت إلى 22% على الإيداع بالدولار فتوجهت رؤوس الأموال العالمية نحو الولايات المتحدة فزاد الطلب على إبدال الدولار ما أدى إلى ارتفاع سعر صرفه خلال هذه الفترة بحوالي 100% بالنسبة لمعظم العملات [23]أما إذا كان سعر الفائدة منخفضاً فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال المحلية بحثاً عن الأرباح المرتفعة، لاسيما في ظل ما وفرته وسائل الاتصال الحديثة من معلومات ومن سرعة كبيرة في الحركة من بلد إلى أخر وسرعة تحويل الأموال لاسيما عبر شبكة الانترنيت، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية كما هو الحال في سورية فقد تم تثبيت سعر الفائدة المنخفض نسبياً فترة طويلة من الزمن بغض النظر عن حالة السوق، و ارتفع سعر الفائدة من 4% إلى 5% اعتباراً من 22 آذار 1966 ثم عدل هذا السعر إلى 6,5-7% اعتباراً من 30 كانون الأول 1977 ثم ارتفع إلى 8-9% اعتباراً من 1 شباط 1981، وبقي كذلك حتى منتصف عام 2003إذ نّ هذه الزيادات المنخفضة نسبياً في أسعار الفائدة حافظت على مستوى منخفض من التكاليف الوطنية فاستقرت القوة الشرائية للنقد الوطني حتى عام 1981، لكنه بعد هذا التاريخ وبالتحديد في عام 1986 ارتفعت أسعار الصرف وغادرت العملات الأجنبية التي يمتلكها السوريون في الداخل إلى الدول المجاورة، وأصبح سعر الفائدة المنخفض عامل طرد للموجودات السورية والأجنبية إلى الدول المجاورة، بدلاً من أن يكون عامل جذبٍ لها، نظراً إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة تآكل أسعار الفائدة الاسمية من جراء التضخم الذي حصل آنذاك، ما شكل عامل ضغط جديد على تخفيض قيمة العملة الوطنية، وكان من جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وضع الاقتصاد في مرحلة جمود ونشأ ما يعرف بجامعي الأموال الذين جذبوا كميات كبيرة من الأموال بإعطاء أسعار فائدة مغرية، وبعد أن تم جمع مبالغ كبيرة من الأموال تم تهريب هذه الأموال إلى الخارج. كما توجهت كميات كبيرة من

[23]– د: الحوراني، أكرم، 1997، "**النقود**"، منشورات وزارة الثقافة دمشق، ص83-84.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأموال إلى السوق العقارية (بدافع المضاربة)وا إلى قطاع الخدمات ذو الهامش الربحي المرتفع. وأدى إلى بقاء كميات كبيرة من الأموال خارج النظام المصرفي بسبب اعتماد طريقة الدفع النقدي بدافع المعاملات وجزء أخر بدافع الاحتياط.

وفي الآونة الأخيرة وضمن الإجراءات الهادفة لتشجيع الاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وتصحيح هيكل الفوائد وحرصاً على تهيئة المناخ الملائم لتطور السوق النقدية، وحفاظاً على التوازن بين مصالح صغار المدخرين وبين الأهدا ف الاستثمارية المتوخاة تم تعديل معدلات الفائدة عدة مرات خلال الفترة (2003– 2008)، حيث تم خلال هذه المرحلة تحرير كامل لمعدلات الفائدة المدينة على القروض، وتحرير جزئي لمعدلات الفائدة الدائنة على الودائع من خلال منح المصارف هامش حرية ±2% على المعدلات المحددة من قبل المصرف المركزي الأمر الذي يتيح الفرصة أمام تحديد سعر الفائدة استناداً إلى عوامل السوق.

الخلاصة: تم تجميد أداة سعر الفائدة خلال الفترة(1981 – 2003)، فلم تراعِ التذبذبات الحادة في معدلات التضخم، أو طبيعة النشاط الاقتصادي وحاجة السوق لهذه الأداة المهمة إلى أن تمت إعادة تفعيل مجلس النقد والتسليف بقانون النقد الأساسي 23 لعام 2002، وبعدئذ تم الاعتماد على سعر الفائدة كأداة لإعادة هيكلية الودائع وتصحيحها بما يخدم السياسة العامة للجمهورية العربية السورية، واستخدمت لتوظيف السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي، إلاأنها لم تعطِ ثمارها نتيجة عدم توافر البيئة المناسبة لتأخذ أداة سعر الفائدة دورها كأداة فعّالة في السياسة النقدية، وذلك نظراً لضعف تأثير مصرف سورية المركزي على السوق المصرفية بالحجم الكافي الذي يستدعي دخوله كلاعب أساسي وبارز في إدارة السيولة بشكل فعّال وقوي، وهذا يعود بدوره إلى غياب أدوات أساسية مثل نافذة الحسم ونافذة الإيداع واللتان تشكلان حلقة وصل بين المصرف المركزي والمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية يستطيع المصرف المركزي من خلالها كراسم للسياسة النقدية من أن يتحكم بالأهداف النهائية لهذه السياسة، ولذلك اتسمت السياسة النقدية في المرحلة السابقة بالاعتماد بشكل أساسي على أداة سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية وغاب عن الاستخدام بقية الأدوات الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-7) عرض النقود:

Money Supply

يقصد بعرض النقود: مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أ يأنّه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة.وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزاً واسعاً من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض النقود يعد بمثابة دينٍ على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنّه يشكل التزاماً عليها وحقاً لحائزيه للتصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم.

ويقسم عرض النقد إلى أنواع عديدة هي:

أ- ***عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):*** **The Narrow definition of Money**

يقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى نقود الودائع المصرفية تحت الطلب (الودائع الجارية).

ب- ***عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):*** **Broader Measure of Money**

وهو مفهوم لعرض النقد أوسع من المفهوم السابق M1 إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أي انه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا إليه الودائع غير الجارية (شبه النقود) كالودائع الادخارية والودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي.

ت- ***عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) :***

يشمل هذا النوع الودائع التي تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مصارف الادخار والإقراض) والتي تزيد آجالها عن سنتين. فعلى سبيل المثال جرى تصنيف الودائع الطويلة الأجل واتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية لأجل والصادرة عن مصارف الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مكونات عرض النقد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالمعنى الأوسع M3، بالمقابل فان معظم الدول المتقدمة الأخرى تدرج هذه الودائع ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع M2 .

ث- السيولة العامة للاقتصاد: Liquidity

ويقصد بها عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 مضافاً إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.

ويتحدد سعر الصرف الحر أو المعوم وفقاً لنظرية الأثمان في النظرية الاقتصادية على ضوء تقاطع منحنى عرض العملة مع منحنى الطلب عليها حاله كحال أي سلعة أخرى.

ووفقاً لذلك يتأثر سعر الصرف بشكل عام بعرض النقود، فقد كان الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقود بأنّ هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه. وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثيرعلى المستوى العام للأسعار إلا أنّه ليس بالشكل الذي تصوره الكلاسيك.

وفي سورية يؤخذ بالتعريف الضيق للعرض النقدي (الكتلة النقدية) المتمثلة بالودائع تحت الطلب المودعة لدى المصارف والنقد المتداول خارج المصارف والخزينة.[24]

والجدير بالذكر أن نمو الكتلة النقدية يجب أن ينسجم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي فإذا نمت الكتلة النقدية بمعدل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي أدى ذلك إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي زيادة نمو الطلب الفعّال على السلع والخدمات بمقدار يزيد عن نمو السلع والخدمات و لاسيما في بلد مثل سورية حيث لا يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدماتبل إنّ أسس إصدار النقد يجب أن تتناسب طرداً مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي،وتتناسب عكساً مع سرعة تداول النقود، وذلك بموجب القانون الآتي:[25]

[24] – د: جمعة، محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص141.

[25] – د: كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص115.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\text{كمية النقود (الكتلة النقدية)} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال سنة}}{\text{سرعة تداول النقود}}$$

إذا فرضنا أن سورية أنتجت من السلع والخدمات في عام2000 بحدود 800 مليار ل.س وأن سرعة التداول النقدي سنوياً بلغت /5/ مرات فما هو حجم النقد المصدر؟

حجم النقد = 800 /5 = 160 مليار ل.س.وا ٍذا فرضنا أن الناتج قد ازداد إلى 1000 مليار ل.س في عام 2001 مع بقاء سرعة التداول عند نفس القيمة/5/ مرات فإن حجم النقد المصدر سوف يصبح:

حجم النقد = 1000/5 = 200 مليار لهس هذا يكافئ أن ّ حجم النقد الواجب إصداره هذا العام = 200 مليار ل.س (حاجة السوق من النقد لهذا العام) – 160 مليار ل.س (ما تم إصداره في العام الماضي) = 40 مليار ل.س.

أي يجب أن تصدر السلطات النقدية ما قيمته/40/ مليار ل.س فقط لأن هناك /160/ مليار ل.س موجودة في السوق من العامالماضي، وا ٍذا فرضنا أن كل من الناتج المحلي الإجمالي وسرعة تداول النقود حافظا على نفس القيمة، فإن حجم النقد المصدر يجب أن يبقى نفسه ولا تصدر السلطات النقدية هنا أي مبلغ من النقود.

والسؤال المفترض ماذا لو أصدرت السلطات النقدية مبالغ أكثر أو اقل من الواجب إصدارها ؟

في حال زيادة الإصدار النقدي يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي يزداد الطلب الفع ّال عن العرض من السلع والخدمات ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم نتيجة عدم مقدرة الاقتصاد على تلبية الزيادة في الطلب على السلع والخدمات بشكل كامل، لاسيما إذا كان هذا الاقتصاد لا يملك جهاز إنتاجي مرن. أما إذا خفضت السلطات النقدية إصدار النقد عن ما يجب إصداره فيعمل ذلك على تخفيضالطلب الفع ّال على السلع والخدمات، الأمر الذي يسهم في نشوء الكساد والجمود وانخفاض المستوى العام للأسعار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–ز)عرض النقود والتضخم **(بمليارات الليرات السورية)**

العام	عرض النقود M2	معدل التضخم التراكمي[26] % i	متوسط عرض النقود M2	متوسط معدل التضخم % i	$M2 - \overline{M2}$	$(I-\bar{I})$	$(M2 - \overline{M2})(I-\bar{I})$	$(M2 - \overline{M2})2$	$(I-\bar{I})2$	قيمة المتغير B
1991	198,5	%2	638,9	%57	440,4-	0,6-	243,2	193944,1	0,3	0,0007
1992	217,1	%18	638,9	%57	421,7-	0,4-	166,1	177864,5	0,2	
1993	258,6	%26	638,9	%57	380,3-	0,3-	118,7	144631,0	0,1	
1994	290,2	%39	638,9	%57	348,7-	0,2-	65,2	121583,2	0,0	
1995	316,7	%44	638,9	%57	322,1-	0,1-	42,6	103757,4	0,0	
1996	348,6	%56	638,9	%57	290,3-	0,0	3,6	84264,2	0,0	
1997	377,8	%59	638,9	%57	261,1-	0,0	4,3-	68175,2	0,0	
1998	417,5	%58	638,9	%57	221,4-	0,0	0,9-	48997,5	0,0	
1999	473,5	%55	638,9	%57	165,4-	0,0	4,5	27341,9	0,0	
2000	586,2	%54	638,9	%57	52,7-	0,0	1,8	2776,3	0,0	
2001	730,4	%55	638,9	%57	91,5	0,0	1,9-	8379,6	0,0	
2002	865,4	%56	638,9	%57	226,5	0,0	2,6-	51306,4	0,0	
2003	935,7	%68	638,9	%57	296,9	0,1	31,1	88133,1	0,0	
2004	1059,4	%75	638,9	%57	420,5	0,2	73,5	176827,9	0,0	
2005	1185,4	%88	638,9	%57	546,5	0,3	166,4	298685,3	0,1	
2006	1283,6	%107	638,9	%57	644,8	0,5	317,8	415705,3	0,2	
2007	1316,2	%116	638,9	%57	677,3	0,6	396,9	458759,8	0,3	
∑	10860,5	%977	10860,5	%977	0,0	0,0	1621,7	2471132,9	1,3	
المتوسط الحسابي	638,9	%57	638,9	%57	0,0	0,0	95,4	145360,8	0,1	

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

طريقة احتساب معامل الارتباط بين معدل التضخم وعرض النقود [27]

وإذا ما انطلقنا من أنّ :

$$\overline{Y} = \alpha + \beta \bar{X}$$

بحيث أنّ : $\overline{Y}$: المتغير التابع وتمثل هنا (معدل التضخم)

$\overline{X}$: المتغير المستقل (عرض النقود)

[26] – معدل التضخم حسب من قبل الطالب على أساس تراكمي بالاعتماد على سنة الأساس عام 1990.

[27]- تم التأكد من النتائج باستخدام تقنيات برنامج مايكروسوفت إكسل من قائمة بيانات– دالة تحليل البيانات (Data analysis)- correlation.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

α: ثابت

: α = average(I) − β * average(M2)

= **0,57 − (0,0007*638,9)**

α = 0,123

$\overline{Y}$ = 0,123− 0,0007$\overline{X}$

معامل الارتباط = β (الانحراف المعياري لـ M2 / الانحراف المعياري لـ (I))

حيثُ نّ : M2 : عرض النقود.

I: معدل التضخم

R: معامل الارتباط

الانحراف المعياري لـ (M2).....$\sqrt{1/n*\sum(M2 -\overline{M2})^2}$

= $\sqrt{1/17(2471133)}$ =8,15

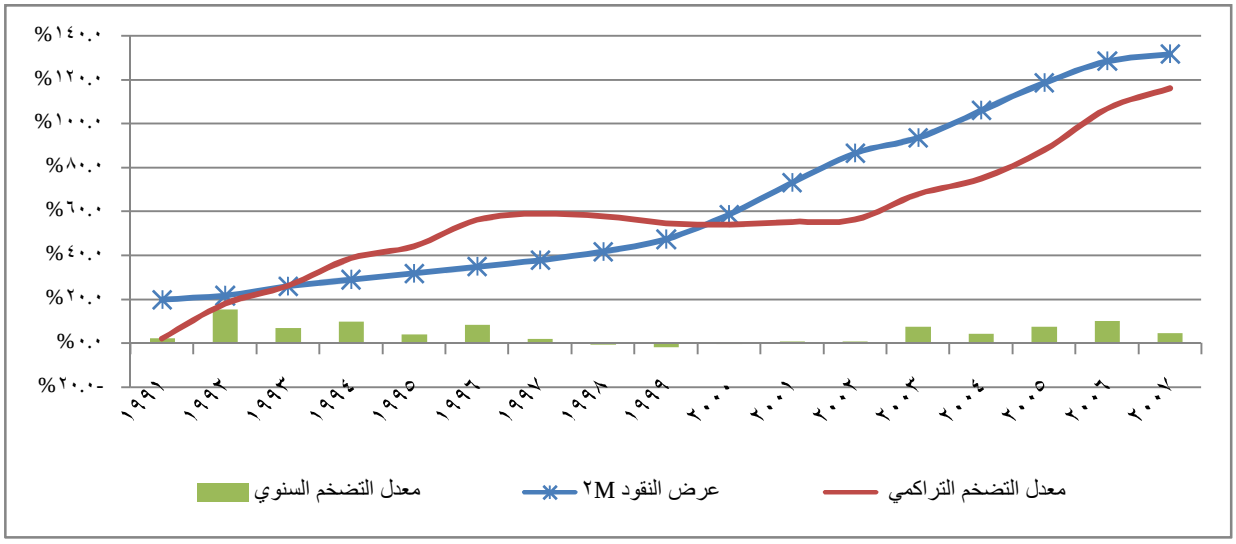
الانحراف المعياري لـ (I).....$\sqrt{1/n*\sum(I-\bar{I})^2}$

=$\sqrt{1/17(0,977)}$ = 3,81

R = β ($\sqrt{1/n*\sum(M2 -\overline{M2})^2}$) / ($\sqrt{1/n*\sum(I-\bar{I})^2}$)

R = +0,89

الشكل البياني رقم (3– ص) العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ بشكل عام أنّ هناك علاقة قوية بين عرض النقود ومعدل التضخم التراكمي تظهر جلياً من خلال الشكل البياني رقم (3– ص) وبالمقابل يلاحظ عدم وجود علاقة واضحة بين عرض النقود ومعدل التضخم السنوي،وإذا أخذنا علاقة الارتباط بين المتغيرين بالاعتماد على مصفوفة معامل الارتباط في /الجدول رقم (3– ث) الصفحة(108)/ حيث تم أخذ العلاقة بين معدل التضخم السنوي وعرض النقود (M2) خلال الفترة (1991–2007) نجد أنه يبلغ (–0,05) **أي أن هناك علاقة ضعيفة جداً بين المتغيرين، وبالمقابل وبغرض إظهار أثر عرض النقود على معدلات التضخم بشكل تراكمي نظراً لأن أثر عرض النقود قد لا يظهر خلال عام واحد بل قد يمتد لأكثر من عام أو ما يعرف بعامل التأخر الزمني لانتقال الأثر /Lag/**، لذلك وبالاعتماد على بيانات الجدول المذكور**نجد أنّ معامل الارتباط = 0,89 حيث تعبر قيمة معامل الارتباط عن علاقة متينة جداً بين المتغيرين المذكورين، وهي موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم التراكمي، ما يعني أنه كلما ازداد (انخفض) عرض النقود ارتفع (انخفض) معدل التضخم التراكمي، نستنتج أنه كان لزيادة عرض النقود أثر كبير في ارتفاع معدل التضخم التراكمي خلال الفترة المدروسة (1991 – 2007)** حيث أن زيادة عرض النقود إذا لم تكن مترافقة مع نمو موازٍ للناتج المحلي الإجمالي فسوف تؤدي إلى تخلف العرض (غير المرن) عن تلبية الطلب المتزايد إثر زيادة عرض النقود ما يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم ويحدث هذا بشكل خاص عندما تعمد الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام أو إصدار نقدي جديد دون أن يقابل هذه الزيادة في عرض النقود زيادة موازية في الإنتاج، أي سياسة التمويل بالعجز المتبعة لتمويل العجز في الموازنة.

ولتفسير طبيعة العلاقة بشكل أكبر يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى مابين الأعوام (1993–2000):**

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3– ص) في هذه المرحلة تجاوز الخط البياني لمعدل التضخم التراكمي للخط البياني لعرض النقود واتخذ شكلاً محدباً للأعلى بعكس منحني عرض النقود واستمر على هذا المنحى حتى نهاية عام 2002،**وإذا أخذنا معامل الارتباط للفترة المذكورة نجد أنّه يبلغ 0,65< 0,7 هذا يعني أن هناك علاقة مقبولة مابين المتغيرين**،أي أنّ معدل التضخم يتأثر بعامل عرض النقود بنسبة 65% ويتأثر معدل التضخم بنسبة 35% من جراء عوامل أخرى لا علاقة لها بعرض النقود وهذه العوامل الأخرى

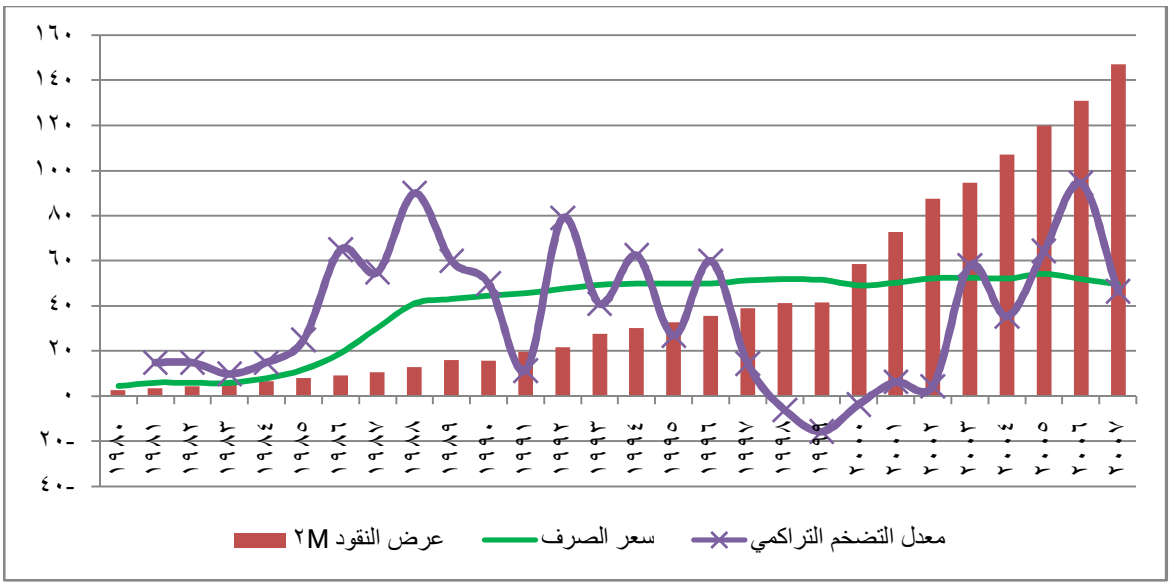
PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دخلت وكان لها تأثير مكمل على معدل التضخم ومن هذه العوامل هي عجز الميزان التجاري خلال نفس الفترة (1993– 2000)، وقد كان لتدني معدل التضخم أثر في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات صفرية خلال الأعوام (1999–2001)، فقد بلغ معدل نمو الناتج –3,6% عام 1999، و0,6% عام 2000، وبلغ معدل التضخم –2% عام 1999 و–0,4% عام 2000 و 0,8% عام 2001 لاحظ /الجدول (3– غ) الصفحة (175)/.

- **المرحلة الثانية مابين الأعوام (2000 – 2007):**

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم(3– ض)أن ّ هناك ارتباطاً قوياً مابين معدل التضخم التراكمي وعرض النقود خلال هذه الفترة، وتتضح متانة العلاقة أكثر بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0,94 > 0,90أي أن ّ العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم التراكمي متينة جداً خلال الفترة المذكورة، وبمعنى أخر فقد كان لعرض النقود الدور الرئيسِ أي بنسبة 94% في التأثير على معدل التضخم، وهناك عوامل أخر ى غير معروفة تؤثر بما نسبته 6% في معدل التضخم في سورية، يمكن أن تعود إلى انخفاض في جانب العرض ولعوامل أخرى غير معروفة.

الشكل البياني رقم (3– ض) العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم وعرض النقود



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يمكن القول بشكل عام أن هناك علاقة مقبولة إلى حدٍ ما بين عرض النقود وسعر صرف الليرة(الشكل البياني (3–ض))، والبرهان على ذلك هو قيمة معامل الارتباط عن الفترة (1980–2007) والبالغة (0,62)، ولبيان طبيعة وأسباب هذه العلاقة يمكن تقسيم الدراسة إلى مرحلتين على الشكل الآتي:

أ- **المرحلة الأولى (1980–1999):** يبدو من خلال الشكل البياني السابق أن هناك اتساق في النمو بين عرض النقود وسعر الصرف خلال هذه المرحلة، **ويتضح ذلك من خلال معامل الارتباط بين المتغيرين عن هذه الفترة الذي يبلغ (0,82) وهذا يشير إلى علاقة قوية بين المتغيرين،ونستدل على أنّه كان لزيادة عرض النقود أثر كبير على ارتفاع سعر صرف الليرة السورية (كقيمة عددية) وتدهور قيمتها خلال الفترة المذكورة**، ويعبر عن ذلك أنه كلما ازداد (انخفض) عرض النقود ازداد (انخفض) سعر صرف الليرة السورية (كقيمة عددية)وهذا طبيعي لأن زيادة عرض النقود تسهم في زيادة نمو الطلب الفعّال أمام عرض محلي محدود؛ نظراً لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتفاقم معدلات التضخم والنتيجة النهائية تدهور قيمة الليرة السورية.

ب- **المرحلة الثانية (1999–2007):** تميزت هذه المرحلة بنمو حاد في عرض النقود وتحديداً منذ عام 2000، وجاء هذا النمو بعد مرحلة الركود وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ معدل نمو الناتج –3,6% عام 1999، و0,6% عام 2000، حيث أدت الزيادة في نمو العرض النقدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغ معدل النمو 6,7% في عام 2004، و6,3% عام 2007، وبالمقابل أدت في نفس الوقت إلى تفاقم معدلات التضخم كضريبة للنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ سعر الصرف على مستويات متقاربة مع بعض التذبذبات الحادة في الفترة (2005–2006) نتيجة أسباب وضغوط سياسية خارجية على سورية بالدرجة الأولى، **ومن جهة أخرى يدل مؤشر معامل الارتباط خلال الفترة (1999–2007) على ضعف العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف حيث بلغ 0,30، وفي نفس الوقت أسهم نمو العرض النقدي وتفاقم معدلات التضخم في إضعاف القوة الشرائية لليرة السورية رغم تحسن سعر صرف الليرة الاسمي من حوالي 54 ل.س أمام الدولار عام 2005 إلى حوالي 49,9 ل.س عام 2007وا إلى حوالي 46,49 ل.س عام 2008 فقد بلغ معدل التضخم 7,4% عام 2005 وارتفع من 4,5% عام 2007وا إلى حوالي 15,6% عام 2008.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن ناحية أخرى يمثل الحفاظ على معدل نمو للكتلة النقدية متقارب ويتناسب مع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي،الهدف الرئيسِ للسياسة النقدية بنظر النقديين. وتنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت يتراوح بين (3% – 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، **ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج تثبيت نمو العرض النقدي هي:** [28]

أ-يحو ْل دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.

ب-إنّ زيادة عرض النقود بمعدل ثابت توفر الفرصة للسياسة النقدية كي تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

ت- يساعد هذا الاستهداف لنمو كمية النقد على استقرار مستوى الأسعار في الأجل الطويل.

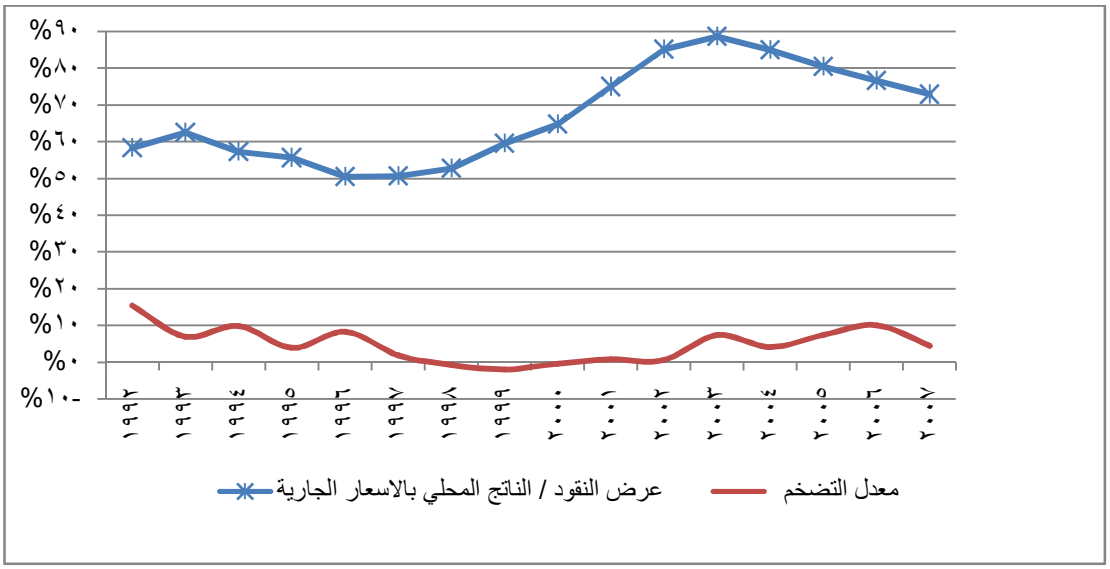
خلاصة القول أنّه كان هناك علاقة قوية بين عرض النقود وسعر الصرف خلال فترتي الثمانينات والتسعينات، بينما اتسمت العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة(2000- 2008) بالضعف، حيث أنّه على الرغم من الزيادة الكبيرة في العرض النقدي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية خلال الفترة الأخيرة، إلا أنّه ترافق ذلك مع تحسن سعر الصرف الاسمي لليرة السورية، ويمكن أن يعزى هذا التحسن نتيجةً للإجراءات المتواصلة التي قام بها مصرف سورية المركزي لضبط سوق الصرف وتنظيمها بشكل قلل من التذبذبات التي كانت تعاني منها، نتيجة إحياء الدور البارز المناط به كسلطة نقدية مسؤولة عن إدارة السوق النقدية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3- س) والشكل البياني رقم (3- ط) نمو عرض النقود منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسب مختلفة خلال الفترة (1992 – 2006) فقد بلغ عرض النقود أدنى نسبة 50% من الناتج عام 1996، وبلغ أعلى نسبة 88% عام 2003. بينما يجب أن يشكل عرض النقود نسب متقاربة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى يجب أن ينمو عرض النقود بشكل موازٍ لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

[28] –كمال،محمد يوسف1996، " **السياسة النقدية المصرفية والإسلامية** " دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ص95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3– ط)مقارنة بين معدل التضخم ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي



ويمكننا أن نرى بوضوح العلاقة بين معدل نمو عرض النقود ومعدل النمو الاقتصادي من خلال النظر إلى الجدول رقم (3– س) والشكل البياني رقم (3– ظ) – الصفحة /147/ فنلاحظ متانة هذه العلاقة بينهما في الفترة (1991 – 1996)، حيث بلغ معامل الارتباط 92%أي أن العلاقة متينة بين هذين المؤشرين وا ٍيجابية، فكلما ازداد معدل نمو عرض النقود ازداد معه معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، كما نلاحظ أن معدل نمو عرض النقود أعلى من معدل النمو الاقتصادي وهذا يعني أن زيادة نمو عرض النقود تدفع بالنمو الاقتصادي للارتفاع ولكن بنفس الوقت يدفع بمعدل التضخم للارتفاع وهذا يبرهن على صحة المقولة التي تقول "**أن التضخم هو الضريبة التي يدفعها الاقتصاد من أجل النمو**"، بينما تتباعد العلاقة بين المؤشرين في الفترة (1996 – 2007) حيث بلغ معامل الارتباط 0.15% ما يدل على علاقة ضعيفة جداً بين المتغيرين في تلك الفترة،علماً أنّه تم أخذ معدل التضخم بشكل سنوي.

وعليه يجب على السلطات النقدية أن تستهدف معدلات من التضخم عن طريق تحقيق نمو معين لعرض النقود يوازي نمو الناتج المحلي بشكل مدروس ويلبي متطلبات الاقتصاد الوطني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–س) عرض النقود والناتج المحلي والتضخم (الأرقام بمليارات الليرات السورية)

العام	عرض النقود M2	الناتج بالأسعار الجارية	عرض النقود / الناتج المحلي بالأسعار الجارية	معدل تغير عرض النقود	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	معدل التضخم
1991	198,5	-	-	21%	11%	2,3%
1992	217,1	371,6	58%	17%	10%	15,5%
1993	258,6	413,8	62%	22%	12%	6,9%
1994	290,2	506,1	57%	8%	8%	9,9%
1995	316,7	569,3	56%	8%	6%	3,9%
1996	348,6	690,9	50%	9%	5%	8,3%
1997	377,8	745,6	51%	8%	1%	1,8%
1998	417,5	790,4	53%	11%	9%	-0,8%
1999	488,5	819,1	60%	12,2%	-3,6%	-2,0%
2000	586,2	903,9	65%	20%	0,6%	-0,4%
2001	730,4	974	75%	25%	6,8%	0,8%
2002	865,4	1016,5	85%	18%	5,9%	0,6%
2003	946,8	1067,3	89%	8%	1,1%	7,4%
2004	1073,6	1263,1	85%	13%	6,7%	4,2%
2005	1200,7	1490,8	81%	12%	4,5%	7,4%
2006	1310,7	1708,7	77%	8%	5,1%	10,0%
2007	1472,6	2019,8	73%	11%	6,6%	4,5%

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

من أجل رؤية تأثير السوق السلعية في ارتفاع معدلات التضخم سيتم استبعاد تأثير السوق النقدية مبدئياً، أي لرؤية هل أنّ التضخم نتج عن ارتفاع في مستوى الأسعار السلعية أم لا؟

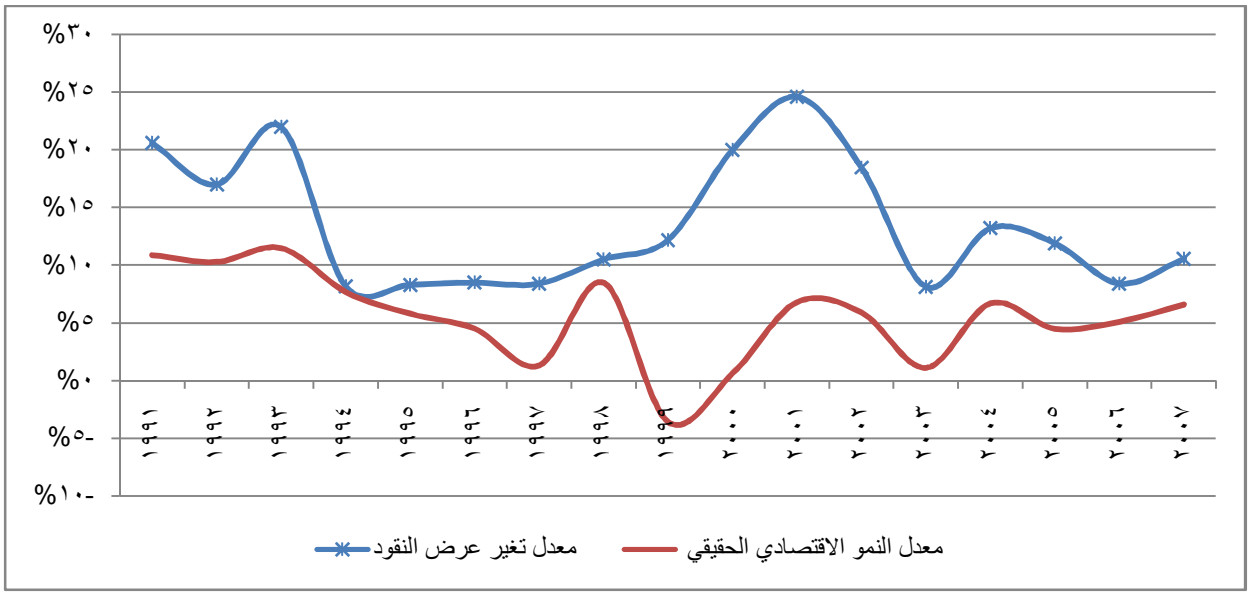
يمكن رؤية ذلك بشكل خاص من خلال الارتفاع الحاد في أسعار العقارات وفي المنتجات الغذائية لاسيما في الفترة (2003– 2008) **وتعزى هذا الارتفاعات في أسعار العقارات إلى تدفق أعداد كبيرة من العراقيين واللبنانيين إثر الحرب الأمريكية على العراق والحرب الإسرائيلية على لبنان وزيادة الطلب على العقارات ما شكل ضغوط كبيرة على سوق العقارات، لاسيما أنّ هذه السوق كانت تعاني من عدم المرونة، وكان هناك في الأصل ضغط في الطلب على مواد البناء (الأسمنت – الحديد ...) التي ارتفعت أسعارها أيضاً ، أما بالنسبة لارتفاع السلع الغذائية فإنّه يعود بشكل كبير إلى استغلال الحلقات الوسطية بين المنتجين والمستهلكين حيث يقوم المنتج أو المزارع ببيع السلعة في حدود التكلفة، ويقوم الوسيط أو التاجر بتضخيم قيمة هذه السلعة إلى أضعاف قيمتها رغم عدم وجود قيمة مضافة فيما يقدمه من خدمة نقل وتصل إلى**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستهلك بأسعار باهظة، ويضاف إلى ذلك العوامل الموسمية التي تؤثر بدورها على ارتفاع أسعار السلع.

وا ٍذا تم أخذ تأثير السوق النقدية على ارتفاع معدلات التضخم نلاحظ أنه كان للتخفيض المتكرر لأسعار الفائدة وقعاً بالغ الأثر على تخلخل التوازن بين السوق السلعية والنقدية فقد كان من شأن هذه الإجراءات ضخ كمية كبيرة من النقود من جراء سحبها من المصارف نتيجة انخفاض العائد عليها وتوظيفها في السوق العقارية وفي قنوات الربح الأكبر مثل المضاربة على العملة وتوظيف هذه الأموال في المصارف الأجنبية وغيرها، علاوة على ذلك فإن تدفق أعداد كبيرة من العراقيين إثر الحرب على العراق كان مترافقاً مع الطلب الكبير والفعال من قبلهم بسبب ضخامة الكتلة النقدية التي اصطحبوها معهم من بلدهم، كل هذا أسهم في تفاقم معدلات التضخم في سورية، **وبالتالي تناغمت كل من السوق النقدية والسلعية وعملتا على زيادة الضغوط التضخمية.**

الشكل البياني رقم (3– ظ) معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو النقود

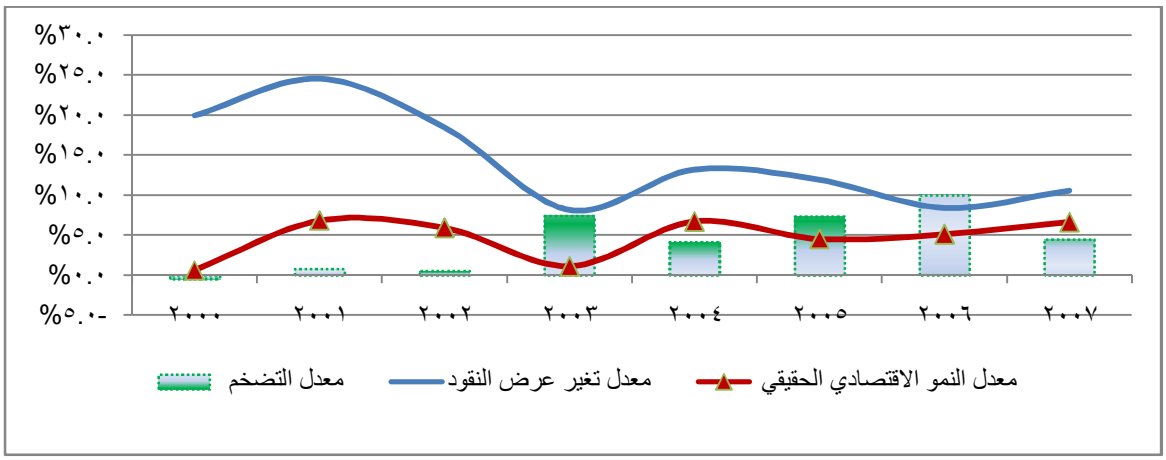


نلاحظ عندما انخفض معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (1993 – 2000) وبشكل حاد في عام 1994فقد انخفض إثر ذلك معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي مسجلاً معدلاً سالباً عام 1999 وتكرر نفس السيناريو عام 2003، **فالمغالاة بكبح جماح التضخم والوصول إلى معدلات سالبة من التضخم تسهم بخنق الاقتصاد وتشل عملية النمو الاقتصادي، فعملية النمو والتنمية تحتاج إلى شيء من التضخم عن طريق ضخ مدروس لكميات من النقود بما يواكب**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نمو الناتج، وذلك ضمن إستراتيجية استهداف معدل مناسب للتضخم حيث تتراوح المعدلات المثلى له بين (2% –3%).

الشكل البياني رقم (3– ع) معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو عرض النقود والتضخم



إذا نظرنا إلى العلاقة بين معدل نمو عرض النقود ومعدل التضخم من خلال الشكل البياني السابق نجد أنه لا يوجد علاقة واضحة بينهما خلال الفترة (2000 – 2007) ولكن إذا جزّأنا الدراسة نجد أن معامل الارتباط بينهما خلال الفترة المذكورة يبلغ –88% ما يشير إلى علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، أي كلما ازداد معدل عرض النقود انخفض معدل التضخم ويمكن تفسير ذلك من خلال الإجابة على التساؤلين الآتيين:

أ- **<u>هل تأثير عرض النقود ليس سنوي بل تأثير تراكمي يظهر تأثيره بعد فترة زمنية ؟</u>**

- **للإجابة على هذا السؤال يجب البحث عن علاقة بين معدل نمو عرض النقود ومعدل النمو الاقتصادي وإذا أخذنا معامل الارتباط بينهما نجد أنه يبلغ 14% أي أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً**، وبالمقابل نلاحظ من خلال الشكل رقم (3–ع) تناسق وتناغم بين المنحنيين البيانيين لكل من عرض النقود والنمو الاقتصادي ونجد أنّ منحنى عرض النقود يسبق منحنى النمو الاقتصادي بفترة زمنية وجيزة أي أنّ تأثير عرض النقود في معدلات التضخم يظهر بعد تأخر زمني معين.

لذا نستنتج أنّ تأثير عرض النقود على معدل التضخم ليس سنوي بل تأثير تراكمي يظهر بعد أكثر من سنة بما يسمى عامل التأخر الزمني لانتقال الأثر /Lag/، والدليل على ذلك هو العلاقة المتينة بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط بين عرض النقود ومعدل التضخم التراكمي لسنة الأساس 1990 لنفس الفترة (2000 –

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

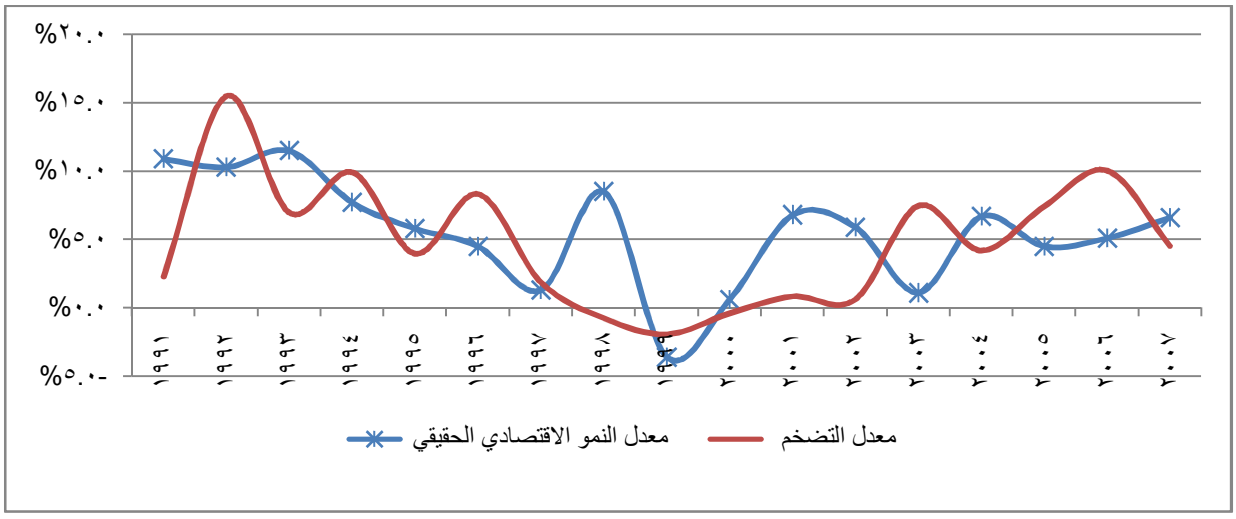
2007) ما نسبته 95% وبلغ نسبة 90% للفترة (1991 – 2007) لنفس سنة الأساس.

ب- <u>المبالغ الضخمة التي اصطحبها المواطنين العراقيين معهم في أعقاب الحرب على العراق منذ علم 2003؟</u>

- أدى الإنفاق الكبير من قبل الأعداد الهائلة من العراقيين اللاجئين إلى سورية وما له من أثر أولي على زيادة الطلب الكلي وما كان لهذا الطلب من بالغ الأثر على ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات، حيث زاد عدد هؤلاء اللاجئين بنسبة 60% عام 2006 ليصل إلى أكثر من مليون ونصف مواطن (8% من عدد سكان سورية) الأمر الذي شكل عامل ضغط على العرض المحلي وبالتالي تفاقم مستويات الأسعار.[29]

كما لايمكن أن نتجاهل **الأثر السلعي** على ارتفاع معدلات التضخم (كما تمت الإشارة سابقاً) لاسيما خلال الفترة الأخيرة (2008-2009) حيث وصل معدل التضخم إلى 15,6% عام 2008نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً .

الشكل البياني رقم (3- غ) معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم

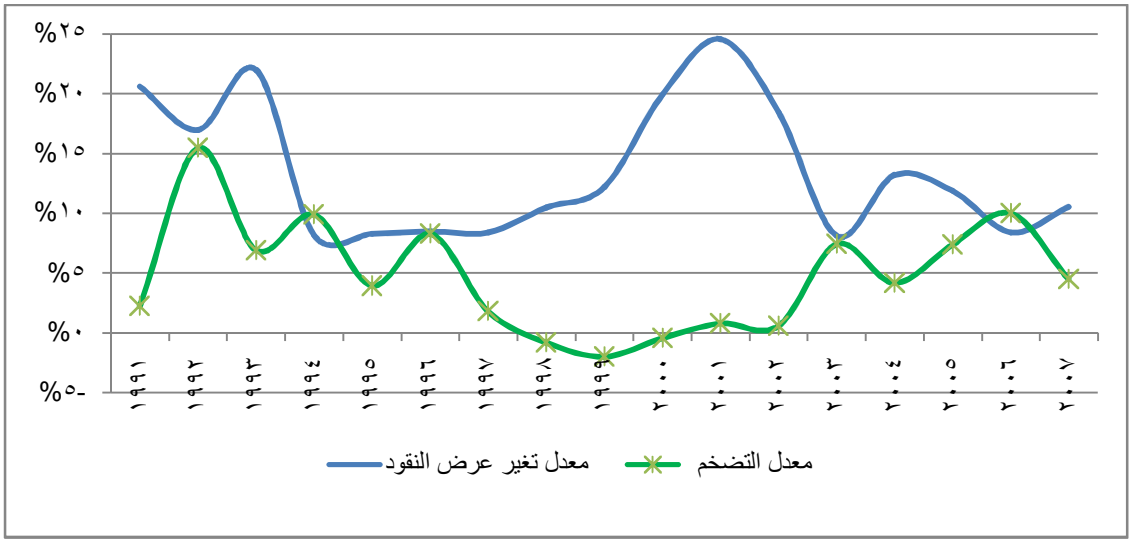


[29] - تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، 2007، عن مشاورات المادة الرابعة، صندوق النقد الدولي، ص9- بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نستنتج من كل ما سبق أنه كان لعرض النقود دوراً رئيسياً بارزاً في نشوء وتفاقم معدلات التضخم خلال الفترة (1991 – 2007)، وهذا دليل دامغ على ضرورة استهداف الكتلة النقدية في سورية كهدف وسيط لاستهداف التضخم، وبالتالي المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية كهدف وسيط مادمنا نربط سعر الصرف أمام سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار هامش الحرية التي تعطيه السلطات النقدية لهذا السعر بالتذبذب حول قيم معينة بهدف مواكبة سعر الصرف الخارجي، بغية المحافظة على وجود سعر صرف وحيد وعدم نشوء سوق سوداء أو موازية، وما للأمر من عواقب يمكن أن ترتد على استقرار الأسعار وعلى سياسة سعر الصرف كسياسة تهدف لاستقرار الأسعار.

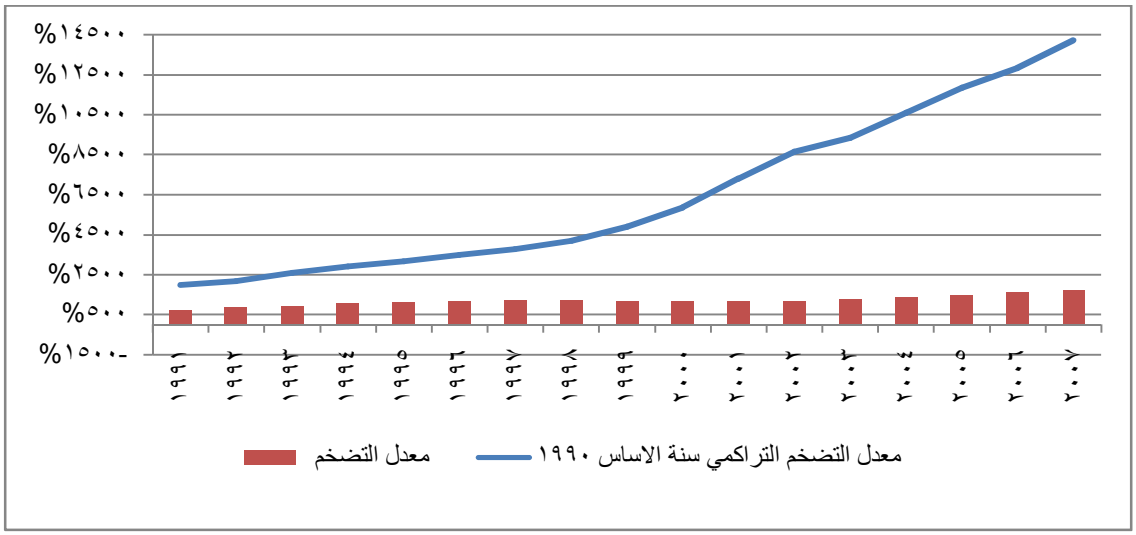
الشكل البياني رقم (3– ف) معدل نمو عرض النقود والتضخم



قد يؤثر سعر الصرف أيضاً على العرض الكلي(َ ع أَو من دون تأخر)، لأن تكاليف الإنتاج قد تعتمد على كلفة المدخلاتلوسّ يطة المستوردة، بينما قد تعتمد الأجور الاسمية على التغيرات (الفعلية أَو المتوقّعة) في سعر المواد الاستهلاكية والتي كان سببها تغيرات سعر الصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3– ق) مقارنة بين معدل التضخم السنوي والتراكمي



نلاحظ من خلال الشكل البياني السابقأنّه تولّد لدينا في كل عام جديد معدل تضخم إضافي خلال الفترة (1991–2007) لنحصل في النهاية على منحنى تراكمي متصاعد يعبر عن التفاقم السنوي لمعدلات التضخم التي بدورها ساهمت بتآكل قيمة الليرة السورية، هذا على الرغم من الاستقرار النسبي الذي بدا يرافق سعر الصرف الاسمي خلال هذه الفترة.

ويتأثر سعر الصرف بتفاضل معدلات الفائدة، والاضطرابات الأجنبية، وتوقّعات أسعار الصرف المستقبلية والخطر الرئيس يعتمد على العوامل المحلية، مثل حجم الدين الوطني (الدين العام)أَو درجة مصداقية استهدف التضخم. حيثيعدّ سعر الصرف عامل مهم في استهداف التضخم في الاقتصاد المفتوح في كلا الحالتين:

- **انتقال تأثير التغييرات في أسعار الفائدة.**
- **انتقال الاضطرابات المختلفة.**

لأن الصدمات الخارجية تنتقل إلى الاقتصاد من خلال سعر الصرف، كمايُؤثّر سعر الصرف فيتضخم أسعار المواد الاستهلاكية. [30]

[30]- Agenor, Pierre-Richard ,the same of previous resource , page15-18.

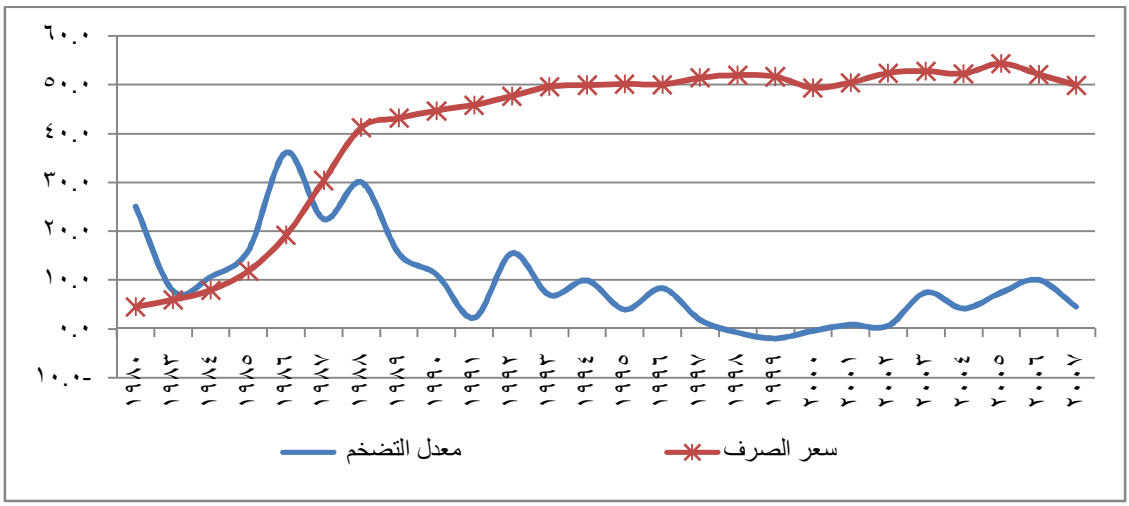
PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-8) معدلات التضخم: Ratios of Inflation

يوجد علاقة وثيقة بين التضخم وسعر الصرف فارتفاع معدلات التضخم في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها، الأمر الذي يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف، كما يمكن أن يكون منشأ التضخم خارجياً الأمر الذي يعمل على إضعاف القيمة الخارجية للعملة المحلية، وبالتالي يؤثر ارتفاع معدل التضخم سواء أكان ذو منشأ داخلي أو خارجي على قيمة الليرة السورية، وتلجأ الدولة عموماً إلى اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بوساطة سلطاتها النقدية والمالية للحد من تفاقم معدلات التضخم.

يظهر الجدول رقم (3- غ)- الصفحة (149) تطور معدلات التضخم وأسعار صرف الليرة السورية خلال فترة تمتد لمدة تقارب الثلاثة عقود، حيث نلاحظ تراجع معدلات التضخم في العقد الأخير وتحديداً منذ عام 1997 وحتى عام 2007حيث مرّ الاقتصاد السوري بموجات تضخم حادة وموجعة للاقتصاد خلال الفترة (1980 – 2007) كما عانى الاقتصاد من تفاقم حاد في معدلات التضخم في عام 2008 بلغ 15,6% متأثراً بموجات التضخم العالمية. وفي عقد الثمانينات وصل معدل التضخم السنوي عام 1980 إلى25%وا إلى 36% عام 1986 وبلغ نسبة 30% عام 1988، وقد كان لذلك الأثر البالغ في تدهور قيمة الليرة السورية فقد انخفضت قيمة الليرة من 7,9 ل.س لكل دولار أمريكي عام 1985إلى 11,8ل.س عام 1986،وا إلى 30,4 ل.س عام 1987وا إلى 41,2 عام 1988.

الشكل البياني رقم (3- ك) سعر الصرف ومعدل التضخم



PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم(3- ك) الانخفاض الحاد لسعر صرف الليرة وبالتالي انخفاض قيمتها أمام الدولار الأمريكي نتيجة التذبذب الكبير الحاصل في معدلات التضخم، حيث فقدت الليرة السورية 921% من قيمتها منذ عام 1980 إلى 1991 أ ي فقد ت أكثر من تسع أمثال قيمتها خلال عقد الثمانينات فقط. ما شكل أزمات كارثية على الوضع الاقتصادي في سورية وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال، **ورغم استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي لضبط المستوى العام للأسعار وكبح جماح التضخم، إلا أنها لم تفلح السلطات النقدية دائماً في تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث يتضح هنا التأثير البالغ لتذبذب سعر الصرف على تفاقم معدلات التضخم (الجدول رقم (3- ش)). *وتجدر الإشارة إلى أنّ مسار معدلات التضخم أخذ خلال الفترة المدروسة منحى متناقص، على عكس مسار سعر صرف الليرة (كقيمة عددية) الذي أخذ منحى متزايد، ويمكن تفسير ذلك بأن الاختلالات التي عانت منها الليرة السورية في فترة الثمانينات كانت وراء ارتفاع معدل التضخم آنذاك، بينما أدت سياسة استقرار سعر صرف الليرة خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة إلى انخفاض واستقرار معدلات التضخم.***

نتيجةً للارتفاع الحاد الذي شهدته معدلات التضخم وبشكل خاص خلال فترة الثمانينات، تنبهت السلطات النقدية إلى ضرورة إتباع سياسة استهداف التضخم نظراً لخطورة تفاقم معدلات التضخم على قيمة الليرة السورية بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام، حيث تعمل السلطات النقدية ممثلةً بمجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بإتباع سياسة نقدية تستهدف معدلات تضخم ضمن حدود مقبولة، وتستهدف نمو الكتلة النقدية واستقرار سعر الصرف كهدف وسيط لاستقرار المستوى العام الأسعار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3–ش) تطور معدلات التضخم السنوية وأسعار الصرف في سورية خلال الفترة (1980 – 2007)

العام	سعر الصرف في أسواق الدول المجاورة	معدل التضخم السنوي	معدل التضخم التراكمي 100= 1980	نسبة انخفاض قيمة الليرة 100= 1980
1980	4,5	%25,0	%67	-
1983	5,9	%7,7	%133	%31
1984	7,9	%10,7	%158	%76
1985	11,8	%16,1	%200	%163
1986	19,2	%36,1	%36	%327
1987	30,4	%22,4	%400	%577
1988	41,2	%30,0	%550	%818
1989	43,2	%15,4	%650	%861
1990	44,7	%11,1	%733	%895
1991	45,9	%2,3	%752	%921
1992	47,7	%15,5	%884	%962
1993	49,6	%6,9	%952	%1005
1994	50,0	%9,9	%1056	%1013
1995	50,1	%3,9	%1102	%1017
1996	50,1	%8,3	%1202	%1015
1997	51,4	%1,8	%1226	%1045
1998	52,0	%0,8-	%1215	%1058
1999	51,7	%2,0-	%1190	%1051
2000	49,4	%0,4-	%1184	%1000
2001	50,4	%0,8	%1195	%1023
2002	52,4	%0,6	%1203	%1067
2003	52,8	%7,4	%1300	%1075
2004	52,3	%4,2	%1358	%1064
2005	54,3	%7,4	%1466	%1110
2006	52,1	%10,0	%1623	%1061
2007	49,9	%4,5	%1701	%1012
المتوسط الحسابي	41,2	0,1	%905	%817

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لأعوام مختلفة الصادرة عن مصرف سورية المركزي، تم حساب معدل التضخم ونسبة انخفاض الليرة من قبل الباحث.

تم استخدام سعر الصرف باعتباره أهم أداة اسمية في إطار السياسة النقدية، إضافة إلى معدل الفائدة ونظراً لمحدودية الأدوات النقدية، فإنّ سعر الصرف يعدّ هو المتغير الاسمي الوحيد الذي يمكن أن يستخدمه المصرف المركزي كأداة فعّالة في الوقت الراهن. وقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها في الماضي في تحقيق استقرار الأسعار، حيث كان لسعر الصرف ارتباط قوي بالتضخم، وكان أقوى بكثير من أي متغير آخر. **ولأغراض الدراسة سوف تتم دراسة معدلات التضخم التراكمية لسنة أساس معينة، بهدف قياس تدهور قيمة الليرة السورية منذ عام 1980، حيث يظهر الجدول رقم (3– ش) تطور معدلات التضخم التراكمية لسنة الأساس**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1980 وأسعار الصرف في سورية خلال الفترة 1980 – 2007وا *إذا أخذنا معامل الارتباط بين متغير سعر الصرف ومتغير معدل التضخم التراكمي خلال الفترة (1980- 2007) نجد أنّه = 0,89 > 0,8 أي أنّ العلاقة بين المتغيرين المذكورين متينة وهي موجبة أي كلما ازداد (انخفض) سعر الصرف كقيمة اسمية، أي كلما انخفضت (ارتفعت) قيمة الليرة، ازداد (انخفض) بالمقابل معدل التضخم، وتتضح العلاقة بين المتغيرين أكثر من خلال معامل التحديد حيث بلغ 0,8 لنفس الفترة السابقة، ما يدل على أنّ 80% من العوامل المؤثرة على ارتفاع معدل التضخم التراكمي تعود لانخفاض قيمة الليرة، و20% من العوامل تعود لعوامل غير معروفة، ومن هنا تنبع أهمية اعتبار سعر الصرف الأداة الأهم بيد السلطات النقدية كهدف وسيط لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار*، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد السوري يسير نحو مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي والتحرر في مجال التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال، وبالتالي هذا يتطلب مزيد من المرونة في سعر الصرف كي يواكب التغيرات المستقبلية الداخلية والخارجية مثل جذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية والتعامل مع العالم الخارجي، لاسيما في ظل تراجع مخزون إنتاج النفط في سورية وما ينجم عنه من خسارة لما كان يورده هذا الإنتاج للخزينة من موارد قطع أجنبي. ***والجدير ذكره يمكن أن يكون مصدر التضخم داخلي***،نتيجة تخلف العرض عن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ويحدث ذلك غالباً إما بسبب زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الإنتاج السلعي نتيجة زيادة العرض النقدي، أو نتيجة نقص في الإنتاج السلعي.

ويمكن أن يكون سبب التضخم من منشأ خارجي أو ما يعرف بالتضخم المستورد، ويرتبط هذا التضخم بالميل للاستيراد من الخارج للسلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها، أو استيراد المواد الأولية التي ارتفعت أسعارها في الخارج ما يؤدي إلى نقل عبء هذا الارتفاع في الأسعار إلى البلد المستورد، ويمكن أن يكون سبب التضخم المستورد هو ارتفاع أسعار السلع الرئيسية مثل ارتفاع أسعار النفط عالمياً كما حدث في الفترة الممتدة منذ عام 2003 وحتى منتصف عام 2008، حيث وصل سعر برميل النفط إلى أعتاب الـ 147 دولار في منتصف عام 2008، إضافة إلى ارتفاع أسعار الذهب والمواد الغذائية كالحبوب مثلاً ، كل هذه العوامل أدت وتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار عالمياً ، وتسهم في نشوء وتفاقم العجز في الميزان التجاري للبلدان المستوردة لهذه المواد لاسيما البلدان النامية، وبالتالي تدهور قيمة عملتها. وتشير الوقائع والدراسات إلى أنه من أسباب ارتفاع معدل التضخم في عام 2006 هو وجود أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين كمهجرين إلى سورية وما يشكله هؤلاء من ضغط مفاجئ على الاقتصاد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وارتفاع أسعار العقارات والأغذية وغيرها، وانتقال بعض أثار انخفاض قيمة الليرة في نهاية عام 2005 ولكن بعد ذلك وتحديداً في عام 2007 فقد بلغ النمو في الناتج المحلى غير النفطي حوالي /5,8/ بالمائة أما معدل النمو الكلى للناتج المحلى الإجمالي فقد قدرت نسبته بين /3,9/ بالمائة نظرا لحدوث هبوط في الإيرادات النفطية، والجدول الآتي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

الجدول رقم (3–ص) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي وغير النفطي

العام	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج.م.إ.الحقيقي%	1,1	2,8	3,3	4,4	3,9
الناتج.م.إ.الحقيقي غير النفطي%	2,5	5	6	6,5	5,8

المصدر: البيان الختامي لصندوق النقد الدولي الصادر عام 2007– ص65.

إن ّ ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في سورية نتيجة لأثر ذلك على قيمة المستوردات من المشتقات النفطية (حيث شكلت كمية مادة المازوت المستوردة في عام 2008 ما يقارب 4 ملايين طن) أدت إلى هبوط معدلات النمو الاقتصادي كما هو واضح من خلال الجدول السابق، ومن الأمور التي ترفع معدل التضخم زيادة تكاليف المواد الأولية الداخلة في الصناعة الوطنية إثر تذبذب قيمة الليرة، كل هذا يمكن أن يخلق تقلبات إضافية لسعر الليرة السورية من جديد، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه التقلبات في سعر صرف الليرة الناتجة بشكل مباشر عن تقلبات عملة التثبيت آنذاك (الدولار). حيث أن سعر الدولار يعتمد بشكل كبير على السياسات المتبعة من قبل السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأميركية الذين يختارون أحيانا دولاراً ضعيفاً أو دولاراً قوياً أو سياسة معدل فائدة مرتفع ودولار قوي، مع الإشارة إلى أنه يمكن لهذه السلطات تحسين سعر الدولار مقابل بقية العملات عن طريق تحقيق معدل نمو اقتصادي قوي ورفع معدلات الفائدة عليه أيضاً .

2-9) الموازنة العامة للدولة:

تؤثر تغيرات أسعار الصرف مباشرة على الموازنة العامة من خلال بعض بنود الإنفاق العام الذي يمول بعملات أجنبية لشراء سلع وخدمات مستوردة ولدفع نفقات إدارية معينة في لخارج سواء ً أكان ذلك الإنفاق جارياً أم استثمارياً ... حيث تقود لتغيير قيمته المقدرة بالعملة المحلية كما أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنفاق العام من خلال تأثيرها على الأسعار المحلية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للسلع والخدمات وعلى إيرادات الدولة العامة. وبالمقابل تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً غير مباشر في التأثير على سعر الصرف،وإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكوميفإن ّ ذلك سيؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم ويسهم بالنتيجة في رفع قيمة العملة المحلية، ويحدث العكس في حال اتبعت الدولة سياسة توسعية.

ومن ناحية أخرى تقوم وزارة المالية بتحديد نفقات الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تعمل على تغطية هذه النفقات من خلال جمع الإيرادات حيث تقوم الخزينة العامة بتحصيل الإيرادات الجارية (الضريبية والرسوم) ويقوم صندوق الدين العام بتحصيل فوائض القطاع العام وتأمين تمويل للعجز في الموازنة من المصادر الداخلية أو الخارجية أو من كلاهما. **ويبرز أثر سعر الصرف في الموازنة العامة للدولة من خلال علاقة سعر الصرف بكل من نفقات وإيرادات الموازنة والميزان الكلي:**

أ- العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات العامة:

لقد انخفضت الإيرادات النفطية في سورية بشكل كبير خلال الفترة (2001 – 2008) كما هو واضح من خلال الجدول رقم (3- ض) والشكل البياني رقم (3- ل)، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الفترة المذكورة من 17,9% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، عام 2001 إلى 5,2% منه عام 2008، أي انخفضت بمقدار 12,7% من الناتج المحلي، ما أوجب إتباع سياسة مالية تتكيف مع هذه الخسارة الحاصلة في الإيرادات النفطية. وقد نتج ذلك عن حدوث هبوط في إنتاج النفط من حوالي 480 ألف برميل يومياً إلى أقل من 400 ألف برميل يومياً وزيادة النمو في الطلب المحلي على المشتقات النفطية (بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط 10,5 %)[31] ويعود السبب في نمو الطلب إلى زيادة تهريبه إلى البلدان المجاورة نتيجة الفروق السعرية المرتفعة بين سورية وهذه البلدان، وتأثير تدفق اللاجئين العراقيين إلى سورية، وقد تحقق تحسن ايجابي في الموازنة غير النفطية خلال الفترة المدروسة أدى إلى تقليص عجز الموازنة غير النفطية من حوالي 15,6% عام 2001 إلى حوالي 8,3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2008، أي بمقدار 7,3% من الناتج (الجدول رقم 3-ض).ونتيجةً لذلك قامت وزارة المالية بعدد من الإجراءات التي من شأنها التصدي لارتفاع أسعار النفط، وتخفيف عجز الموازنة المرافق لذلك، وبحجة تشجيع الاستثمار فقد تم تخفيض حاد في معدلات الضريبة على دخل الشركات –

[31] – هيئة تخطيط الدولة، وتقرير خبراء صندوق النقد الدولي، 2006.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حيث انخفض أعلى معدل حدي من 65% في عام 2003 إلى 28% في آخر تعديل – وتم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بقدر كبير، وقد عملت وزارة المالية إلى توسيع أكبر للمطارح الضريبية وزيادة معدلات الاقتطاع الضريبي بالتزامن مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي محلياً وارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال الفترة (2003– 2008) إلى تعويض النقص الحاصل في الإيرادات الناجمة عن انخفاض إنتاج النفط في سورية وساعد على الحفاظ على زيادة حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3–ض) إيرادات ونفقات المالية العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال 2001–2008

الإيراد أو النفقة %	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008[32]	المتوسط	التغير خلال 2001-2008
الإيرادات	**30,1**	**26,2**	**28,8**	**27,2**	**24,4**	**25,6**	**22,3**	**22,4**	**25,9**	**-7,7**
الإيرادات المتعلقة بالنفط	**17,9**	**12,5**	**14,7**	**11,2**	**7,5**	**7,5**	**4,9**	**5,2**	**10,2**	**-12,7**
الإيرادات غير النفطية	**12,1**	**13,7**	**14**	**16**	**16,9**	**18,1**	**17,3**	**17,2**	**15,7**	**5,1**
الإيرادات الضريبية غير النفطية	9	10,3	10,5	11,5	10,7	11,6	-	-	10,6	-
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	3,1	3,4	3,4	4,4	6	6,6	-	-	4,5	-
منها: فوائض المؤسسات العامة	2,7	3	3	3,8	5,1	5,5	-	-	3,9	-
النفقات	**27,8**	**28,2**	**31,4**	**31,4**	**28,4**	**29,1**	**25,8**	**25,5**	**28,4**	**-2,3**
النفقات الجارية	17	16,2	17,7	19	18,1	18,7	16,1	16	17,3	-1,0
الإنفاق الإنمائي	10,8	12	13,7	12,4	10,3	10,4	9,6	9,5	11,1	-1,3
الميزان غير النفطي	**-15,6**	**-14,5**	**-17,3**	**-15,4**	**-11,6**	**-10,9**	**-8,4**	**-8,3**	**-10,0**	**7,3**
الميزان الكلي	**2,3**	**-2**	**-2,6**	**-4,2**	**-4**	**-3,5**	**-3,5**	**-3,1**	**-2,6**	**-5,4**

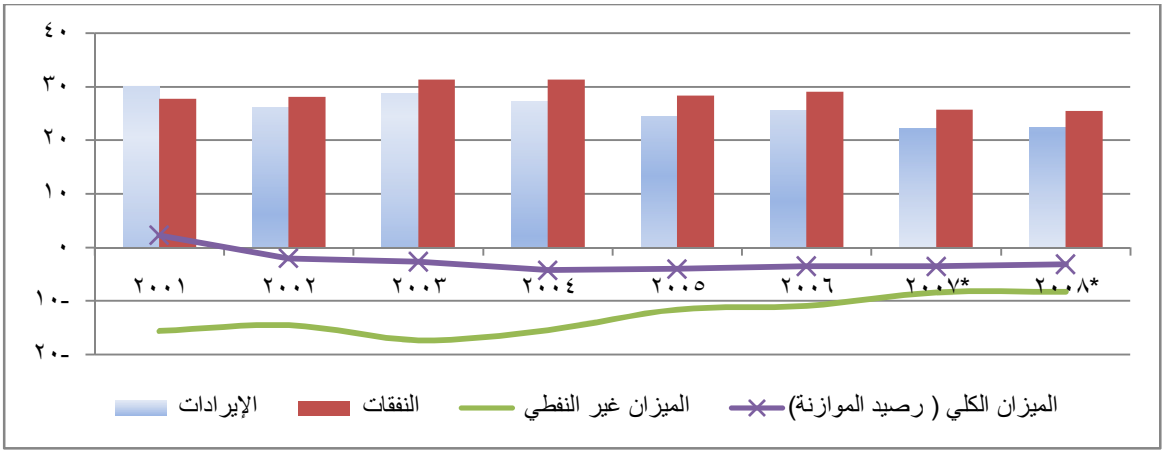
مصدر الأرقام: وزارة المالية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي، البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي عام 2007 – 2008.

كما عملت الحكومة على وضع حد أقصى للإنفاق الاستثماري، وقد أسهمت الزيادة في مدفوعات الأرباح الموزعة من الشركات العامة التي حققت أرباحاً مجزية – لاسيما قطاع الخدمات (شركات الخلوي والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المصارف العامة) – في زيادة الإيرادات غير النفطية بما يقرب من(5,1) نقط مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001– 2008).

[32] أرقام عامي 2007 – 2008 هي تقديرات أولية، نفس المصدر السابق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل البياني رقم (3– ل) إيرادات ونفقات الموازنة والميزان الكلي النفطي وغير النفطي



ويعتقد إلى حد كبير أنّ تقليص الإنفاق الرأسمالي أسهم في تقليص الهدر في الإنفاق، حيث بلغ الإنفاق الاستثماري 9,5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008، أي أدنى من متوسط الإنفاق الاستثماري خلال الفترة (2003– 2008) الذي يبلغ حوالي 11% من الناتج المحلي. بينما يبلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي خلال نفس الفترة حوالي 17,3% من الناتج المحلي، وتأتي الزيادة في النفقات الجارية نتيجة لعوامل أهمها ارتفاع قيمة الدعم المقدم إلى المؤسسات العامة الخاسرة ومدفوعات الرواتب ومعاشات التقاعد والمساعدات الاجتماعية.

من ناحية أخرى نلاحظ تدني الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بشكل عام خلال الفترة (2001– 2008) حيث بلغت الإيرادات الإجمالية حوالي 30% من الناتج الإجمالي عام 2001 وتدهورت إلى أدنى مستوى لها في عامي 2007 و2008 فقد بلغت حوالي 22,3% و22,4% على التوالي كتقديرات أولية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى التراجع الحاد في الإيرادات النفطية من 17,9% من الناتج الإجمالي عام 2001 إلى 5,2% عام 2008، وقد لجأت الحكومة إلى البحث عن موارد مالية أخرى عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية وفعلاً فقد ازدادت هذه الإيرادات من 12,1% عام 2001 إلى 17,2% عام 2008وإذا استثنينا ضرائب النفط من الضرائب يكون الإيراد الضريبي غير النفطي حوالي (10,6%) من الناتج كمتوسط لفترة الدراسة كما هو واضح في بيانات الجدول رقم (3– ض) وهي نسبة متدنية للعبء الضريبي، **ويعزى سبب انخفاض العبء الضريبي من جهة إلى كثرة الإعفاءات الضريبية التي منحها المشرّع بهدف دعم الأنشطة والمشاريع الاستثمارية والتي غالباً ما يبتعد عنها المستثمرون ويلجؤون إلى الأنشطة ذات الربح السريع والتي لا تعود على الاقتصاد بالفائدة المرجوة،إلا أنّ السلطات الضريبية في سورية قد منحت للمشاريع الخدمية مثل النقل والسياحة ومشاريع قانون**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستثمار رقم10 إعفاءات كبيرةما يشير إلى أنّ العبء الضريبي متركز بمعظمه على القطاع العام، حيث يسهم القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (40%) ويسهم القطاع الخاص بحوالي (60%)[33]، بالمقابل يسهم القطاع العام بأكثر من 85% من الإيرادات الضريبية، بينما يسهم القطاع الخاص بأقل من 15% من الإيرادات الضريبية كضريبة على الدخل والأرباح (الجدول رقم (3– ط)– الصفحة (161)) وهي نسبة متدنية جداً تجاه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن جزءاً من ضريبة الدخل والأرباح تسددها القطاعات الإنتاجية في القطاع العام، ومن ناحية أخرى تسهم الشركة السورية للنفط بمفردها بـ 11% من مجمل الإيرادات الضريبية لعام 2006، وهذا يعكس خلل واضح في توزيع الأعباء الضريبية، ومن جهة أخرى تسهم النسبة الكبيرة للتهرب الضريبي في انخفاض الحصيلة الضريبية، حيث يقدر هذا التهرب حوالي 200 مليار ل.س[34] إضافة إلى انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة سوء توزيع الدخل.

وتشير هذه النسب إلى ضعف العدالة الضريبية وعدم كفاءة وفعّالية الإدارة الضريبية وعدم الاعتماد على النظم المحاسبية المتطورة في تقدير المطارح الضريبية وكثرة الإعفاءات الضريبية وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وانعدام الثقافة الضريبية بين مجتمع المكلفين، واتساع نشاطات القطاع غير المنظم (اقتصاد الظل) الذي لا يخضع عملياً لرقابة الحكومة. وانطلاقاً من هنا ينبع الاهتمام بتطوير الأنظمة الضريبية ووجوب تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة (Value Added Tax) التي تتمتع إلى حد ما بالعدالة الضريبية، حيث لا تصيب سوى القيمة المضافة ويترتب على كل مكلف أن يتأكد من أن المكلف بالعبء الضريبي في المرحلة الإنتاجية أو الخدمية السابقة قد ورّد الضريبة المترتبة عليه إلى الخزينة وذلك ليتمكن المكلف الحالي عندئذ من حسم الضريبة ودفع الجزء الخاص به فقط،ولذلك فهي تحد كثيراً من التهرب الضريبي، وتوفر إيرادات وفيرة للخزينة علاوة على أنها مطبقة في أكثر من 125 دولة في العالم. أما الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية فأنها تعتمد على فوائض الشركات العامة وتصل نسبتها من إجمالي الإيرادات إلى (**26**%) في الفترة (2002 – 2006) وأبرز هذه القطاعات – قطاع المال والتأمين والعقارات (4%) والنقل والمواصلات (3,8%)، (الجدول رقم 3–ظ) والجدير ذكره أنّ زيادة الإيرادات الضريبية تنعكس بشكل إيجابي على وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تسهم إلى حد كبير في تعزيز مكانة الليرة وتحسين قيمتها.تعدّ الإيرادات الضريبية في سورية

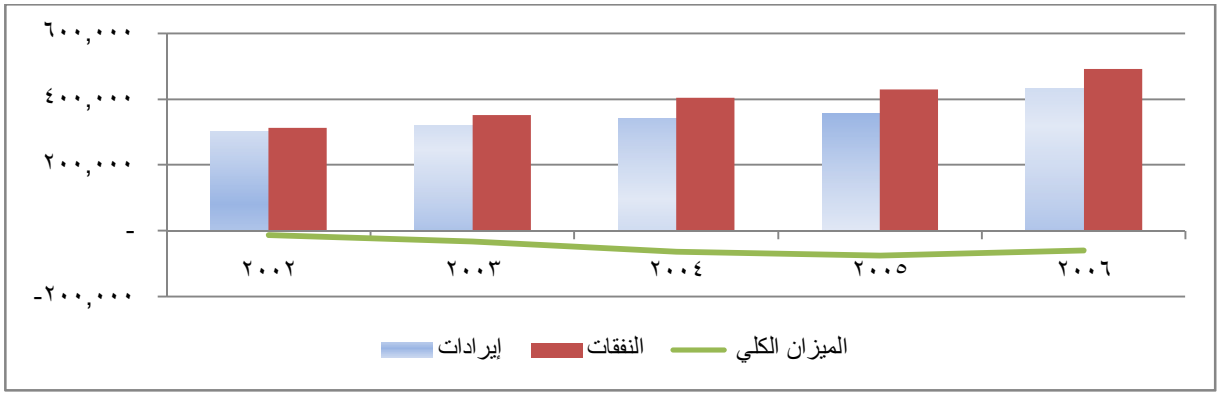
[33] - مصدر الأرقام هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد السوري.

[34] - مجلة الاقتصاد والنقل، العدد/5، دمشق، عام 2005، ص68.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منخفضة نسبياً مقارنة مع الدول المجاورة إذ أنه بالرغم من ارتفاع المعدلات الضريبية في سورية مقارنة بهذه الدول، فالحصيلة الضريبية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية تبلغ حوالي (10,6%) أما في لبنان تبلغ حوالي (13%) وفي مصر تبلغ حوالي (17%) وفي تونس تبلغ حوالي (21%).

الشكل البياني رقم (3– م) النفقات والإيرادات الفعلية



أما كنسبة من إجمالي الإيرادات ففي سورية تبلغ هذه الحصيلة حوالي (45%) عام 2006 وتعدّ نسبة ضئيلة مقارنة بمصر حيث تبلغ الإيرادات الضريبية غير النفطية من إجمالي الإيرادات حوالي (59%) وفي تونس (70%) وفي المغرب (80%)، كما هو واضح في الجدول رقم (3– ط)، وهذا يشير إلى ضعف اعتماد سورية على الضرائب غير النفطية وارتفاع نسبة التهرب الضريبي نتيجة ضعف كل من الإدارة والنظم الضريبيين وكبر حجم الإعفاءات.

الجدول رقم (3–ط)نسبة الإيرادات الضريبية غير النفطية إلى الناتج وا لى إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2000–2003)

الدولة	سورية	مصر	لبنان	تونس	المغرب
الإيرادات الضريبية غير النفطية / الناتج المحلي الإجمالي	%10,6	%17	%13	%21	-
الإيرادات الضريبية غير النفطية / إجمالي الإيرادات	%42	%59	-	%70	%80

مصدر الأرقام: دراسة منشورة على موقع هيئة تخطيط الدولة بعنوان "تحليل الاقتصاد الكلي السوري".

وتجدر الإشارة إلى أن تعديلات أسعار الصرف تؤثر في الأنواع المختلفة لتلك الإيرادات سواء الضرائب والرسوم كالرسوم الجمركية التي تم رفع سعر الصرف المستخدم في حسابها عدة مرات ما أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية، كما أثرت تعديلات سعر الصرف وبالتحديد توحيد سعر الصرف على إيرادات القطاع العام التي يوردها للموازنة العامة للدولة من خلال تأثيرها على تكلفة السلع والخدمات المنتجة بالليرة السورية من جهة، وعلى عوائد التصدير من جهة أخرى. وبالتالي نجد أن سياسة توحيد أسعار الصرف قد أسهمت بزيادة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنفاق العام من جهة، وزيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى، كما أدت إلى إزالة التشوه السعري واقتربت بالأسعار من تكلفتها الحقيقية.

الجدول رقم (3– ظ) العمليات المنفذة فعلياً في الموازنة العامة (الأرقام بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2002	2003	2004	2005	2006	نسبة الإيراد إلى الإيرادات الإجمالية(2006)
إيرادات	**301,658**	**320,939**	**342,465**	**356,290**	**434,865**	**100%**
إيرادات متعلقة بالنفط	**140,647**	**161,090**	**141,150**	**106,153**	**126,987**	**29%**
الضريبية على أرباح الشركة السورية للنفط	73,326	84,569	62,396	48,000	50,000	11%
أتاوات	27,708	31,344	25,429	32,914	44,341	10%
ضرائب على المنتجات النفطية	2,338	-	-	-	2,266	1%
الفائض من الشركة السورية للنفط	37,275	45,177	53,325	25,239	30,380	7%
إيرادات ضريبية غير نفطية	**116,008**	**117,620**	**145,405**	**160,256**	**196,332**	**45%**
ضرائب على الدخل والأرباح	42,148	38,726	59,073	59,290	65,022	15%
رسوم	5,855	3,821	3,379	4,494	6,566	2%
التجارة خارجية	25,312	28,787	31,327	30,664	32,877	8%
أخرى	42,693	46,286	51,626	65,808	91,867	21%
إيرادات غير ضريبية غير نفطية	**45,003**	**42,229**	**55,910**	**89,881**	**111,546**	**26%**
النفقات	**314,050**	**353,651**	**405,145**	**431,402**	**493,700**	**100%**
نفقات جارية	**178,332**	**200,780**	**248,498**	**277,044**	**317,213**	**64%**
رواتب وأجور	100,636	118,171	144,122	157,039	206,966	**42%**
سلع وخدمات	17,636	19,035	19,347	21,535	22,546	**5%**
فوائد مدفوعة	13,700	16,879	21,250	29,000	29,500	**6%**
إعانات وتحويلات	26,360	25,115	38,779	44,540	51,155	**10%**
نفقات استثمارية	**135,718**	**152,871**	**156,647**	**154,358**	**176,487**	**36%**
النشاطات الاجتماعية	56,367	54,931	53,663	60,323	64,659	**13%**
الزراعة	18,256	16,891	17,944	15,533	17,863	**4%**
الصناعات الاستخراجية	7,165	3,929	8,487	8,122	11,612	**2%**
الصناعات التحويلية	5,823	9,340	7,781	8,394	9,371	**2%**
المرافق العامة	23,716	27,524	36,388	34,605	39,925	**8%**
الإنشاء	490	470	386	409	877	**0,2%**
التجارة	1,632	1,803	2,434	1,787	3,889	**1%**
النقل والمواصلات	20,203	19,258	26,027	21,257	24,829	**5%**
التمويل والمصارف	1,356	1,527	1,944	2,428	3,287	**1%**
القطاعات الأخرى	710	17,198	1,593	1,500	175	**0,04%**
الميزان الكلي	**12,392-**	**32,712-**	**62,680-**	**75,112-**	**58,835-**	
النسبة من الناتج بالأسعار الجارية	**-1,2%**	**-3,1%**	**-5,0%**	**-5,0%**	**-3,5%**	
التمويل	**12,392**	**32,712**	**62,680**	**75,112**	**58,835**	
الخارجي	11,336	10,047	11,572	14,769	14,159	
المحلي	1,057	22,665	51,108	60,343	44,675	

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- العلاقة بين سعر الصرف والإنفاق العام:

أدى رفع سعر الصرف المطبق بالنسبة للإنفاق العام عدة مرات بدءاً من عام 1988 إلى رفع قيمة الإنفاق العام، حيث أدى رفع سعر الصرف إلى ارتفاع قيمة مستلزمات التنمية ما أدى إلى رفع قيمة الإنفاق العام (فقد ارتفع سعر الصرف الرسمي من 3,95 ل.س للدولار إلى 11,25 ل.س للدولار) وفي عام 1993ارتفع سعر الصرف المطبق بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري الممول بقروض خارجية وتسهيلات ائتمانية خارجية من سعر 11,25 ل.س للدولار إلى السعر 23 ل.س للدولار، كما ارتفع مرة أخرى في عام 1994 إلى 43 ل.س للدولار وبلغ في عام 2002، 46,5 ل.س للدولار، أم بالنسبة للإنفاق العام الاستثماري الممول بموارد قطع محلية (إيرادات تصدير النفط) فقد تم رفع سعر الصرف من السعر الرسمي إلى السعر الانتقالي 23 ل.س للدولار في عام 1996.وهذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام مقدراً بالليرة السورية. وقد حافظت الليرة السورية على سعر صرف ثابت نسبياً تجاه الدولار الأميركي خلال السنوات (1995 – 2001) حيث بلغ بالمتوسط في تلك السنوات نحو 50,78 ل.س للدولار الأميركي وبعد ذلك ارتفع وسطي سعر صرف الليرة السورية أي انخفضت قيمة الليرة تجاه الدولار الأميركي بشكل ملحوظ (52,38 – 52,76 – 52,25) ليرة سورية للدولار على التوالي خلال الأعوام (2002 – 2003 – 2004) إلا أنه اتجه للانخفاض مرة أخرى مع بداية عام 2005 ليصل بالمتوسط إلى 54,3 ليرة سورية للدولار الواحد خلال عام2005، والى 52,1 ليرة سورية للدولار الواحد خلال عام 2006 وبلغ أدنى قيمة له عند 61 ل.س للدولار أواخر عام 2005 نتيجة الضغوط السياسية التي تعرضت لها الجمهورية العربية السورية، وفيما بعد تمكنت السلطات النقدية ممثلةً بمجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من خلال ما اتخذته من قرارات توخت تأمين المناخ الملائم للوصول إلى سعر صرف موحد والذي تم بدء العمل به في مطلع عام 2007 واعتماد سعر صرف وحيد تراوحت قيمته حينها بين 48–50 للدولار الواحد وحوالي 70 ليرة لليورو، الأمر الذي ينعكس على ازدياد النفقات والإيرادات بنفس الوقت وتقترب أسعارها من تكلفتها الحقيقية.

النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

شكل **إجمالي النفقات** من الناتج المحلي الإجمالي (28,4%) لكامل فترة الدراسة (2001 – 2008) حيث سجلت النفقات نسبة (٢٧,٨%) في بداية الفترة المدروسة وارتفعت لتصل إلى مستوى (31,4%) في عام 2003 و 2004 ومن ثم تراجعت إلى (29,1%) في عام 2006،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وا إلى (25,5%) عام 2008، بينما بلغت في الدول العربية (32,1%) من الناتج عن فترة (2000– 2003) لكامل الدول العربية حيث بلغت في الأردن (34,6%) وفي تونس (28%) وفي المغرب (30,4%) من الناتج خلال فترة 2000– 2003،(الجدول رقم 3–ض / الصفحة 158).

وبالنسبة **للإنفاق الاستثماري (الإنمائي)** فقد شكل بالمتوسط خلال الفترة (2001–2008) نسبة (11%) من الناتج المحلي الإجماليمسجلاً انخفاضاً قدره 1,3% خلال الفترة، وقد تركز هذا الإنفاق بشكل ملحوظ على الخدمات الاجتماعية، بحيث ازدادت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي من (2,6%) في الأعوام 1992– 1995 إلى (2,8%) خلال فترة 1996–1999 لتصبح (11,1%) خلال فترة 2001– 2008 كما بلغ الإنفاق الفعلي عام 2006 كنسبة من الناتج المحلي، على قطاع الزراعة (1,1%) والصناعات الاستخراجية (0,7%) والنقل والمواصلات (1,5%) إضافة إلى نفقات أخرى.[35]

أما بالنسبة **للأنفاق الجاري** فقد تراجع من (19,6%) في الأعوام 1992– 1995 إلى (17,6%) خلال فترة 1996–1999 وبلغت نسبته (19%) خلال فترة (2000– 2003) وتراجع إلى (14,4%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002 – 2006)، حيث تشكل الرواتب والأجور النسبة الأعظم من الإنفاق الجاري، وقد تراجعت نسبتها من الناتج المحلي من (10,5%) في الأعوام 1992– 1995 إلى (8,7%) خلال فترة 1996–1999 وذلك بسبب نمو الناتج وثبات الرواتب ثم تزايدت بزيادة الرواتب لتصبح (10%) خلال فترة 2000– 2003، وبلغت (8,6%) كمتوسط للفترة 2002 – 2006، كما تشكل النفقات التحويلية جزءاً مهماً من الإنفاق الجاري حيث بلغت نسبة متوسط الفترة 2002 – 2006، (2,2%) من الناتج الحلي الإجمالي. ونلاحظ أن النفقات الجارية تناقصت في الفترة الأولى وحتى نهاية التسعينات بسبب تجميد الأجور في إطار السياسة الانكماشية.

ت– أثر عجز الموازنة على سعر الصرف:

تزايد عجز الموازنة خلال الفترة (1992– 1995) حيث بلغ 5,3% من الناتج المحلي ثم تراجع خلال الفترة (1996–1999) إلى 3,1% ثم إلى 1% خلال فترة (2000– 2003) ليبلغ وسطي نسبة العجز لكامل الفترة السابقة (1992 – 2003) 3,6%من الناتج المحلي

[35] - النشرة الإحصائية الربعية الثالثة للأعوام (1992-1995-1999-2002-2008) الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإجمالي، وقد تراجعت نسبة العجز خلال الفترة (2001 – 2008)، ليبلغ متوسط عجز الموازنة (2,6%) من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق[36].

وقد اعتمدت الحكومة على الاقتراض المباشر من المصرف المركزي (306 مليار ل.س عام 2003 و310 مليار ل.س في عام 2004). مع الإشارة أن هذا العجز بات مزمناً فهو يزداد من عام لأخر دون أن تتمكن الحكومة ووزارة المالية من إيجاد موارد إضافية؛ لاسيما في ظل تراجع إنتاج سورية من النفط، وبات من الضروري البحث عن موارد أخرى للخزينة العامة للدولة، حيث ينطوي على هذا العجز زيادة حجم الدين العام الأمر الذي يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني**كما أن هذه الاقتراضات المستمرة من المصرف المركزي وا ٍن تم تسديد جزءاً يسيراً منها فهي تشكل مصدر تهديد لقوة العملة؛ فهذه الاقتراضات في حال تمت معالجتها عن طريق إصدار نقدي جديد ما يعني اللجوء إلى التمويل بالعجز لتمويل نفقات الموازنة، وبالتالي ازدياد حجم الكتلة النقدية الواجب إصدارها الأمر الذي يحدث ضغوط تضخمية ويزعزع مكانة وقوة الليرة السورية.**

2-10)الدخل وا ٍعادة توزيعه:

The Income and Redistribution of Income:

لاشك أنّ أحد أهم المشكلات التي تواجه الدخل هي تدهور قيمة العملة، وبمعنى أخر تدهور الدخل الحقيقي،إذ أن ّ تخفيض قيمة الليرة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للواردات، حيث يقود التخفيض إلى تفاقم الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية وأسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، كما أنه عندما تنخفض قيمة العملة تنخفض قوتها الشرائية وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأفراد، ويسهم كل ذلك في تحويل معظم الدخل القومي لصالح طبقة الأثرياء في المجتمع على حساب الطبقة ذات الدخول المنخفضة والمحدودة، فالتجار والمنتجون يكسبون من خلال ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة أرباحهم التي تنتج من تغير الأسعار، حيث ترتفع الأسعار بمعدل أسرع وأكبر من ارتفاع معدلات تكاليف الإنتاج وتزداد أرباحهم نتيجة امتلاكهم للأصول الثابتة ووجود المخزون السلعي الذي يفصلهم عن الارتفاع الفعلي للأسعار بعدد معين من الدورات الإنتاجية، إذاً فالمنتجون والتجار ورجال الأعمال

[36] - نفس المصدر السابق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يستفيدون من أصولهم الثابتة ومخزونهم السلعي حيث ترتفع قيمتها بارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تزداد دخولهم النقدية.

أما أصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة (كأصحاب المعاشات والموظفين وغيرهم) فدخولهم النقدية الحقيقية تتأثر سلبياً نتيجة ارتفاع أسعار السلعو الخدمات بصورة أكبر من ارتفاع دخولهم النقدية، حيث لا تزداد دخولهم بنفس النسبة والسرعة التي ارتفع بها مستوى الأسعار، فنسبة ارتفاع الدخول أقل بكثير من نسبة ارتفاع الأسعار التي تسبقها بفترة زمنية.

وبالتالي يؤثر انخفاض قيمة العملة سلبياً على عدالة توزيع الثروة في المجتمع، فيؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى إعادة توزيع الثروة إلى أصحاب الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والأصول الرأسمالية على حساب ذوي الدخول المنخفضة، كما يؤثر تخفيض قيمة العملة على توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين،فمثلاً تستفيد الحكومة باعتبارها مديناً صافياً، إضافةً إلى استفادتها من مسألة نظام الضرائب على دخول العمل والدخول الشخصية ودخول الشركات مبني على الدخول الاسمية وليس على الدخول الحقيقية.

وقد يساعد تخفيض العملة الوطنية على دعم الإنتاج نظرياً ،إلا أن له دائماً آثاراً على الدخل وإعادة توزيعه،وليس فقط فيما بين مجموعات الدخل المختلفة وإنما أيضاً فيما بين القطاعات، حيث يكون التوزيع لصالح قطاعات التصدير، إذ تختلف آثار التخفيض على مختلف مجموعات الدخل،وقد يكون التأثير متعاكساً وذلك بحسب مجموعات الدخل من حيث نشاطها في مجال السلع القابلة للتصدير أو السلع غير القابلة للتصدير،[37] حيث يؤدي التخفيض إلى زيادة دخول المزارعين العاملين في مجال السلع القابلة للتصدير وكذلك الصناعيين المنتجين لسلع التصدير، وقد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تراجع الدخول الحقيقية للفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة والعاملين في مجال السلع غير الداخلة في التجارة الخارجية ولو في المدى القصير والمتوسط على الأقل. وتكون هذه الفئات هي المتضررة فعلياً من جراء تدهور وانخفاض قيمة العملة الوطنية وذلك عبر ثلاث قنوات هي انخفاض الدخول الحقيقية وتراجع خدمات الحكومة وزيادة معدلات البطالة.

[37] - د. خضور، رسلان، 2000،**" منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 21، ص108.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-1)*مستوى الأسعار:*

The Prices Level

بشكل عام يمكن القول أنّ أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الأسعار المحلية يتوقف على نوعية أو طبيعة السلع المستوردة، ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على حجم الطلب الكلي الفعّال، كما يتوقف الأثر الإيجابي للتخفيض على مدى زيادة طلب الدول الأجنبية على سلع وخدمات الدولة وهي الزيادة المترتبة على قيام بعض الدول الأجنبية التي لها علاقات تجارية بالدولة برفع قيمة عملاتها ومن ناحية أخرى تتوقف فعّالية تخفيض قيمة العملة المحلية على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي المطلوب لتلبية الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، ويتراوح التعبير عن فعالية تخفيض العملة بالمعادلة الآتية:

$$\text{درجة الفعالية} = \frac{\text{مرونة المعروض المحلي}}{\text{مرونة المعروض المحلي + مرونة الطلب الأجنبي}}$$

وتتراوح نتيجة هذه المعادلة بين الصفر والواحد الصحيح. وهو ما يوضح توقف حدوث أثر تخفيض قيمة العملة من عدمه على مدى استجابة كل من العرض والطلب الأجنبي لمقدار التخفيض الطارئ لقيمة العملة [38].

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الدولة التي خفضت عملتها، وذلك إذا كانت هذه الدولة من الدول التي لها وزن اقتصادي في السوق العالمي. بعكس الدول النامية التي تتجه أسعارها إلى الارتفاع في أعقاب التخفيض، بدرجة تفوق درجة انخفاض الأسعار في بقية الدول التي تتعامل معهاويتضح مما سبق أنّ أثر تقلبات سعر الصرف تنعكس على أسعار سلع فردية معينة تلعب دوراً مهماً في تجارة الدولة الخارجية، أو في المكون الأجنبي لمنتجاتها المحلية، ومن ثم يظهر الأثر بوضوح على أسعار

[38] -Polak and T.C. Chang, 1950 **" Effects of Exchange Depreciation On a Country's Export price level",** IMF staff papers,No1 ,.page65-70

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه السلع، ويلاحظ أنّه يمكن قياس أثر تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية أو الضغوط التضخمية باستخدام المعادلة التالية[39]:

$$م = \frac{ع.ف}{ص.ن}$$ حيث:

م: تمثل معدل التضخم في الأسعار المحلية والسلع الداخلة في التجارة الخارجية.

ع.ف: تمثل معدل الإنفاق الحكومي على شراء السلع الداخلة في التجارة الخارجية.

ص.ن: تمثل نسبة المعروض النقدي المحلي إلى قيمة وحدة النقد الأجنبي بالعملة المحلية.

حيث تقفز أسعار السلع المحلية للأعلى في أعقاب التخفيض محدثة مزيداً من الزيادات السعرية في عدة سلع، وهكذا تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، وعادة ما تبدأ الضغوط التضخمية بزيادة أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية بالنسبة إلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة الخارجية، ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الأولى، وخفض الكميات المطلوبة منها محلياً . بينما ينخفض المعروض من السلع الأخيرة ويزداد الطلب عليها. **ويلاحظ أنه في حالة فرض الرقابة على النقد والواردات فإنّ التخفيض لا يحدث أي تأثير على الأسعار المحلية، حيث أنّه يعكس في هذه الحالة درجة عدم التساوي بين الأسعار والتكاليف التي تكون قد رسخت في الاقتصاد المحلي، إذ أن أسعار السلع المستوردة تتحدد بوساطة الطلب والعرض الذي حددت حجمهما السلطات المحلية.**

وفي حالة توازن ميزان المدفوعات، فإنّ تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحقيق فائض فيه يعكس تراكماً للاحتياطيات الأجنبية، ويؤدي إلى زيادة المعروض النقدي المحلي، ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار وتوازن أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المنتجة محلياً من خلال زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً ، وذلك بعكس الحال عند وجود عجز في ميزان المدفوعات حيث ينحصر دور التخفيض في محاولة تقليل العجز من خلال دفع الصادرات والحد من الواردات التي تصبح أكثر تكلفة من ذي قبل.

[39] - عبد العظيم، حمدي،*1987* "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، القاهرة– مكتبة النهضة المصرية،،ص121-122.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-11) الادخار والاستثمار:

Saving And Investment

كما هو معلوم يمثل النمو الاقتصادي لبلد ما الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في الدخل القومي السنوي، وبزيادة النمو يزداد مستوى دخل الفرد والمستوى المعيشي للسكان في حال التوزيع العادل للدخل. وبما أن الادخار الأسري هو الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك الفردي النهائي، فعندما يصل الدخل إلى مستوى يزيد عن الحد الذي يمكّن الفرد من تلبية احتياجاته ومتطلباته الخاصة يتحول جزء من الدخل عندئذ إلى ادخار ما يساعد على المستوى الكلي في زيادة معدلات الاستثمار والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وا ٍمكانية بناء جهاز إنتاجي مرن قادر على تنمية قطاع التصدير، وبالتالي يتحول المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع استثماري، ما يعني أن الادخاريعدّ من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو بالإيجاب.

وا ٍذا كان معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي أكبر من معدل نمو الاستهلاك النهائي، يؤدى ذلك إلى زيادة متتالية في معدل نمو الادخاروا ٍذا كان نمو الاستهلاك موجباً بالرغم من أن نموالناتج المحلي الإجمالي سالب فإنّ الادخار المحلي سينخفض، وتعدّ الأدوات النقدية من أهم الأدوات الاقتصادية المستخدمة لرفع معدلات الادخار المحلي، بما تنطوي عليه من حسن إدارة السيولة المصرفية من قبل السلطات النقدية تحسباً لهروب الودائع المصرفية إلى الخارج أو دخولها في مظلة الاستهلاك، وتشجيع الادخار المحلي بتوفير الخدمات المصرفية وزيادة حجم القطاع المصرفي وتوسيع رقعة مساهمته في تمويل القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتشجيع البنوك على استحداث آليات وحوافز ادخارية متعددة وفعّالة للحفاظ على جاذبية الليرة السورية كوعاء ادخاري ومستودع للقيمة، ووجود معدلات فائدة دائنة حقيقية على الودائع تضمن حقوق المودعين، وتفعيل دور أسواق الأوراق المالية لتنشيط العمليات والأدوات الفعالة في جذب وتعبئة المزيد من المدخرات.

ينقسم الدخل الوطني من حيث الاستخدام إلى ادخار واستهلاك، ويشكل الادخار ضرورة لعملية إعادة الإنتاج وتفيد التجربة الاقتصادية التاريخية أنّ معدل (10%) من الدخل الوطني يسمح فقط بإعادة الإنتاج البسيط أي يسمح بالحفاظ على حجم إنتاج الثروة الجديدة السابقة أي بكلام آخر يؤمن معدل نمو(0%) وهذه الفكرة منطقية كون هذا الحجم من الادخار يتجه نحو الاستبدال والتجديد لتعويض الاهتلاكات، وكل نقطة ادخار إضافية تؤمن نسبة نمو معينة لها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

علاقة في نهاية المطاف بعائدية رأس المال الموظف، والجدير بالذكر أن وسطي حجم الاستثمار المعبر عنه بحجم التكوين الرأسمالي خلال الفترة (2002 – 2007) في سورية لم يتجاوز(22%) من الناتج المحلي الإجمالي يتوزع بالتساوي بين القطاع الخاص والعام (11%) كمعدل وسطي خلال الفترة، بينما بلغ المعدل الوسطي للاستهلاك الكلي خلال نفس الفترة (76%) ينقسم إلى 13% من الناتج لاستهلاك عام و 63% استهلاك خاص، وهذا يفسر إلى حد كبير ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحققة، وقد عرف التاريخ العالمي للتطور الاقتصادي وتائر عالية من الادخار حينما كانت تستدعي الضرورة نمواً انفجارياً وهي قد تصل إلى (40%) من الدخل الوطني الذي يعدّ خطاً أحمراً لا يجوز تجاوزه لأنه سيؤثر حينئذ سلباً على معدلات الاستهلاك مع ما يحمله ذلك من خطر عدم القدرة على إعادة إنتاج قوة العمل .

الجدول رقم (3–ع) الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق بالأسعار الجارية (بملايين الليرات السورية)

نهاية الفترة	2002		2003		2004		2005		2006		2007		المتوسط
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
الاستهلاك الكلي	**730,025**	**72%**	**787,686**	**74%**	**1,007,946**	**80%**	**1,199,749**	**80%**	**1,317,603**	**78%**	**1,453,481**	**72%**	**76%**
استهلاك الحكومة	124,785	12%	144,072	13%	197,909	16%	206,631	14%	194,937	11%	248,300	12%	13%
الاستهلاك الخاص	605,240	60%	643,614	60%	810,037	64%	993,118	66%	1,122,666	66%	1,205,181	60%	62.7%
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**206,569**	**20%**	**248,766**	**23%**	**301,010**	**24%**	**359,909**	**24%**	**363,639**	**21%**	**422,221**	**21%**	**22.2%**
قطاع عام	125,192	12%	160,130	15%	141,330	11%	167,155	11%	161,605	10%	178,317	9%	11.3%
قطاع خاص	81,377	8%	88,636	8%	159,680	13%	192,754	13%	202,034	12%	243,904	12%	11%
صافي التجارة الخارجية	**79,926**	**8%**	**30,813**	**3%**	**35,259**	**3%**	**29,402**	**2%**	**65,908**	**4%**	**16,350**	1%	**3.5%**
التغير في المخزون	-	-	-	-	**81,075-**	**-6%**	**95,294-**	**-6%**	**48,670-**	**-3%**	**127,758**	6%	**-2.3%**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,016,520**	**100%**	**1,067,265**	**100%**	**1,263,140**	**100%**	**1,493,766**	**100%**	**1,698,480**	**100%**	**2,019,810**	**100%**	**100%**

المصدر: النشرة الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل الاستهلاك والذي بلغ بالمتوسط حوالي 76% على حساب معدل الاستثمار الذي بلغ 22% سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي وتزايد الطلب على الواردات كارتفاع الطلب على شراء السلع الاستهلاكية، ما يسهم في تزايد الواردات على حساب الصادرات التي تراجعت مؤخراً بسبب تراجع الإنتاج النفطي وتراجع الطلب الخارجي على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصادرات السورية نتيجة الأزمة المالية العالمية التي ظهرت جلياً في شهر آب عام 2008، ومن شأن هذه العوامل مجتمعةً أن تسهم في تراجع عوامل القوة التي تحكم سعر صرف الليرة السورية. ولقد قدم في هذا السياق ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) تفسيرا للعلاقة بين الدخل والاستهلاك، عندما قال "يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل لدائم نسبياً ، فالمواطن ينفق بحسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن يخفّض استهلاكه ويضطر للاستدانة"،[40] وبالمقابل إذا زاد دخل فرد ما خلال فترة قصيرة فإنّه يزداد الادخار على العموم، فيما إذا أشبِعتْ الحاجات الاستهلاكية هذا من ناحية، أما من ناحية أخد فإنّ انخفاض معدلات الادخار بشكل عام يؤد يِ إلى انخفاض معدلات الاستثمار، وبالتالي انخفاض الإنتاج، ما يعني انخفاض الدخل القومي وزيادة اعتماد البلاد على السلع الأجنبية ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الواردات وانخفاض الصادرات إلى حد يمكن معه حدوث عجز في ميزان المدفو عات، **ما يضطر لتخفيض قيمة العملة وارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية، وبالتالي انخفاض الادخار الاستثمار من جديد، ما يعني الدخول في حلقة مفرغة. أما إذا زاد الدخل إلى حد ما ينتج عنه زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار،فهذا يسهم في زيادة الإنتاج وا ِحلال الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي زيادة الاحتياطيات الأجنبية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يعمل على رفع سعر صرف العملة المحلية، كما يشكل استقرار سعر الصرف عامل جذب للاستثمارات والرساميل العربية والأجنبية، حيث يشكل هذا الاستقرار عامل ضمان لقيمة الأصول والاستثمارات العائدة لهذه الرساميل،انطلاقاً من وظيفة النقود المتمثلة بمستودع القيمة، وبالتالي فإنّ استقرار الليرة السورية يشكل عامل قوة وجذب لرؤوس الأموال والمستثمرين، ولا ننسى هنا الخطوة المهمة التي قامت بها السلطات النقدية بتوحيد سعر صرف الليرة السورية وماله من بالغ الأثر على تشجيع وجذب الاستثمارات، لما تشكله هذه الخطوة من استقرار لقيمة الليرة وتسهيل الإجراءات والخطوات المحاسبية والإدارية وغيرها لدى المستثمرين.**

تُظهِر علاقة الاستثمار مع الاستهلاك الأثر الواضح لتوزيع الدخل القومي في تشجيع عملية الاستثمار فزيادة الطلب على السلع والخدمات لا بد أن تؤدي إلى خلق ثغرة في تلبية الطلب على هذه السلع والخدمات ما يدفع المنتجين والمستثمرين إلى سد هذه الثغرة من خلال زيادة إنتاجهم وتوسيع استثماراتهم لإنتاج كميات أكبر وتلبية الطلب الإضافي، كما أن زيادة الطلب

[40] د: كنعان، علي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، بعنوان **" حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية"** دمشق، 2007/3/13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستهلاكي ينتج عن زيادة ذلك القسم من الدخل المخصص للاستهلاك، وهو الأمر الناتج عن زيادة الدخل الشخصي، وبالتالي كلما زاد الدخل المخصص للاستهلاك، كلما كان ذلك عامل محفز للاستثمار بحيث أن زيادة استهلاك السلع والخدمات يتطلب زيادة في إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج هذه السلع والخدمات، ولكن هنا يجب الانتباه إلى ملاحظة مهمة وهي أ ن معدل التغير في الطلب الاستهلاكيؤثر على الاستثمار حيث أن ّ زيادة الطلب الاستهلاكي مرة واحدة فقط يترتب عليها زيادة في الاستثمار بدرجة أكبر في نفس العام لكن التوسع الاستثماري سيعود إلى التناقص مجدداً في الأعوام اللاحقة، ولذلك فإ ّ استمرار الزيادة في الطلب الاستهلاكي هي التي تؤدي إلى استمرار التوسع في الصناعات الاستثمارية بدرجة أكبر وهذا ما نحتاجه، حيث يعد ّ الاستثمار من أهم محركات عملية التنمية الاقتصاديةوشرطاً ضرورياً لنمو الناتج المحلي، وفي هذا الخصوص فإن رأس المال باعتباره أحد عناصر الإنتاج تلزمه العناية وتقديم الكثير من التسهيلات المشجعة وا ٍلا فإنه يبحث دائماً عمن يرعاه بشكل أفضل ويقدم له ميزات أكثر حيث تتنافس الدول فيما بينها وتتسابق لجذبه والاستفادة من استثماراته. **وفي هذا الصدد يمكن أن يكون لتغيرات سعر الصرف الاسمي آثار رئيسية على المشاريع الاستثمارية وعلى التنافسية الدولية، إلا أن ّ قوة الأثر تعتمد على عوامل مختلفة تنتقل من خلال قناتين:**[41]

أ- **التكلفة الحدية:** حيث يعتمد الأثر بشكل جزئي على نسبة ما يتم استيراده من مدخلات الإنتاج إلى المنتجات ذات المنشأ المحلي، وعلى حصة التمويل المقومة بالعملة الأجنبية، وأثر تغيرات سعر الصرف على الظروف النقدية المحلية.

ب- **هامش الربح الممكن إضافته على سعر المنتج فوق التكلفة الحدية السابقة.**

يمكن أن تدفع هذه العوامل بالاتجاهات السلبية للمنشأة ويمكن أن تنعكس بحسب قوتها على فترة تأثير تغير سعر الصرف الاسمي. إضافة إلى أنها تؤثر على الاستثمارات التي يمكن للشركات أن تقيمها لتدعيم تنافسية التكلفة العالمية بطريقة قابلة للاستمرار، كمثال على ذلك(جعل الاستثمار يحسن الإنتاجية). وتلجا إدارة الشركة هنا لاستبعاد المنعكسات السلبية لأثر تغير سعر الصرف على موقعها التنافسي كإجراءات مؤقتة، مثل قبول ضغط الأرباح أو اللجوء إلى تخفيض الأجور أو تسريح العمال.

[41]United Nations- , January 2007**,"Global And Regional Approaches To Trade And Finance",** United Nations, Conference On Trade And Development, Page 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على سبيل المثال يمكن للشركات أن تحد من الآثار السلبية لارتفاع قيمة العملة على تنافسية تكلفة المنتَج الدولية بشكل مؤقت، إذا كانت قادرة على إتباع التسعير استناداً إلى آلية السوق، وذلك عن طريق ضغط هوامش الربح لديها فتكون بذلك قد امتصت على الأقل جزءاً من أثر تغير سعر الصرف، ولكن محاولة العمل بهذه الطريقة لفترة طويلة في ظل مخاطر تقلب سعر الصرف يعرض حوافز الاستثمار المتعلقة بالربح للخطر.

من ناحية أخرى قد لا تكون الشركات قادرة على الاستفادة من تخفيضات العملة الحقيقية، في حال كانت تعتمد في تصنيع منتجاتها على كمية كبيرة من المواد الأولية المستوردةلذلك فإن الأثر الصافي لانخفاض قيمة العملة على تنافسية التكلفة العالمية لهذه الشركة سيكون ضعيفاً جداً، كما تظهر التجارب الحديثة أن الآثار السلبية للتخفيضات الحادة في قيمة العملة الحقيقية، يمكن أن تجعل قابلية الشركة لتوسيع طاقتها الإنتاجية محفوفةً بالمخاطر، أو حتى إبقاء الإنتاج عند مستويات ملائمة لتخفيضات قيمة العملة هذه.

2-12) النمو الاقتصادي:

Economic Growth

يُعبَّر عن اختلال سعر الصرف بأنّه ارتفاع وانخفاض سعر الصرف الحقيقي بشكل مستمر وبعيد عن سعر الصرف التوازني، **وهذا الاختلال في سعر الصرف يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات الآتية:**

- **التأثير سلباً على التنافسية:** حيث يؤدي اختلال سعر الصرف إلى رفع أسعار الواردات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجار ي وهدر موارد القطع الأجنبي، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- **التخصيص السيئ للموارد:** يعمل الاختلال عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية والدولية وكذلك ما بين الأسعار المحلية، ما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- **التأثير السلبي على الأسواق المالية:** يؤدي اختلال سعر الصرف إلى رفع المخاطرة في هذه الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة، ما يزيد من خطر نشوء أزمة مالية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على الرغم من أنّ انخفاض قيمة العملة له آثار سلبية على الاقتصاد، إلا أنّ سعر الصرف يعد سلاح ذو حدين ويتوقف على طبيعة نظام الصرف المتبع وعلى هيكل الاقتصاد ومرونته الإنتاجية، ففي ظروف بلد كسورية تتبع نظام صرف يعتمد على ربط الليرة بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة، ولديها اقتصاد نامي يتمتع جهازه الإنتاجي بعدم المرونة الكافية اللازمة لتخطي العقبات والأزمات الاقتصادية ولتلبية الطلب على السلع والخدمات وعلى العملات الأجنبية، **وبالتالي فإن الحفاظ على مستوى مستقر لسعر صرف الليرة السورية يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، نظراً لأن انخفاض الإنتاج والنمو يؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري، وبالتالي خلل في ميزان المدفوعات، وعلى افتراض حرية التبادل التجاري فإن هذا سيقود إلى مزيد من العجز نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الليرة، وبالتالي فإنّ من شأن ذلك – كما تمت الإشارة إليه سابقاً – أن يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية، وبالتالي انخفاض الادخار والاستثمار ما يسهم بشكل كبير في تراجع الإنتاج وتراجع الدخل القومي ما يعني تراجع النمو الاقتصادي وفقاً لحلقة مفرغة**، ومن جهة أخرى فإنّ الاقتصاد المتين الذي يحقق معدلات نمو عالية يدعم قوة واستقرار العملة من خلال زيادة الإنتاج والتصدير وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات،إضافة إلى أنّ استقرار سعر الصرف يجذب المستثمرين ورؤوس الأموال إلى البلد والاستثمار فيه ما يزيد الإنتاج والدخول ويسهم في زيادة الصادرات وا ٍحلال الواردات،في حين أنّ انخفاض وتزعزع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال خارج البلد بحثاً عن عملة أكثر استقراراً بغية ضمان القيمة الحقيقة لأموالهم وعدم تآكلها بالتضخم،في المقابل فإنّ انخفاض قيمة العملة يسهم في زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية فيما لو قابلها مرونة كافية في الجهاز الإنتاجي وهذا أسلوب متبع من قبل الدول الصناعية،في حين أنّ ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الخارجية للسلع والخدمات المحلية ويحد من الطلب الخارجي عليها.

كماتعدّ سياسة سعر الصرف وسيلة مهمة لجعل المشاريع الإنتاجية المحلية ناجحة وقادرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال عامل المنافسة الذي يكسب السلعة تنافسية تناسب المستورد الخارجي، وتعود بالفائدة على المصدرين المحليين، وفي هذا الصدد يقول كل من أجسون وتوسي "***أنّ التجارب التاريخية أظهرت أن البلدان التي حققت نجاح في توليد نمو متواصل في صادراتها، تقود إلى معدلات مرتفعة من النمو في الإنتاج على المدى الطويل، وتكون قادرة على المحافظة على استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يجذب المستثمرين، وفي***

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه البلدان يميل سعر الصرف لأن يكون أكو استقراراً ما يُ مكّن المنتجين والمستثمرين في مجال التصدير من إقامة الاستثمارات طويلة الأجل". [42]

وبالمقابل يمثل النمو الاقتصادي المرتفع نقطة قوة للّيرة السورية، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي إمكانية أكبر لإحلال الواردات وزيادة الصادرات، ويشكل هذا منطلقاً للنهوض بمؤشر الميزان التجاري، وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات ما يدعّ م موقف الليرة السورية.

الجدول رقم (3–غ) نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الصرف

العام		الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	نمو الناتج	معدل التضخم	سعر الصرف في الأسواق المجاورة [43]
بأسعار 1985 الثابتة	1993	501,546	-	6,9%	42,5
	1994	539,929	7,7%	9,9%	42,5
	1995	570,975	5,8%	3,9%	42,5
	1996	612,896	7,3%	8,3%	42,5
	1997	628,148	2,5%	1,8%	45,25
	1998	675,888	7,6%	-0,8%	46,25
بأسعار 1995 الثابتة	1998	931,660	-	-	-
	1999	898,552	-3,6%	-2,0%	46,25
	2000	903,944	0,6%	-0,4%	46,25
	2001	950,245	5,1%	0,8%	50,2
بأسعار 2000 الثابتة	2002	1,006,431	5,9%	0,6%	51,6
	2003	1,017,619	1,1%	7,4%	51,6
	2004	1,085,992	6,7%	4,2%	52,2
	2005	1,151,462	6,0%	7,4%	53,4
	2006	1,211,339	5,2%	10,0%	52
	2007	1,288,001	6,3%	4,5%	50
	2008[44](أيلول)	-	6,0%	12,5%	46,7
المتوسط		873,414	5%	5%	48

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية والنشرات الإحصائية الربعية الثالثة الصادرة عن مصرف سورية المركزي لأعوام مختلفة.

تميّز الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاثة المنصرمة من القرن الماضي والسنوات الأولى للألفية الثالثة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها، إذ بلغ وسطي معدل النمو خلالها 5,4%، بينما بلغ9,1% لفترة السبعينات و 0,98 %خلال فترة الثمانينات و8,45%

[42] -"Global And Regional Approaches To Trade And Finance", Page 18.

43- سعر الصرف في الأسواق المجاورة الصادرة بنشرة أسعار مصرف سورية المركزي.

[44] - أرقام أولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و2,37 % خلال الفترتين 1990–1996 و1997–2003 على التوالي،[45] إنّ هذا التباين في معدلات النمو الاقتصادي يعود لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها سورية والمنطقة بشكل عام، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري، وبينما تعود أسباب ارتفاع معدلات النمو خلال فترة السبعينات إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وإلى مساعدات الدول العربية النفطية التي تلقتها سورية بعد حرب تشرين عام 1973، حيث استخدمت سورية هذه المساعدات في التوسع بالخدمات العامة وإقامة بعض الصناعات، بينما ترجع أسباب انخفاض معدلات النمو لفترة الثمانينات إلى مجموعة من العوامل الخارجية منها انحسار مساعدات الدول الخليجية، وتراجع أسعار النفط العالمية وترافق ذلك مع تراجع التحويلات التي كانت تقوم بها العمالة السورية في الدول النفطية مع تراجع فرص العمل في تلك الدول، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي عانت منه سورية آنذاك، وتعود أسباب ارتفاع معدلات النمو في الفترة 1990–1996، جزئياً إلى المناخ السياسي والاقتصادي المتفائل الذي ساد المنطقة، وإلى سياسات الانفتاح الاقتصادي التي أتاحت الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار من خلال (قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991)، إضافة إلى بدء إنتاج النفط الخفيف.

بينما كان الانكماش الاقتصادي الصفة المميزة للفترة (1997–2000) وذلك بسبب تراجع الاستثمار الخاص لعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب من جهة، وبسبب السياسات المالية والنقدية التي أتبعت كتجميد الرواتب والأجور وتخفيض الإنفاق الاستثماري، والقيود على الائتمان والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة، وعلى الرغم من التوسع الحاصل في الإنفاق العام خلال الفترة (2001–2003)، وزيادة استثمارات القطاع الخاص التي ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن معدلات النمو بقيت دون المستوى المطلوب حيث بلغت 3,84% و4,24% و 2,64% للسنوات /2001، 2002، 2003/ على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.

[45] - تم حساب معدلات النمو الاقتصادي من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات النشرات الإحصائية الربعية الثالثة الصادرة عن مصرف سورية المركزي لأعوام مختلفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993–2007) وقد بلغ بالمتوسط حوالي 5%إلا أنه حقق نمواً سالباً في بعض الفترات حيث بلغ أدنى مستوى له عند –3,6% عام 1999 وبلغ 0,6% عام 2000، ونلاحظ أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد ترافق مع وجود تراجع في معدلات التضخم بفترة سابقة حيث بلغ 1,8% عام 1997، و– 0,8% عام 1998، وبلغ –2% عام 1999، وبالتالي يمكننا القول أن تراجع معدلات التضخم إلى معدلات سالبة تؤدي على خنق الاقتصاد وتباطؤ عجلة النمو، كما حقق مؤشر سعر صرف الليرة السورية مؤخراً مستوى مقبول، فقد استقرت قيمة الليرة عند حوالي 46,7 أمام الدولار خلال الستة أشهر الأولى من عام 2008 بعد أن وصلت إلى /61/ خلال عام 2005 متأثرة بالضغوط السياسية على سورية،وكما تمت الإشارة سابقاً . يسهم استقرار سعر صرف الليرة كمؤشر عام على الأداء الاقتصادي بجذب الرساميل وا ٍقامة المشاريع الاستثمارية،وبالتالي يسهم بشكل فعّال في زيادة الدخل القومي،ورغم أ نّ النمو الاقتصادي بدأ يسجل تحسناً في السنوات الأخيرة حيث بلغ 6,3% عام 2007إلا أ نّ ذلك ترافق مع مؤشرات نمو سكانية عالية (2,47% في عام 2004)، **وتشير الدراسات أنّه من الأجدى للسياسة الاقتصادية استهداف معدلات نمو اقتصادية تشكل ثلاثة أمثال النمو السكاني بمعنى أن النمو الاقتصادي يجب أن يحقق نسبة نمو أكبر من النمو السكاني لكي يتحقق النمو والتنمية، أي أن كل 1% نمو سكاني يجب أن يقابله(3% . 4%) نمو اقتصادي، كما أنه يجب أن يترافق مع تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال الإنفاق العام على قطاعات التعليم ونشر الوعي الثقافي والصحة والبيئة وغير ذلك**وهذا يعني أنّ الاقتصاد السوري بحاجة لتحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ على الأقل 7,5% لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتخفيض معدل البطالة الذي بلغ (9,2% في عام 2007).[46]كما أنّ عائدية الاستثمارات الضعيفة ومعدل الفائدة الحقيقي المنخفض تترافق مع معدل تضخم عالٍ نسبياً حيث ارتفع من 4,2% عام 2004 ليصل إلى 7,4% في العام 2005 ً 10% عام 2006إلا أنّه تراجع إلى حوالي 4,5% في عام 2007، وقد بلغ 15,6% عام 2008 متأثراً بارتفاع أسعار النفط و المواد الغذائية، التي بدأت بالتراجع أواخر العام نتيجة انخفاض مستويات أسعار النفط عالمياً وكذلك انخفاض بقية السلع الغذائية إثر انهيار مؤشرات أسواق المال العالمية وتفاقم الأزمة المالية العالمية.

46 - النشرة الإحصائية الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هنالك عوامل أخرى لا تقل أهميةً عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها بالآتي:

- **الاضطرابات السياسية والحروب:**

تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة الدولية والإقليمية دوراً كبيراً في التأثير على الاقتصاد الوطني وعلى سعر صرف العملة على وجه التحديد كونه المؤشر الرئيس الذ ي يعبر عن الأداء الاقتصادي، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية والاستثمارات وغيرها، فخروج رؤوس الأموال من الدولة في حالة عدم الاستقرار ينعكس سلباً على قيمة العملة، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبياً ويؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد من جراء اختلال قيمتها. وعلى سبيل المثال فقد أدت أزمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق إلى ضغوط سياسية على سورية وانخفاض سعر الصرف حيث وصل إلى 61 ل.س أعقاب هذه الأزمة عام 2005.

- **الإشاعات والأخبار:**

تعدّ الإشاعات والأخبار من العوامل السريعة التأثير على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم لا تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، وا نّ سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه ومدى وجود واتساع السوق السوداء.

- **خبرة المتعاملين:**

تلعب خبرة المتعاملين في أسواق المال ودخولهم في المضاربات وخروجهم منها وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة دوراً بارزاً في التأثير على سوق أسعار الصرف.

- **فعّالية دور السلطات النقدية في إدارة السوق النقدية:**

تميّزت كل الأزمات التي عصفت بالليرة السورية بدور كبير للسوق السوداء (غير الرسمية) والمضاربات من خلال شراء وبيع الليرة السورية وتهريبها إلى الخارج وزيادة عرضها في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأسواق المجاورةويكون عند ذلك المصرف المركزي مضطراً لإعادة الأموال السورية من البلدان المجاورة التي قام المضاربون بتهريبها إليها ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الليرة السورية نتيجة زيادة عرضها مقابل الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق المجاورة. وبالتالي هنا لن يتمكن مصرف سورية المركزي من إحكام السيطرة على السوق النقدية إذا أراد مثلاً في ظل الظروف التضخمية تخفيض عرض النقود فسوف ينخفض عرض النقود في السوق الداخلية دون أن ينخفض في الأسواق الخارجية نتيجة المضاربة فمثلاً في السابق قبل إصدار قانون الصرافة والسماح للمصارف العاملة في سورية بتمويل كافة المستوردات كانت الحاجة ماسة لسوق يؤمِن العرض الكافي من العملات الأجنبية لتمويل المستوردات إلى سورية، وبالتالي كان من الصعب جداً القضاء على السوق السوداء نتيجة عدم توفر القطع الأجنبي في المصارف والمؤسسات المالية الرسمية في سورية. **ولكن تم معاجلة هذا الأمر بعد إصدار قانون الصرافة والسماح بإنشائها ضمن الإطار الرسمي الذي يتيح لمصرف سورية المركزي القيام بالرقابة والسيطرة على كامل السوق النقدية والتحكم بسعر صرف الليرة السورية من خلال نشرة أسعار صرف العملات التي يصدرها وتتقيد بها المصارف ومؤسسات الصرافة وبهذه الإجراءات تم توفير العرض الكافي من العملات الأجنبية بسعر تنافسي، الأمر الذي تنتفي معه الحاجة إلى السوق السوداء، ما يسهم في ضمان سيطرة المصرف المركزي على العرض والطلب في السوق النقدية، وبالتالي على الأسعار، وعليه فإنّ فعاليّة دور المصرف المركزي في إدارة السوق النقدية (بمعنى أن تكون قراراته شاملة ونافذة في كامل السوق دون تسرب في أداء وفعّالية أدواته) تسهم إلى حد كبير في تحصين واستقرار سعر صرف الليرة السورية من التقلبات والأزمات التي قد تتعرض لها.**

3) آلية تحديد سعر الصرف في سورية:

ترتبط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، كما تمت الإشارة سابقاً، والجدير ذكره أنّ عملية ارتباط العملة تختلف عن عملية التثبيت لها، فالتثبيت يعني تثبيت قيمة العملة أمام قيمة عملة رئيسية أو أكثر، بينما يمكن تفسير الارتباط على أنّه علاقة ارتباط قوية بين العملة المحلية للبلد المعني وقيمة عملة رئيسية أو أكثر، أي وفقاً لعملية الارتباط يوجد مرونة أكثر في تحديد قيمة العملة المحلية، ففي سورية يقوم المصرف المركزي يومياً بإصدار نشرة أسعار صرف لليرة السورية أمام سلة من أهم العملات الأجنبية، وبالتالي يمكن وصف نظامالصرف في سورية بأنّه تعويم مدار أي نظام وسيط وليس نظام تثبيت أو تعويم حر، وتعتمد السلطات النقدية بغرض تحديد قيمة سعر صرف الليرة على عدة عوامل نذكر أهمها:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تتم عملية دراسة العرض والطلب على العملات الأجنبية في سورية من خلال تحديد حجم الأرصدة من العملات الأجنبية العائدة للبلد والموظفة في الخارج، إضافةً إلى تحديد قيمة صافي مركز القطع الأجنبي لدى المصارف العاملة في سورية ورصد حركة البيع والشراء للعملات الأجنبية بين المصارف، واستخدام رصيد العملات الأجنبية (صافي العرض والطلب) المقدم من المصارف وشركات الصرافة للبيع أو الشراء من المصرف المركزي، ويتم دراسة العرض والطلب على العملات الأجنبية وسعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء وفي أسواق الدول الأجنبية، مع دراسة الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والدولية، إضافةً إلى المؤشرات الاقتصادية المحلية التي تمت دراستها في هذا الفصل كل هذه العوامل والمؤشرات تعطي مؤشرات نهائية تتقاطع لدى السلطات النقدية وتساعد على اتخاذ القرار النهائي في تحديد سعر صرف قريب من السعر التوازني الذي يتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، حيث أنّ سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات الذي يمثل خلاصة الوضع الاقتصادي للدولة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث:

سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي (المحددات والمتطلبات)

المبحث الثاني:

قراءة تحليلية لأزمة انخفاض قيمة الليرة السورية خلال عامي 2005-2006

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني- قراءة تحليلية لأزمة انخفاض قيمة الليرة السورية/ خلال عامي 2005-2006/

Case Study of Depreciation of Syrian Pound in the course of Years (2005-2006)

تعرضت سورية خلال الأربع سنوات الماضية لضغوطات خارجية تمثلت بالضغوط السياسية الغربية والأمريكية والعقوبات الاقتصادية المتمثلة بمنع التعامل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية الأمريكية ومثيلاتها السورية بالتزامن مع عوامل داخلية تمثلت بضعف مؤشرات الاقتصاد السوري، أدت بالنتيجة إلى تأثر الليرة السورية سلباً بهذه الضغوط وزعزعة الثقة بها. حيث انخفضت قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ووصل سعر صرف الدولار إلى 61 ل.س في السوق السوداء، وأد ـ ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي وفقاً لنشرات أسعار مصرف سورية المركزي (الشكل البياني رقم (3- ن)، وقامت السلطات النقدية بمعالجة المعوقات وامتصاص الأزمة بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف وحل أزمة الطلب المتزايد على العملات الأجنبية مقابل العرض المتزايد لليرة السورية نتيجة اهتزاز الثقة بقيمتها، وكان على السلطات النقدية حل مشكلة الخلل بين العرض والطلب في السوق النقدية فتعاملت مع التطورات المتسارعة بديناميكية كبيرة ومنهجية متكاملة حيث أثرت قراراتها بشكل ملحوظ في نشاط السوق السوداء في جانبي عرض العملة المحلية والطلب على العملات الأجنبية:

أ- في جانب الطلب:

تمثلت المشكلة بارتفاع متزايد في الطلب على العملات الأجنبية وكان على الحكومة العمل على توفير عرض كافٍ من النقد الأجنبي وتلبية ما يمكن من هذا الطلب عن طريق سوق الصرف الرسمية، وبسعر أدنى من سعر السوق السوداء وتخفيف هذا الطلب على العملات الأجنبية من خلال ضخ كميات مدروسة من الدولار الأميركي في السوق، فعند توافر العرض الكافي من العملات الأجنبية وبسعر أدنى عبر مؤسسات الصرافة النظامية سوف يتجه المتعاملون إلى هذه المؤسسات النظامية وتنتفي الحاجة إلى السوق السوداء وبذلك يتقلص حجم المضاربين في السوق ويضطروا لتخفيض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية الأمر الذي من شأنه أن يعيد سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، **ومن أجل تحقيق هذا الهدف أصدرت السلطات النقدية عدة قرارات توزعت على منحيين:**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ü تلبية الطلب على الدولار لأغراض العمليات التجارية:

تمت تلبية الطلب على الدولار ضمن حزمة القرارات التي تندرج في إطار السياسة التي بدأت مع قرار وزارة الاقتصاد رقم /865/ والهادفة إلى تحرير عمليات صرف الليرة السورية لأغراض العمليات التجارية وتمويل مستوردات القطاع الخاص حيث تم إصدار القرارات الآتية:[1]

1- قرار وزارة الاقتصاد رقم /2132/ تاريخ 2005/9/22 الذي سمح بتمويل المستوردات لـ12 فصلاً جمركياً تشمل أكثر من 900 مادة.

2- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /6018/ تاريخ 2005/11/16 الذي سمح بتمويل المواد الأولية اللازمة للصناعة بناء على إجازة من وزارة الاقتصاد.

3- قرار وزارة الاقتصاد رقم /2562/ تاريخ 2005/12/5 الذي سمح بتمويل مستوردات 13 فصلاً جمركياً إضافياً تشمل أكثر من /1150/ مادة.

- وكان نتيجة ذلك أن أصبح القطاع المصرفي الوطني يمول استيراد أكثر من ألفي مادة تمثل (60%-65%) من إجمالي مستوردات القطاع الخاص وتتضمن العديد من السلع التموينية كالرز والسكر ومستلزمات الصناعة كالحديد والاسمنت والخشب، إضافة إلى احتياجات القطاع الزراعي كالأسمدة والمبيدات وأعلاف الحيوانات وذلك بما يصل إلى حدود ملياري دولار سنوياً ،ومؤخراً كما تمت الإشارة سابقاً تم السماح للمصارف بتمويل كافة المستوردات فقد قامت الحكومة بالتنسيق مع المصرف المركزي بالسماح للمصارف بتمويل جميع مستوردات القطاعين الخاص والمشترك وذلك بإصدار قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (5204) تاريخ 2006/11/15، المتعلق بتحرير كامل الحساب الجاري.

ü تلبية الطلب على القطع الأجنبي لأغراض العمليات الجارية غير التجارية:

في هذا السياق أصدرت السلطات النقدية حزمة من القرارات التي استهدفت خلق جو من الثقة والاطمئنان بين المواطنين لاسيما صغار المدخرين منهم بأن ما يشاع عن وجود أزمة صرف هو أمر غير حقيقي لاسيما أن الطلب الذي مارسته هذه الفئة جاء بناء على عوامل نفسية نتيجة للضغوط السياسية في تلك الفترة وليس بناء على معطيات اقتصادية أو اختلالات بنيوية.

[1] - المصدر: مصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-تعليمات مكتب القطع بناءً على قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء ذوات الأرقام 5145-5146-5147-5148 تاريخ 2005/9/22:

خولت هذه التعليمات المصارف التعامل بالقطع الأجنبي وتقديم خدمات جديدة للمواطنين في هذا المجال، كالسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وتحرير جميع العمليات غير التجارية كشراء القطع لأغراض الدراسة والسفر والاستشفاء. وذلك بهدف تلبية الطلب على القطع الأجنبي واستقرار أسعار الصرف.وبذلك تكون خسرت السوق السوداء قسماً كبيراً من زبائنها الذين توجهوا إلى السوق الرسمية، فقد سمحت هذه القرارات للمصارف المرخصة ببيع القطع الأجنبي اللازم للمسافرين إلى خارج القطر، حيث تم السماح للمصارف المرخصة ببيع مبلغ /3000/ دولار أمريكي للمقيمين عند سفرهم عدا المسافرين إلى لبنان والأردن والمسافرين براً إلى تركيا بسعر نشرة أسعار الصرف الحرة للعمليات الأجنبية. ويحتسب المبلغ المذكور من أصل المبالغ التي تجيز أنظمة القطع النافذة إخراجها مع المسافر دون أن يسأل عن المصدر والمحددة حالياً بـ /3000/ دولار أمريكي و/2000/ ل.س.

أما المسافر المقيم المغادر إلى لبنان والأردن فيسمح له بإخراج مبلغ لا يزيد عن /7500/ ليرة سورية فقط، ويسمح للمصارف المرخصة ببيع السوريين ومن في حكمهم والذين لا تقل أعمارهم عن 18 سنة المسافرين إلى لبنان والأردن مخصصات سفر بمبلغ 1000 دولار أمريكي أوراق نقدية وفقاً لنشرة أسعار الصرف الحرة وذلك لدى كوى المصارف في المراكز الحدودية ولا تحتسب المبالغ الممنوحة للمسافر لغير غايات السفر أياً كانت وجهته، من المصارف المرخصة من أصل المبالغ المسموح بإخراجها.[2]

كما يسمح للمسافر غير المقيم، والسوريين المقيمين في الخارج (عدا لبنان والأردن) لمدة سنة فأكثر، بإخراج مبلغ /5000/ دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى دون سؤاله عن الإقرار الجمركي المنظم عند الدخول. أما إذا كانت المبالغ المراد إخراجها تتجاوز مبلغ /5000/ دولار أمريكي أو ما يعادله فيطلب منه إبراز الإقرار الجمركي.

ويمنح المقيم المسموح له من قبل وزارة الصحة بالمعالجة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية نفقات معالجة طبية بأسعار نشرة أسعار الصرف الحرة للعملات الأجنبية لأجور العمليات

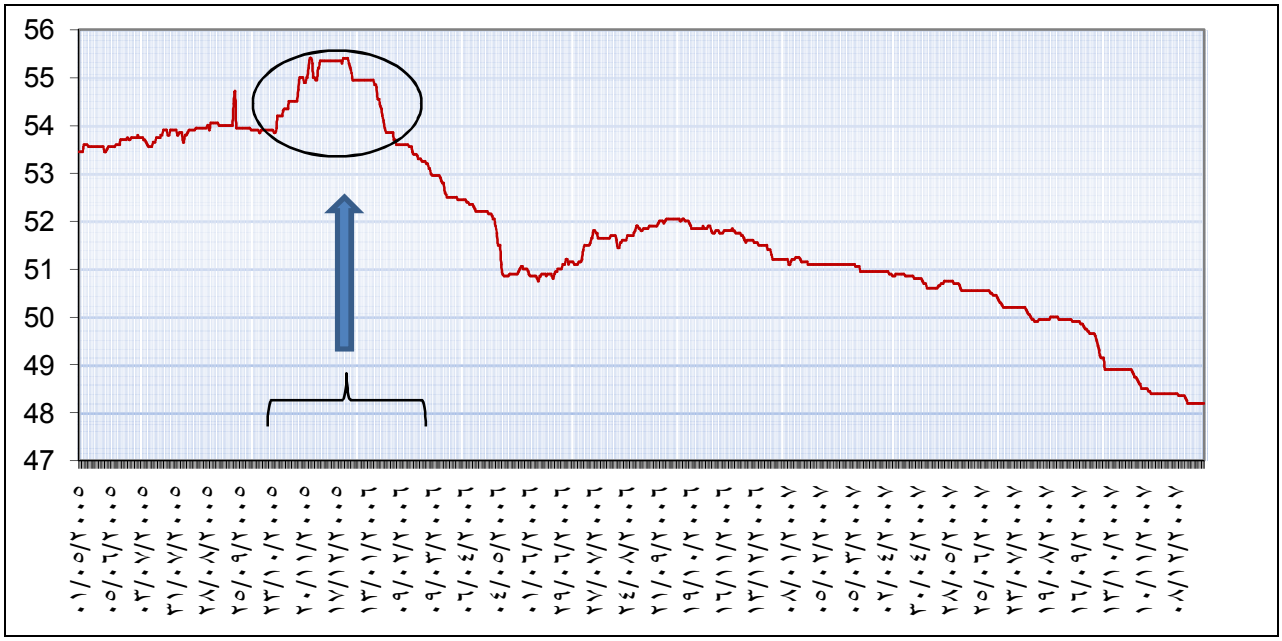
[2] –قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 1298 تاريخ 2002/10/21 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2004/1/3 وتعليمات مكتب القطع رقم 804/423 تاريخ 2004/2/5 ورقم 432تاريخ 2004/10/12 ورقم 442 تاريخ 2005/9/22 ورقم 443 تاريخ 2005/9/22 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجراحية والاستشفاء، مبلغاً في حدود /30,000/و لار أمريكي، شريطة أن يقدم المريض نفسه أو من ينوب عنه عن طريق المصارف المرخصة تقريراً صادراً عن وزارة الصحة بالسماح له بالمعالجة خارج القطر، وتعهداً خطياً موقعاً من المريض نفسه أو من أحد أقاربه بإبراز الوثائق التي تثبت إنفاق المبلغ الممنوح على المعالجة الطبية خلال مدة ستة أشهر من تاريخ التعهد، بموجب فواتير صادرة عن الجهات التي تمت لديها المعالجة الطبية.[3]

كما تم السماح للمصارف المرخصة ببيع المواطنين السوريين مبلغا لا يتجاوز /5000/ دولار أميركي أو ما يعادله بالعملات العربية أو الأجنبية وفقاً لنشرة أسعار الصرف الحرة للعملات الأجنبية على أن يودع المبلغ المباع في حساب مجمد يفتح باسم المشتري لدى المصرف البائع ولمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة وبعدها يمكن لصاحب الحساب تجديد الإيداع أو سحب رصيد الحساب بالأوراق النقدية الأجنبية أو بيعه للمصرف وفقاً لنشرة أسعار الصرف الحرة للعملات الأجنبية[4].

الشكل البياني رقم (3-ن) تطور سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة (2005–2008)



[3] – قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2004/1/3 وتعليمات مكتب القطع رقم 444 تاريخ 2005/9/22.

[4] – قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 77/م.و تاريخ 2005/9/22 وتعليمات مكتب القطع رقم 448 تاريخ 2005/10/24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد اعتمدت السلطات النقدية على فرضية أن توجه الأفراد لاقتناء الدولار لن يستمر طويلاً في حال اطمئنانهم إلى عودة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي، وخشيتهم من انخفاضه أكثر وخسارتهم في المضاربة،وهو ما كانت تهدف إلى تحقيقه من خلال حزمة القرارات والإجراءات التي وضعت موضع التنفيذ والتي كانت بحاجة لفترة معينة لتثبيت الوضع والعودة للاستقرار في السوق، لذا لجأت هذه السلطات لطرح توطين مزدوج التأثير من شأنه تخفيف عرض الليرة السورية وتلبية طلب صغار المدخرين على القطع الأجنبي من دون تسليمهم المباشر للعملة الأجنبية منعاً لاستنزافها والعبث والمضاربة بها، وبالفعل وخلال فترة قصيرة نسبياً تراجع الطلب على شراء الدولار بشكل تدريجي بعد أن بدأت تدخل قرارات السلطات النقدية حيز التنفيذ وتعطي ثمارها وأخذت قيمة الليرة السورية بالتحسن ما دفع بالأفراد في مرحلة لاحقة إلى إعادة شرائها، وأخذ المتعاملون يتهافتون لبيع الدولار عندما بدأ بالتراجع أمام تحسن سعر صرف الليرة لخوفهم من تراجع الدولار أكثر وهذا ما كبد المضاربين والسماسرة خسائر جمة كما ظل تداول العملات ضمن النطاق الرسمي من دون تسرب أو استنزاف موارد الجهاز المصرفي من القطع الأجنبي إلى السوق السوداء أو أسواق الدول المجاورة.

ب- في جانب العرض:

بما أنّ الأزمة التي عصفت بالليرة أحدثت خلل بين دالتي العرض والطلب عن طريق زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي كانت تخضع حركتها أصلاً للتقييد عن طريق "الرقابة على أنظمة القطع"، فكان على السلطات النقدية تخفيف عرض الليرة السورية في الأسواق عن طريق إحدى أدوات السياسة النقدية المتوافرة لديها وأهم هذه الأدوات هي سعر الفائدة، فقد تطلب الأمر رفع أسعار الفوائد على الودائع بالليرات السورية من أجل تخفيف عرض الليرة في الأسواق غير النظامية طلباً للعملات الأجنبية، وذلك من دون العدول عن السياسة التي انتهجت سابقاً والتي استهدفت إعادة هيكلة الودائع المصرفية من خلال تقليص حجم الودائع قصيرة الأجل لاسيما ودائع التوفير لمصلحة زيادة حجم الودائع الآجلة وقد تم ذلك تدريجياً على عدة مراحل:[5]

[5] – المصدر: الموقع الالكتروني لمصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (172/م ن/ب4) تاريخ 2005/11/14:

أد ـ هذا القرار إلى رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل التي يقل أجلها عن سنة بمقدار 0,5% وعلى الودائع لأجل يزيد عن سنة بمقدار 1% وأبقى معدلات الفائدة على ودائع التوفير على حالها. وتم رفع سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بين المصارف على شكل حساب جار مدين من 250 مليون ليرة إلى مليار ليرة سورية حرصاً على تجنيب أي منها خطر التعرض لأزمة سيولة.

2- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (174/م ن/ب4) تاريخ 2005/12/3:

تم إصدار هذا القرار بعد أقل من 20 يوماً على صدور القرار السابق، وجاء نتيجة لإصرار مجلس النقد والتسليف على التعامل بديناميكية ومرونة مع التطورات في السوق النقدية التي تأثرت بشكل ملحوظ نتيجة تسارع وتيرة الضغوط السياسية، فقد صدر القرار 174 والذ ي تضمن امتصاص فائض السيولة في السوق وذلك من خلال اللجوء مجدداً لرفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل يقل عن السنة بمقدار 1,5% وعلى الودائع لأجل يزيد عن السنة بمقدار 1% ليصل سعر الفائدة المدفوع على هذا النوع من الودائع إلى 9%، إضافة إلى رفع معدلات الفائدة المدينة 0,5% على بعض أنواع القروض، كل ذلك من أجل كبح حركة السحوبات والحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية ضمن المعدلات الطبيعية المسموح بها، وجاء هذا القرار في خطوة لامتصاص السيولة وتخفيض عرض الليرة في السوق. كما أجاز هذا القرار لمجالس إدارا ت المصارف تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار (0,5%)، وتحرير معدلات الفائدة المدينة من خلال اعتبار معدلات الفائدة المدينة التي يضعها المصرف المركزي معدلات تأشيرية.

3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٩٨/م ن/ب4) تاريخ 2007/6/18:

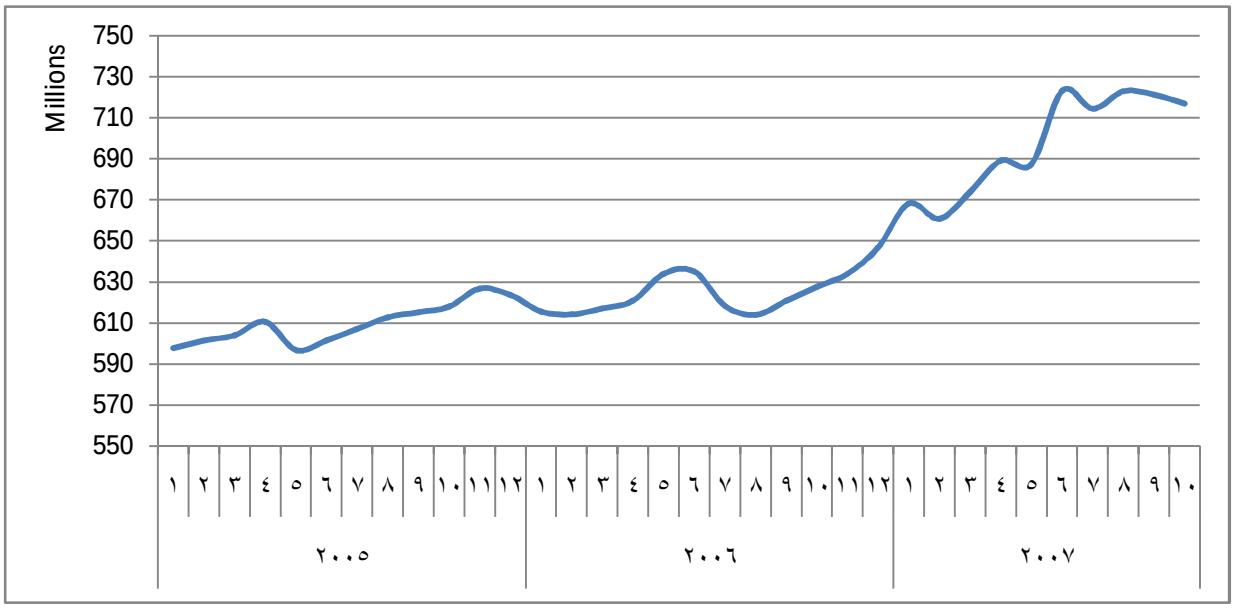
منح هذا القرار إدارات المصارف هامشاً لرفع أسعار الفائدة الدائنة أو تخفيضها بمقدار 2% وبالتالي منح المصرف المركزي هامش أكبر للمصارف من أجل تعديل معدلات الفائدة الدائنة على الودائع لديها وفقاً لمتطلبات السوق والمنافسة فيما بينها.

أدت حزمة القرارات السابقة التي استهدفت تشجيع الادخار بالعملة الوطنية لدى المصارف المحلية وخصوصاً الإقبال على الودائع لأجل وتخفيض الطلب على العملات الأجنبية في السوق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

غير النظامية إلى عودة سعر الصرف إلىالاستقرار تدريجياً، وقد انعكست هذه القرارات وأمنت الإجراءات العملية انخفاض عرض الليرة السورية في السوق.

الشكل البياني رقم (3-هـ) مجموع ودائع القطاع المصرفي خلال عامي (2005- 2007)



نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3- هـ) ازدياد حجم الودائع بالليرة السورية من حوالي 598 مليار ل.س بداية عام 2005 إلى حوالي 623 مليار ل.س أواخر عام 2005، ووصلت إلى 647 مليار ل.س أواخر عام 2006، وبلغت حوالي 718 مليار ل.س أواخر عام 2007، كما بلغ حجم مجمل الودائع بالليرة السورية 798 مليار ل.س في نهاية شهر حزيران عام 2008، أي زاد حجم هذه الودائع منذ بداية عام 2005 وحتى نهاية شهر حزيران عام 2008 بمقدار 200 مليار ل.س وهذا مؤشر جيد على وضع الإيداعات خلال الفترة (2005 – 2008) مع وجود بعض التذبذبات نتيجة الطلب على النقود بغرض المعاملات، باستثناء بعض السحوبات خلال الربع الأول من عام 2005، نتيجة التأثر بأحداث تلك الفترة، والتي تميزت باضطراب سياسي وأمني بعيد كل البعد من حيث المنشأ عما هو اقتصادي، وتمثل باختلاق اضطرابات وتفجيرات أمنية في لبنان استهدفت استقراره واستقرار سورية، الأمر الذي كان له مضاعفات سياسية واقتصادية واجتماعية على سورية، وكان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على زعزعة ثقة المودعين بالليرة وخصوصاً لدى أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، نظراً لما يتسم به رأس المال من الحساسية والتأثر الشديد نتيجة الشائعات أو الاضطرابات، ولكن ما لبث أن عاد الاستقرار إلى حصيلة الإيداعات والسحوبات في القطاع المصرفي، وهذا يدل على تطور القطاع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصرفي، ولاسيما ما حققته المصارف الخاصة حديثة العهد (دخلت السوق السورية عام 2004) من مساهمة في جذب جانب مهم من الكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي إلى جانب المصارف العامة، الأمر الذي سهل على السلطات النقدية إدارة السيولة وفقاً لظروف السوق (انكماش – تضخم) وهذا ما أسهم في نجاح السلطات النقدية في امتصاص فائض عرض الليرة السورية في السوق، وتعزيز الثقة بالليرة السورية، وانعكس هذا على استقرار سعر صرف الليرة عند أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، كما يظهر ذلك جلياً من خلال الشكل البياني رقم (3- ن) الصفحة (185) .

كما تم الترخيص لمزاولة مهنة الصرافة والتي يتم من خلالها بيع وشراء العملات الأجنبية بناءً على نشرة أسعار مصرف سورية المركزي وتحت إشرافه،ومن خلال ذلك فإنّ المصرف المركزي أصبح بإمكانه السيطرة على كامل السوق النقدية، ولاسيما ذلك مع انتفاء الحاجة إلى السوق السوداء، في ظل توفر العرض الكافي من العملات الأجنبية وبالسعر المنافس.

كما عمدت السلطات النقدية في منتصف عام 2007 ضمن إستراتيجية التحرير الاقتصادي إلى فك ارتباط الليرة السورية بالدولار و ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وقد جاء ذلك في إطار إجراءات الحكومة السورية لتنويع الاحتياطي السوري بشكل يتناسب مع هيكل الصادرات ولجهة توزيع مخاطر تذبذبات سعر الصرف.

لقد جاءت القرارات السابقة في إطار التوجهات الإستراتيجية العامة لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي استجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني على المدى البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات الواقع المرحلي وضرورة التعامل بديناميكية مسؤولة مع جميع التطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولعل الجانب الأبرز في معالجة أزمة الصرف الأخيرة كان إقرار سياسة اتخذت طابع الديمومة بعيداً عن الإجراءات الآنية والمرحلية والمسكنات وبعيداً عن التصرف بردود الأفعال التي ما كان لها أن تقدم حلا إلا على المدى القصير، والانتقال من سياسة التصدي للأزمات بالحلول الإصلاحية واللاحقة، إلى تحليل الواقع واستشراف المستقبل ووضع الحلول الجذرية والوقائية لتجنب الاختلالات وتخطيها قبل أن تطأ أرض الواقع ويصير من الصعب حلها، وقد عبرت (السلطات النقدية) في أكثر من مناسبة عن عزمها على الاستمرار في العمل على تهيئة الأرضية المناسبة وخلق الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم لتحرير السياسة النقدية والوصول إلى سوق نقدية متطورة وفعالة، حيث يجري التباحث حاليا بين الجهات المعنية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حول إعادة هيكلة الدين العام وا ٍصدار سندات للدين العام بهدف الوصول إلى بيئة نقدية أكثر شفافية وتوسيع أدوات السياسة النقدية الأساسية بحيث تشمل عمليات السوق المفتوحة وا ٍصدار أذونات وسندات الخزينة ما يمكن مصرف سورية المركزي من القيام بدوره في إدارة السيولة وتحديد سعر الفائدة التأشيري بطريقة علمية وفنيةعلماً أن ّ المصرف المركزي قد حرر جزئياً أسعار الفائدة الدائنة، وحرر معدلات الفائدة المدينة كما تمت الإشارة سلفاً . إضافة إلى السعي للوصول إلى وضع يمكن معه إعلان قابلية الليرة السورية للتحويل للأغراض الجارية بشكل كامل وا ٍنهاء أشكال القيود على عمليات الصرف في العمليات الجارية حتى يتمكن المصرف المركزي من تنظيم سوق الصرف على أسس علمية سليمة تنسجم مع متطلبات الانفتاح وتمكن البلاد من اجتذاب رأس المال المهاجر العربي والأجنبي للاستثمار في سورية والمساهمة في مسيرتها التنموية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث:

سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي (المحددات والمتطلبات)

المبحث الثالث:

اختيار الترتيب الأمثل لنظام الصرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث– اختيار الترتيب الأمثل لنظام الصرف:

Choice Fit Arrangement of Exchange Rate

إنّ عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي تقتضي بالضرورة تطوير البنية الهيكلية والتشريعية للاقتصاد السوري بشكل عام، وتكييفها بحيث تتجاوب مع طبيعة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وتحقق المكاسب من الفرص المتاحة، الأمر الذي يقتضي بدوره تطوير السياسات الاقتصادية المالية والنقدية بشكل خاص، وتبرز هنا أهمية سياسة سعر الصرف كإحدى أدوات هذه السياسات الواجب تفعيلها بهدف تحقيق سياسة نقدية مرنة في ظل عملية التحول الاقتصادي، وعليه يبرز التساؤل الآتي:

هل من الواجب تحرير سعر الصرف أم تثبيته في ظل عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ؟

للإجابة على هذا التساؤل سوف تتم دراسة محددات اختيار الترتيب الأمثل لنظام الصرف بناءاً على المعطيات الراهنة للاقتصاد السوري:

1) درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يتم قياس نسبة الانفتاح أو الانكشاف على العالم الخارجي عن طريق نسبة السلع الداخلة في التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما عبرت عن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد على العالم الخارجي، وعلى العكس كلما انخفضت هذه النسبة كلما قلت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

ويعبر عن مؤشر الانكشاف الاقتصادي بالقانون الآتي:

مؤشر الانكشاف الاقتصادي = (الواردا ت + الصادرات) / الناتج المحلي بسعر السوق×100

(Imports + Exports) / GDP at market price * 100

يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة.

وعليه فإنّ ارتفاع هذا المؤشر يدل على اعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي، ما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي.والجدير ذكره أنّ هذه النسبة بلغت في سورية 59% عام 2002و 59,4% في عام 2007 وبلغت بالمتوسط خلال الفترة (2002-2007) 56,3% ما يدل على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انكشاف الاقتصاد السوري بدرجة جيدة تجعله يتأثر بالتقلبات الاقتصادية العالمية، ما يرجح خيار التثبيت في سورية وفقاً لهذا المحدد.

في الاقتصادات النامية المنفتحة اقتصادياً لاسيما تلك البلدان التي تزداد فيها الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية عن باقي القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي– وينطبق ذلك إلى حد كبير على سورية– وبالتالي يفضل استبعاد خيار تعويم سعر الصرف، **حيث تتميز هذه الاقتصادات بتزايد درجة تأثير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار من خلال نقل عبء ارتفاع أسعار السلع الخارجية أو ما يعرف بالتضخم المستورد**، ويبرز هذا واضحاً في البلدان التي تتبع إلى حد ما تثبيت الأسعار والأجور والتسعير الإداري للسلع والخدمات مع عدم توفر مقومات المنافسة المطلوبة وسيطرة مفهوم الاحتكار حيث لا تتوفر ثقافة تحديد الأسعار وفقاً لآلية العرض والطلب، وبالتالي تعاني هذه البلدان من عدم توفر المرونة الكافية في آلية التسعير، ما ينتج عنه من ضعف في احتمالية انخفاض أسعار السلع التي انخفض سعرها عالمياً ، **كما تتميز البلدان المنفتحة اقتصادياً بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بشكل عام، الأمر الذي يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، حيث يوجد علاقة عكسية بين الميل الحدي للاستيراد ومقدار الانخفاض في الدخل القومي اللازم لتخفيض الواردات، والذي يمثل العبء الذي يتحمله الاقتصاد من أجل تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، ويتضح ذلك من خلال العلاقة الآتية:**

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\text{التغير في المستوردات}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta M}{\Delta Y} = MPM$$

ولفهم آلية عمل مضاعف التجارة الخارجية لا بد من بيان ما يلي:

الميل الحدي للاستيراد: التغير في المستوردات الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة وهو ما تم التعبير عنه بالعلاقة السابقة.

وعلى العكس قد يتلاءم نظام التعويم مع الاقتصاد الأقل انفتاحاً نظراً للارتفاع النسبي لعبء سياسة تخفيض الطلب المحلي، لتخفيض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضاؤل تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

– يمكن التعبير عن معادلة الدخل والإنفاق مع افتراض وجود القطاع الخارجي بشقيه الصادرات والواردا ت بحسب المعادلة الآتية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$AE = C + I + T + (X - M) = Y$$

(X – M) : صافي التجارة الخارجية والذي يقصد به إجمالي صادرات السلع والخدمات لدولة مطروحا منه إجمالي وارداتها من السلع والذي يطلق عليه أيضا صافي الميزان التجاري

AE: الإنفاق الكلي. C : الاستهلاك.

I: الاستثمار. T : الضرائب.

حيثيعدّ الميل الحدي للاستيراد المحدد الأساسي للطلب الخارجي وعدّ الطلب على الواردات أحد أهم مجالات تسربات الدخل، أي أن نسبة من الدخل القومي تذهب نحو استيراد السلع والخدمات المختلفة ما يعني أن أي تغير في الدخل سيؤدي إلى تغير حجم الواردات.

من المسلم به أن التجارة الخارجية العربية تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي. وتزداد أهمية هذه التجارة للدول العربية كما هو حال الدول النامية الأخرى لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من منتجاتها السلعية – محدودة العدد – واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها – شديدة التنوع – اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وعلى الرغم من ذلك فإنّ طبيعة التجارة الخارجية العربية – المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي من حيث اعتمادها على تصدير منتج أولي واحد في الغالب (النفط) والتنوع المفرط في مستورداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين وغير ذلك – أسهمت في إيجاد علاقة ارتباطيه غير متكافئة (علاقة تبعية) للدول العربية مع دول العالم الخارجي لاسيما الدول المتقدمة [1].

ويمكن في هذا السياق التطرق لمجموعة من المؤشرات (المعايير) الاقتصادية لقياس التبعية التجارية في الدول العربية ولعل من أبرزها ما يلي:

أولاً : مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج.

ثانياً : مؤشر التركز السلعي للصادرات.

ثالثاً : مؤشر التركز الجغرافي للتجارة الخارجية.

رابعاً : الميل المتوسط للاستيراد.

1– عبد الوهاب حميد رشيد،1984م، "**التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**". معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة1، ص29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2) درجة تنوع الهيكل الإنتاجي:

تسهم درجة تنوع الإنتاج، في البلدان التي تتنوع فيها الهياكل الإنتاجية، في تخفيف الصدمات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات سواء كان هذا الإنتاج موجه للسوق المحلية أو للتصدير، **حيث يمكن تعويض الانخفاض في حصيلة صادرات بعض السلع عن طريق رفع حصيلة صادرات السلع الأخرى، ففي هذه البلدان تقل الحاجة لتصحيح سعر الصرف، وعليه يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف.**

بينما تعتمد بعض البلدان من خلال هيكلها الإنتاجي على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، كتصدير المواد الخام كما هو الحال لدى غالبية الدول النامية، الأمر الذي يعرض ميزان مدفوعاتها لتقلب مستمر نتيجة تقلب حصيلة الصادرات، يكون من الأفضل لها إتباع سياسة تعويم سعر الصرف بهدف خلق هامش من المرونة في سعر صرف العملة لتسهيل عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الناجم عن النقص في حصيلة الصادرات. ***وبالنسبة لسورية يمتلك اقتصادها مقومات كثيرة لبناء صناعة تصديرية قوية استناداً إلى وجود زراعات إستراتيجية تملك مميزات نوعية وكمية مهمة مثل (القطن والحمضيات وزيت الزيتون والشوندر السكري وغيرها) يمكن لسورية أن تستثمر هذه الزراعات لخلق منتجات تحظى بميزات تنافسية تضاهي الصناعات المماثلة للدول الأجنبية الأمر الذي يفتح أسواق جديدة لهذه المنتجات ويحقق قيمة مضافة جديدة تسهم في زيادة وتير ة النمو الاقتصادي، علاوة على ضرورة تطوير الصناعة الاستخراجية وصناعة تكرير النفط لتصديره على شكل منتج نهائي عوضاً عن تصدير النفط الخام، الأمر الذي يدعم التجارة الخارجية ويحقق فائض مستمر في الميزان التجاري، ووفقاً للواقع الحالي في سورية والذي يستند إلى تصدير أنواع قليلة من السلع التي يغلب عليها المواد الخام، وبناءاً على هذا المحدد لاختيار الترتيب الأمثل لنظام الصرف يفضل خيار التعويم.***

3) تكامل سوق رأس المال المحلية مع أسواق رأس المال الدولية:

يعبر عن مستوى التكامل بين سوق رأس المال المحلية والدولية بنسبة ما تحتفظ به السوق المحلية من أصول أجنبية إلى العرض النقدي المحلي وبدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، **وبالتالي كلما زادت درجة التعامل بالأصول المالية الأجنبية كلما كان من الأفضل إتباع سياسة تعويم العملة، حيث تعمل سياسة سعر الصرف على جذب رؤوس الأموال من خلال التغيرات في سعر الصرف التي تعمل بدورها وفقاً لآلية التصحيح التلقائي التي هدفها تحقيق توازن ميزان المدفوعات،** الذي قد يتعرض لاختلال ما نتيجة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العمليات الجارية، وفي ظل ارتفاع مستوى التعامل بالأصول المالية الأجنبية وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى البلد، حيث تتوفر هنا البيئة الخصبة لتذبذب قيمة العملة من خلال عمليات المضاربة التي تتعرض لها العملة في حال تثبيت سعر الصرف، وبالتالي يصعب على السلطات النقدية تثبيت قيمة العملة من خلال استخدام أرصدتها من العملات الأجنبية، ولذلك من المستحسن هنا اختيار سياسة تعويم سعر الصرف.

وبالعكس في حال كان الاقتصاد يشدد الرقابة على القطع، ويحد من المعاملات الرأسمالية وعمليات التعامل بالقطع الأجنبي مع العالم الخارجي، وتنخفض لديه درجة انفتاح أسواق المال المحلية على الأسواق المالية الأجنبية كما في سورية، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة تثبيت سعر الصرف.

4) معدل التضخم النسبي:

يشكل معدل التضخم المتقلب مصدر تهديد للعملة المحلية، ويؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى، وفي حال كانت عملة البلد معومة، **فإن ذلك يكسب منتجات هذا البلد مقدرة تنافسية تمكنه من زيادة صادراته لذلك يفضل هنا إتباع سياسة تعويم العملة، بينما في البلدان التي تنخفض فيها معدلات التضخم فيفضل إتباع نظام تثبيت سعر الصرف.**

كما يفضل إتباع سياسة تثبيت العملة بين البلدان التي تتقارب معدلات التضخم فيما بينها، بينما يفضل اختيار نظام تعويم العملة بين الدول التي تتفاوت معدلات التضخم فيما بينها، حيث تعمل مرونة سعر الصرف على تعويض الفرق بين معدلات التضخم.

يوضح الجدول الآتي توزع عناصر التجارة الخارجية السورية بحسب البلدان الرئيسية:

الجدول رقم (3–ف) توزع عناصر التجارة الخارجية السورية بحسب البلدان

البلد	الواردات	الصادرات	التجارة الخارجية
البلدان العربية	19%	39%	29%
البلدان الآسيوية	26%	-	14%
بلدان الاتحاد الأوروبي	29%	40%	34%
بلدان أوربية أخرى	17%	2%	10%
الولايات المتحدة وكندا	3%	2%	2%
بقية العالم	5%	16%	10%
المجموع	100%	100%	100%

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية الثالثة لعام 2008الصادرة عن مصرف سورية المركزي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ التعامل التجاري في سورية هو موزع بشكلٍ رئيس بين الاتحاد الأوربي بالدرجة الأولى الذي تنخفض فيه معدلات التضخم إلى حدود أقل من 2%، والبلاد العربية بالدرجة الثانية التي تتقارب معدلات التضخم فيما بينها وبين سورية استناداً إلى ذلك وكون السلطات النقدية في سورية تستخدم سعر الصرف كمثبت اسمي لضبط المستوى العام للأسعار فإنّه يفضل إتباع خيار تثبيت سعر صرف الليرة السورية.

5) مصادر الاختلال في ميزان المدفوعات:

عندما يعاني ميزان المدفوعات من اختلالات ذات مصادر خارجية مثل ارتفاع مفاجئ في أسعار الواردات أو انخفاض مفاجئ في الطلب الخارجي على الصادرات يفضل خيار تعويم العملة كمحاولة لعزل الاقتصاد عن المؤثرات الخارجية [2]، حيث يعمل سعر الصرف وفقاً لآلية التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات التي تضمن تشجيع الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية وتعمل على تخفيض المستوردات من خلال رفع قيمة العملة، ***بينما إذا كانت مصادر الاختلالات من منشأ داخلي، مثل عدم مرونة وضعف الجهاز الإنتاجي أو تدهور المحاصيل الإنتاجية كما في سورية فيفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف.***

6) مرونة التجارة الخارجية:

تعمل سياسة سعر الصرف المرن على إعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال التحكم في هيكلية التجارة الخارجية؛ فمثلاً عند تخفيض قيمة العملة فهذه العملية من شأنها تشجيع الصادرات لانخفاض أسعارها في خارج البلد، وفي نفس الوقت تؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات لارتفاع أسعار ها في الداخل، ما يسهم في استعادة التوازن لميزان المدفوعات بشرط توفر مرونة الجهاز الإنتاجي للصادرات الذي سيوفر العرض الكافي من السلع عند اشتداد الطلب الخارجي عليها، وتوفر مرونة الطلب الخارجي على صادرات البلد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى توفر مرونة الطلب المحلي على الوارد ا ت، لذلك يتوقف الخيار الأمثل لسياسة سعر الصرف على مدى هذه المرونة، ***حيث يفضل إتباع سياسة سعر الصرف الثابت في حال انخفاض مرونة التجارة الخارجية (كما في أغلب البلدان النامية ومنها سورية) ويفضل الاعتماد على الأساليب والسياسات البديلة لعلاج حالات الاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال السياسة المالية والنقدية المؤثرة على الطلب الكلي، إضافة إلى ذلك الاعتماد على الأرصدة النقدية الأجنبية أو***

[2] -Stanley W. Black, December 1976 **" Exchange Policies for less developed countries in a world of floating rates"** international finance section Princeton university, p.9.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتراض من العالم الخارجي لسد العجز في ميزان المدفوعات، كما يفضل انتهاج سياسة تعويم سعر الصرف في حال ارتفاع درجة مرونة التجارة الخارجية نظراً لفعاليتها في هذه الحالة على رصيد الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات.

7) تأثير تغير سعر الصرف على العرض النقدي:

كما هو معلوم عندما يختل التوازن بين العرض والطلب على أي سلعة، عندئذ لابد أن ينعكس ذلك على سعر هذه السلعة بالارتفاع أو الانخفاض في ظل قاعدة تحرر الأسعار، وينسحب هذا على سعر العملة أمام العملات الأخرى كونها تعامل كسلعة ترتفع قيمتها عندما يزداد الطلب عليها، وتنخفض قيمتها عندما يزداد عرضها، والجدير ذكره يتوقف اختيار النظام الأمثل لسعر الصرف على مدى مرونة العلاقة بين متغير العرض النقدي المحلي ومتغير سعر صرف العملة المحلية في الأجل القصير والمتوسط، فكلما زاد معدل المرونة والاستجابة بين هذين المتغيرين زاد تفضيل خيار تعويم العملة المحلية، أما إذا انخفض تأثير التغيرات في سعر الصرف على العرض النقدي المحلي فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف والاعتماد على السياسات البديلة في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات. ***وبالنسبة لسورية يمكن القول بشكل عام أن هناك علاقة مقبولة إلى حد ما بين عرض النقود وسعر صرف الليرة حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط (0.62) عن الفترة (1980-2007) وهذه علاقة طبيعية، حيث لابد وأن يكون هناك أثر بين سعر الصرف والعرض النقدي وعليه يفضل هنا خيار تعويم الليرة السورية.***

8) الاحتياطي من العملات الأجنبية:

يساعد توفر مزيد من الاحتياطيات النقدية الأجنبية في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة، حيث تقل في هذه الحالة الحاجة لاتخاذ إجراءات تصحيحية للاختلالات في ميزان المدفوعات، كما تزداد في هذه الحالة إمكانية الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال تمويل العجز اعتماداً على الأرصدة النقدية الأجنبية، أو بالاعتماد على الاقتراض من العالم الخارجي، وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف في حال توفر حجم كبير من الاحتياطيات النقدية الأجنبية، ***وفي حالة سورية حيث يتوفر حجم كبير نسبياً من الاحتياطيات الأجنبية يقدر وفقاً لإحصاءات مصرف سورية المركزي بحوالي 13,6 مليار دولار أمريكي[3] وبناءً على ذلك يفضل خيار تثبيت سعر صرف الليرة السورية.*** وعلى العكس يفضل خيار التعويم عندما لا تتوفر أرصدة نقدية أجنبية كافية، وفي حال صعوبة الحصول على قروض من الخارج بشروط ميسرة، ما

[3] – النشرة الربعية الثالثة لعام 2008 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يضطر السلطات النقدية في البلاد لاتخاذ إجراءات تصحيحية للقضاء على الاختلالات في ميزان المدفوعات، وغالباً ما تكون هذه الإجراءات مفاجئة وحادة في سعر الصرف، ونتيجة للانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات على الاقتصاد وما يتبعها من ارتفاع في معدلات التضخم، يكون من الأفضل تعويم سعر الصرف الذي يحافظ على تغيرات مستمرة وطفيفة في سعر الصرف بدلاً من تغيرات كبيرة ومفاجئة في حال تثبيت سعر الصرف.

وبالمحصلة استناداً إلى عوامل ومحددات اختيار الترتيب الأمثل لنظام الصرف المذكورة آنفاً ونظراً لاستخدام سعر الصرف كمثبت اسمي للمستوى العام للأسعار فأنّ الخيار الأمثل لنظام سعر الصرف في سورية هو أقرب إلى التثبيت، وخير مثال على تأثير سعر صرف الليرة السورية على المستوى العام للأسعار كونه مثبت اسمي للأسعار، هو أزمة سعر الصرف خلال عامي (2005-2006) حيث أدت بعض الاختلالات البسيطة في سعر الصرف إلى آثار كبيرة وطويلة الأمد نسبياً على المستوى العام للأسعار أدت إلى ارتفاع باهظ في أسعار السلع، وبالتالي فإن خيار تحرير سعر الصرف هو نظام غير ملائم للاقتصاد السوري في الظروف الراهنة بكافة المقاييس والعوامل النظرية التي ذكرناها والعملية المتمثلة بالسوق وعناصرها المختلفة.

وعليه واستناداً إلى العوامل والمحددات المدروسة وتوافقاً مع سياسة التحرير الاقتصادي فإنّه يتوجب اعتماد تحرير جزئي لسعر الصرف يسهم في تحقيق مرونة في السياسة النقدية كاختيار نظام صرف مدار أو ما يسمى بالتعويم المدار بحيث تتدخل السلطات النقدية في تحديده يومياً بالشكل الذي يواكب حركة السوق يقترب من القيمة الحقيقية لسعر الصرف استناداً إلى عوامل السوق بما يلبي متطلبات الاقتصاد السوري الراهنة في ظل عملية التحرر والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، والمتمثلة بشكل رئيسٍ بتطوير البنية الاقتصادية وتحرير القيود في ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار مع الحفاظ على الاستقرار في سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث:

سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي (المحددات والمتطلبات)

المبحث الرابع:

الخصائص الراهنة لنظام الصرف السوري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الرابع– الخصائص الراهنة لنظام الصرف السوري

The Current characteristics of System of Syrian Exchange

اتسمت سياسة سعر الصرف في سورية في الإطار النظري المعلن بتثبيت قيمة الليرة أمام الدولار الأمريكي منذ اتفاقية بريتون وودز وحتى مطلع عام 2007، حيث كانت ترتفع قيمة الليرة السورية بارتفاع الدولار أمام العملات التي لا ترتبط بالدولار، في حال لم تنخفض هذه القيمة أمام الدولار لأي سبب من الأسباب،حيث أنّه سبق أن حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الليرة مقابل الدولار بقيمة معينة على سبيل المثال كل ليرة سورية تساوي 0.02 دولار أمريكي، فمع ارتفاع القيمة الحقيقية للدولار ترتفع القيمة الحقيقية لليرة، أي تستمد الليرة قوتها من قوة الدولار مع تثبيت العوامل الأخرى المؤثرة على قوة الليرة، والعكس صحيح، حيث كانت المعادلة التي حددها المصرف المركزي مثلاً كل دولار أمريكي يعادل 50 ل.س، وعند انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى مثل اليورو والين ستنخفض قيمة الليرة بشكل مشابه أمام بقية العملات، متأثرة بانخفاض الدولار **إلا أنّ سياسة سعر الصرف في سورية اتسمت فعلياً بأنها سياسة تعويم مدار وتعتمد بشكلرئيسٍ على تحديد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مع مراعاة حركة العرض والطلب على الليرة السورية، والجدير ذكره أنه عندما كانت السلطات النقدية تبتعد عن مواكبة آلية السوق المتمثلة بالعرض والطلب في تسعير الليرة كانت تتسع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي في السوق السوداء، كما أنّه يمكن توصيف النظام الحالي في سورية بأنّه نظام ربط وسيط بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة، وهو أقرب إلى نظام التعويم المدار، وهو النظام الذي يتم بموجبه تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضاً أو ارتفاعاً بحدود معينة لا تتجاوز 2,5% في كلا الاتجاهين[1]وبالتالي فإنّ هذا النظام لأسعار الصرف يأخذ مزايا كل من نظامي الصرف الحر والثابت فهو نظام صرف يتوسط نظامي الصرف السابقين، فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام الصرف الثابت، كما لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير ما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية.**

[1] –د.الحماقي، يمن– فرحات، عبير– الديب، خالد،2008، "**الاقتصاد الدولي**"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ص286–287.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سيتم التعرض فيما يلي لأهم الخصائص الراهنة لنظام الصرف:

1) توحيد سعر الصرف:

اعتمد مصرف سورية المركزي عملياً نظام سعر صرف ثابت بين الليرة السورية والدولار الأمريكي منذ إحداثه عام 1953 وحتى بداية عام 2007، وكان إذا ما طرأ تغير كبير في سعر الصرف الثابت للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية يعرض الأمر على مجلس النقد والتسليف الذ ي يقوم بتقديم المقترحات المناسبة إلى اللجنة الاقتصادية، وهي بدورها تتخذ التوصيات المناسبة وترفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، حيث يتم بموافقته تحديد السعر الثابت الجديد للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية، وكان يراعى في تحديده غالباً السعر الفعلي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية في الأسواق الحرة، وبقي هذا الأسلوب متبعاً عند التخفيضين المتتاليين للدولار الأمريكي عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ وعند تعويمه منذ ذلك الوقت بصورة مستقلة تجاه العملات الأجنبية الأخرى، فصدرت موافقات متتالية من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء بتعديل سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية:[2]

- تم تعديل السعر الثابت للدولار الأمريكي من ٣٦٥ ق. س إلى ٣٩٠ ق.س للشراء ومن ٣٧٠ ق.س إلى ٣٩٥ ق.س للمبيع عام ١٩٧٦.
- عدِّل في عام ١٩٨٨ من ٢٠,١١ ل.س للشراء و ٢٥,١١ ل.س للمبيع.

اتبعت سورية نظام تعدد أسعار الصرف منذ تاريخ 1981/4/22 حيث أحدثت في ذلك التاريخ السوق الموازية للقطع الأجنبي واستمر العمل بنظام تعدد أسعار الصرف طيلة السنوات الماضية لأكثر من عقدين ونصف إلى أ ن تم توحيد أسعار الصرف بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /5787/ تاريخ 2006/12/20، حيث تم توحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملات هي "نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية" الصادرة عن مصرف سورية المركزي، جاء إجراء مصرف سورية المركزي بتوحيد أسعار الصرف محدود الأثر على مستوى الأسعار بل إن ّ القرار جاء تحصيل حاصل ونتيجة طبيعية لإجراءات مدروسة اتخذت منذ أكثر من عامين تم خلالها إلغاء الأسعار المتعددة للصرف والتي بلغ عددها في منتصف الثمانينات /9/ أسعار، وقد تمكنت السلطات النقدية من الوصول إلى قرار توحيد أسعار الصرف وفقاً لسياسة تدريجية

[2] – "**دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة**"، صادرة عن الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي، ص4، 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استطاعت عبرها من امتصاص أية آثار جانبية، وعملت السلطات النقدية على تمكين الليرة من الحفاظ على استقرارها عبر حفاظها على سعر قريب جداً وموازٍ لسعره في السوق السوداء ما شكل خطوة مهمة قللت كثيراً من آثار توحيد سعر الصرف على الاقتصاد السوري، ويعدّ قرار توحيد أسعار الصرف اعتراف رسمي بالقيمة الواقعية أو الفعلية لسعر الصرف، مع الإشارة إلى أن تعدد أسعار الصرف جاء في مرحلة كانت فيه البلاد تعاني من نقص في موجودات القطع الأجنبي. الأمر الذي أدى إلى اتساع الفارق بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية، ما أدى إلى خلق مشاكل كبيرة لجهة إعداد البيانات المحاسبية في موازنة الدولة وميزانيات شركات القطاع العام إلى جانب تعثر وجود بيانات نقدية شفافة واضحة، وابتعاد المنتجات عن التكلفة الحقيقية لها، لذلك فإن من شأن توحيد أسعار الصرف مساعدة متخذي القرار على قراءة سليمة للواقع النقدي والاقتصادي واتخاذ القرارات المناسبة على صعيد السياسة النقدية. **ويمكن تلخيص أهم مزايا توحيد سعر الصرف بما يلي:**

أ- إنّ وجود سعر صرف واحد واقعي يسهل العمليات المحاسبية والمالية.

ب- تمكين الحكومة من إحكام رقابتها على سوق القطع وعلى استقرار قيمة الليرة.

ت-إنّ سوق القطع متوازن حالياً، وهو يعبر عن السعر الحقيقي وهذا انعكس بشكل إيجابي على تعزيز استقرار الليرة التي تعيش حالة استقرار نسبي منذ أكثر من عشر سنوات حيث يتراوح سعرها ضمن نسب محدودة.

ث- ضرورة أن تسعر الليرة على أساس عوامل العرض والطلب مع القدرة الرسمية على التحكم بهذا السعر، إضافةً إلى امتلاك هامش أكبر من المرونة والقدرة على إدارة سعر الصرف وتوجيهه بحسب السياسة التي تخدم الاقتصاد الوطني.

ج- الوصول إلى سعر صرف حقيقي يعبر عن القيمة الفعلية والوحيدة للّيرة السورية بعيداً تشابكات وتعقيدات الأسعار المتعددة، ويتحدد بشكل أقرب إلى آلية السوق من التسعير الإداري الذي يشوه القيمة الحقيقية للعملة ويخلق بيئة خصبة للسوق السوداء.

2) إعادة مهمة تحديد سعر الصرف إلى مصرف سورية المركزي:

تمت إعادة مهمةتحديد سعر صرف الليرة السورية إلى مصرف سورية المركزي وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 2315 تاريخ 2005/5/5 بعد أن كان يقوم بها المصرف التجاري السوري، وبموجب هذا القرار يقوم المصرف المركزي بإصدار نشرة أسعار صرف حرة يتم تعديل سعر الصرف فيها آنياً تبعاً لمتغيرات السوق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3) ربط الليرة السورية بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR):

أنتهج مصرف سورية المركزي نظام سعر صرف فعّال من خلال فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" تعكس أوزان التجارة الخارجية، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (3424) تاريخ 2007/8/15، الأمر الذي يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي ومستقر، ويحمي قيمة الليرة السورية من تقلبات أسعار الصرف العالمية ويجعل سعر صرف الليرة السورية يتناسب وواقع ميزان المدفوعات السوري. إلى جانب ذلك ولتجنب آثار الحظر الأمريكي على التعامل مع المصرف التجاري السوري قام مصرف سورية المركزي باتخاذ القرار رقم 184 تاريخ 2006/1/23 لاعتماد عملة اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في جميع تعاملات القطاع العام والمشترك.

ويحتسب سعر الصرف الفعلي الحقيقي بترجيح سعر الصرف الفعلي بالنسبة لأهم الدول الشركاء في التجارة العالمية بالأسعار النسبية المحلية والعالمية، حيث يشير ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، في حين يشير انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات.[3]

وقد عمد مصرف سورية المركزي إلى ربط الليرة السورية بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" انطلاقاً من استهداف مجموعة من النتائج الإيجابية[4]:

- تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية، حيثإ نّ ربط الليرة السورية بسلة عملات سوف يقلل من تقلبات أسعار صرف الليرة السورية تجاه عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للقطر الأمر الذ ي سيساعد المصدرين على الحفاظ على ربحيتهم ويقلل من الضغوط على الأسعار المحلية لاسيما وأ ن الدولار الأمريكي يشهد منذ عدة سنوات تأرجحاً كبيراً تجاه العملات الرئيسية الأخرى.
- إ ن ربط الليرة السورية بسلة عملات سيخفض من تقلبات التنافسية التجارية إلى الحد الأدنى، وسيخفف من حدة التغييرات الطارئة على المكونات الاقتصادية الإجمالية وسيحصن اقتصاد القطر في مواجهة التطورات المفاجئة في أسواق الصرف العالمية.

3 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الفصل التاسع (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف) لعام 2007، ص171

4 – دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تخفيض التضخم عن طريق تخفيض تكلفة المستوردات والتي ارتفعت نتيجة انخفاض قيمة الليرة السورية أمام اليورو نتيجة التغير في سعر صرف اليورو دولار خلال الفترة (2005–2007) والذ ي أد د إلى رفع تكاليف الاستيراد مع العلم أ ن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأساسي لسورية في التجارة الخارجية، حيث بلغت نسبة الواردات السورية منه حوالي 29% من مجمل الواردات السورية وبلغت الصادرات السورية إليه 40% من مجمل الصادرات السورية عام 2007.

3–1) الآثار السلبية لتثبيت الليرة السورية بالدولار الأمريكي:

أ– **الآثار المباشرة لتقلبات الدولار الأمريكي:** من المعروف نظرياً أن مبدأ تثبيت العملة بعملة ارتكازية واحدة يعتمد على أسس واضحة من أهمها ثبات واستقرار العملة الارتكازية التي يتم ربط العملة بها، وذلك بهدف استقرار العملة المثبتة ولكن عملياً لا يوجد عملة ثابتة أو مستقرة تماماً، بل نجد أن جميع العملات وحتى الرئيسية منها إضافة إلى الذهب تخضع لتقلبات في السعر، وبالتالي ينشأ عن هذه التقلبات آثار حادة على العملات المثبتة، إذاً لا مفر من التعرض لتقلبات سعر الصرف أمام هذا الواقع، ولكن يمكن للسلطات النقدية أن تحد من آثار تقلب العملات عن طريق تثبيت عملتها أمام سلة عملات تعكس واقع تجارتها الخارجية، وعليه فإن سياسة سعر الصرف في سورية التي كانت تعتمد على ربط الليرة بالدولار الأمريكي كان لها عواقب وآثار سلبية في حال ارتفاع الدولار وانخفاضه أمام العملات الرئيسية على الشكل الآتي:

- **انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:** تؤثر تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي سلباً على سعر صرف الليرة السورية، باعتبار أن حجماً لايُستهان به من التجارة بالسلع غير النفطية للقطر يتم مع الدول الأوروبية، فالانخفاض الذي حصل في سعر صرف الليرة السورية تجاه العملات الرئيسية الأخرى خلال الفترة (2005–2007) نتيجة ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي لم يعكس المعطيات الاقتصادية فيالقطر وا نما عكس فقط انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الرئيسية الأخرى في تلك الفترة، الأمر الذ ي ولد ضغوطاً تضخمية في الداخل.
- **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:** يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى إلى تقلبات كبيرة في أسعار صادرات القطر غير النفطية وعلى القدرة التنافسية لتلك الصادرات لاسيما الموجهة منها إلى الأسواق الأوروبية.

ب– **الآثار غير المباشرة لتقلبات الدولار الأمريكي:**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما هو معلوم إن تحديد سعر صرف عملة ما مثبتة أمام الدولار تجاه أي عملة أخرى يتم عن طريق الأسعار المشتقة أو التقاطعية (Cross Rates) على سبيل المثال فإنّ تحديد سعر الليرة تجاه اليورو يتم بشكل غير مباشر عن طريق تحديد سعر اليورو أمام الدولار، وعليه فإن التقلبات في سعر صرف العملات الرئيسية الأخرى (غير الدولار) مقابل الليرة هي نفس تقلباتها مقابل الدولار وتنعكس تماماً بشكل غير مباشر على قيمة الليرة.

وعلى العكس من ذلك ففي الوقت الراهن إ ذ اعتماد ربط الليرة بسلة عملات يجعل تأثير هذه التقلبات بين العملات (تقلبات الأسعار المشتقة) محصوراً في حدود الأوزا ذ النسبية لهذه العملات في سلة الربط، فمثلاً إ ذ ارتفاع اليورو مقابل الدولار سينعكس على الليرة السورية على الشكل الآتي:

- ارتفاع اليورو مقابل الليرة السورية بمعدل أقل؛ حيث ينحصر تأثير انخفاض الدولار بمقدار الوزن النسبي للدولار الذي يبلغ 44% من سلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة".
- انخفاض الدولار مقابل الليرة السورية. نظراً لأن ارتفاع اليورو أمام الدولار يؤدي إلى ارتفاع الليرة كون اليورو يشكل 34% من سلة العملات المذكورة.
- **إ ذ سياسة ربط الليرة بعملة ارتكازية واحدة سواء أكانت الدولار أو اليورو أو أية عملة أخرى يزيد من مخاطر حدوث آثار سلبية على كل من النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار؛ لهذا السبب فإن ربط الليرة السورية بسلة عملات سوف يقلل من تقلبات أسعار صرف الليرة السورية تجاه عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، الأمر الذ ي سيساعد المصدرين على الحفاظ على ربحيتهم ويحافظ على القيمة الخارجية لّليرة السورية و على قوتها الشرائية في الداخل، الأمر الذ ي يشجع قدوم رؤو س الأموال طويلة الأجل إلى الداخل نتيجة الثقة بالليرة السوريةوبالتالي فإنّ ربط سعر صرف الليرة بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة يؤدي إلى تحسن سعر الصرف الاسمي.**

2-3) مسوغات اختيار سلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة": [5]

إنّ عملية اختيار ربط الليرة السورية اعتمد على مجموعة من المسوغات منها:

[5] – "دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة"، مرجع سبق ذكره، ص6-7 بتصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تتوزع هيكلية التجارة الخارجية لسورية وتكوينها الجغرافي بشكل يعكس إلى حد كبير الأوزان النسبية لسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة (حيث يبلغ حجم التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي 34% من حجم التجارة الخارجية لعام 2007 /كما هو موضح في الجدول رقم (3– ق) الصفحة 209/ وهي النسبة التي يستحوذ اليورو عليها في سلة العملات).
- إن توزيع الاحتياطيات النقدية لمصرف سورية المركزي بالتساوي بين الدولار الأمريكي واليورو يتناسب بدرجة كبيرة مع الأوزان النسبية للعملات المكونة لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة، وبشكل خاص مع الوزن النسبي لكل من الدولار واليورو، حيث تتوزع الأوزان النسبية للسلة حالياً بنسبة ٤٤ % دولار أمريكي و٣٤ % يورو و١١ % جنيه إسترليني و١١ %ين ياباني.
- سهولة الحصول على قيمة هذه السلة نظراً لأن صندوق النقد الدولي يقوم باحتساب قيمتها ونشرها يومياً على موقع الانترنت الخاص به.
- إ ذ ربط الليرة السورية تجاه وحدة السحب الخاصة سوف يخفّض من أثر التقلبات في أسعار الصرف لليرة السورية إلى الحد الأدنى كما تمت الإشارةإليه سابقاً ، وبالتالي يخفض من تعريض القطر للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.
- تتمتع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أ ي عملة أخرى، ذلك كونها لا تتبع دولة محددة وبالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي لهذه الدولة، أو وضع ميزانها التجاري، بل على العكس فإن التقلبات بين العملات الأساسية، التي غالباً ما تكون متقابلة لا تنعكس في قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة (فعلى سبيل المثال الأثر الذي يمكن أن يخلفه ارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار يقابله أثر انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو)، ولذلك فإن الميزة الأساسية لمرجعية سلة عملات هو قدرتها على تثبيت سعر الصرف الاسمي الفعال، بالتالي عزل الاقتصاد عن الاضطرابات الناشئة عن التقلبات قي الأسعار المتقاطعة بين العملات الرئيسية**إ نّ مرجعية سلة عملاتيعدّ بالفعل، اختياراً طبيعياً تحت تعويم مدار، فالهد ف الأساسي لهذا النظام هو الحد من انحراف السعر الحقيقي الفعال .**"**وبالتالي تقلل هذه السلة من أثر التغيرات ما بين أسعار الصرف التقاطعية خاصة بين الدولار واليورو، حيث شهد الدولار تقلبات واسعة خلال الفترة الأخيرة(Cross rates)** ". **وهذا يعني أ نـ وحدة حقوق السحب الخاصة تلطف من أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلى حد كبير ولا تلغي أثره.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يحدد صندوق النقد الدولي كل خمس سنوات ما هي العملات الخمس التي ستدخل في سلة العملات وما هو الوزن المطبق لكل عملة، وذلك بناء على حجم التجارة الدولية وحجم الاحتياطيات المحتفظ بها من قبل الدول الأعضاء بهذه العملات، بالإضافة إلى حصة هذه العملات من الصفقات المالية والمصرفية الدولية، ويبين الجدول الآتي كيفية حساب الأوزان في نيسان ٢٠٠٠ والتي تم تطبيقها في بداية ٢٠٠٦.

الجدول رقم (3–ق) هيكلية التجارة الخارجية السورية بحسب سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة

البيان	صادرات البلد من السلع والخدمات	الاحتياطيات الرسمية المحتفظ بها	مجموع العمودين (1)و(2)	الأوزان كنسبة من الإجمالي في العمود (3)	الوزن النسبي مقرب لأقرب رقم صحيح	الأوزان النسبية المقترحة من قبل المجلس
المبلغ أو النسبة	مليار دولار			%		
الدولار	1009,2	934,9	1944,1	42,92	43	44
اليورو	1234,3	312	1546,3	34,14	34	34
الين الياباني	457,1	63	520,1	11,48	11	11
الجنيه الإسترليني	480,2	39	519,2	11,46	11	11
المجموع	3180,8	1348,9	4529,7	100	99	100
نسبة العمودين (1)و(2)إلى (3)	70%	30%	100%			

المصدر: "دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة"، مرجع سبق ذكره، ص6–7 بتصرف.

إنّ من أهم المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة سعر الصرف المربوط بوحدة حقوق السحب الخاصة هو احتفاظ مصرف سورية المركزي باحتياطيات مدروسة من العملات الأجنبية المكونة لسلة العملات وإدارة مكونات هذا الاحتياطي بما يضمن فاعلية تدخل المصرف المركزي في سوق القطع بائعاً أو شارياً لضمان استقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه عملات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة.

كما أنّ الأمر يتطلب متابعة دقيقة ويومية لتقلبات قيمة العملة أمام سعر وحدة حقوق السحب الخاصة وأسعار عملات السلة بشكل يومي في سوق العملات، بغية اتخاذ الإجراءات النقدية المناسبة كتدخل المصرف المركزيبائعاً أو شارياً للعملة في تلك السوق وذلك للمحافظة على استقرار سعر الصرف المقرر وتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة النقدية. وتجدر الإشارة إلى أنّه لابد من السماح لسعر صرف العملة المحلية بالتقلب تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة ضمن هوامش مدروسة، لأنه من غير المرغوب فيه اقتصادياً تثبيت سعر صرف العملة المحلية عند نقطة محددة تماماً بل لابد من إعطاء سعر الصرف مرونة مدروسة للتقلب ضمن حدود معلنة ومقررة من قبل السلطات النقدية استناداً إلى عوامل السوق وتحقيقاً لمبدأ الشفافية وإرساء الثقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالتعامل بالعملة المحلية. علماً بأن إحداث هامش حول سعر الصرف المقرر سيسمح ببعض المرونة والاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.

4) اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي:

قامت السلطات النقدية في سورية ممثلةً بمجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بهدف تصحيح دورة القطع في سورية وا ٍرساء دعائم سوق نقدية سليمة بإصدار قرار مجلس النقد و التسليف رقم (197) تاريخ 2006/4/25 والمعدل بالقرار رقم (249) تاريخ 2006/12/26 والقرار رقم (362) تاريخ 2008/2/4 والقرار (434) و(451) عام 2008 الذي ينص على وجوب **اعتماد المصارف العاملة التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي، نظراً لأهميتها في حماية هذه المصارف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف حيث إن الهد ف من تكوين مركز القطع البنيوي هو التحوط لانخفاض كفاية الأموال الخاصة لد ى المصارف نتيجة مخاطر السوق الناجمة عن تأثير تقلبات أسعار القطع على رأسمالها المكتتب به بالقطع الأجنبي والمثبت بالليرات السورية. الأمر الذي يشكل حافزاً لتشجيع المصارف للعمل في سورية، كذلك للحد من المضاربة على الليرة السورية، وا ٍعادة دورة القطع إلى وضعها الصحيح من خلال دخول المصرف المركزي كلاعب أساسي في السوق النقدية وتدخله في بيع وشراء القطع الأجنبي من المصارف وفقاً لما ينص عليه هذا القرار، وبالتالي تعزيز دوره في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية.** حيث حدد القرار إمكانية احتفاظ المصارف بمراكز قطع تشغيلية صافية (Net Open Operational Position) مدينة أو دائنة (Short\Long) بما لا يتجاوز نسبة 5% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف، للحفاظ على الليرة السورية كوعاء ادخاري ومن حدوث دولرة في الاقتصاد.

كما مكن هذا القرار المصارف من تكوين مركز قطع بنيوي بما لا يزيد عن نسبة 60% من الأموال الخاصة الصافية، وفقاً لما ينص عليه هذا القرار و لا يجوز للمصرف لدى الاحتفاظ بمركز قطع تشغيلي صافي أن يتعدى مركز القطع الإجمالي لديه نسبة 40% من مجموع صافي أمواله الخاصة الأساسية، حيث يمثل مركز القطع الإجمالي مجموع مراكز القطع التشغيلية المدينة لكل عملة من العملات الأجنبية أو مجموع مراكز القطع التشغيلية الدائنة لكل عملة من العملات الأجنبية أيهما أكبر وذلك بعد تحويل هذه المراكز إلى الليرات السورية.

لا يجوز للمصرف استخدام مركز القطع البنيوي للقيام بأية عمليات بيع أو شراء مقابل الليرات السورية أو مقابل أية عملة أجنبية أخرى وذلك طوال مدة الاحتفاظ به، إنما ولأغرا ض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التحو ّط، يمكنه من بيع وشراء مكونات عملات هذا المركز مقابل أي عملة من عملات سلة "حقوق السحب الخاصة "وبشكل يحافظ فيه على النسبة التي وافق مجلس النقد والتسليف على تكوينها، وفي هذه الحالة، يجب إعلام مديرية مفوضية الحكومة لد ـ المصارف بكل تغيير يحصل على مكونات هذا المركز وذلك خلال يومي عمل من تاريخ حصول هذا التغير.

يمكن للمصرف توظيف هذا المركز في المجالات التي يراها مناسبة وضمن الحدود والشروط الموضحة في قرارا ت مجلس النقد والتسليف.

ويجب على المصارف بناء على طلب مفوضية الحكومة، تخفيض أو زيادة مبلغ مركز القطع البنيوي في حال حصول اختلاف جوهري – تحدده مفوضية الحكومة لد ـ المصارف –في قيمة هذا المركز عن قيمة اكتتابات رأس المال بالعملات الأجنبية أو عن النسبة المحددة في قرار تكوينه وذلك نتيجة تغير أسعار الصرف أو تغير قيمة الأموال الخاصة أو تركيبتها.

أجاز القرار المذكور للمصارف إمكانية أن تقوم بعمليات بيع أو شراء القطع فيما بينها، كما يمكن لها اللجوء إلى مصرف سورية المركزي لبيع أو شراء القطع الأجنبي.

وفي حال قرر مجلس إدارة المصرف عدم الاحتفاظ بجزء أو بكامل مركز القطع البنيوي المشكل وبيعه مقابل الليرات السورية فعليه الحصول على موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف، علماً بأنه لا يجوز للمصرف في هذه الحالة أن يقوم بإعادة شرائه مرة أخرى، أو القيام بتكوين مركز أو مراكز قطع بنيوية جديدة إلا بعد مضي فترة ثلاث سنوات من تاريخ تحويل هذا المركز إلى الليرات السورية، وبعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف.

5) الترخيص لشركات الصرافة:

تم الترخيص لإنشاء شركات صرافة في سورية بالقانون /24/ لعام 2006 الخاص بالترخيص لمؤسسات الصرافة، وقد قامت السلطات النقدية ممثلة بمجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي بترجمة هذا القانون من خلال القرار رقم /201/ تاريخ 2006/5/24 الذ ي أقر التعليمات التنفيذية للقانون المذكور، وبهذه الخطوة يكون قد تم تنظيم جزء كبير من عمليات الصرافة ومبادلة العملة ضمن سوق القطع الأجنبي الرسمي، **كما أن تنظيم عملية الصرافة يؤدي إلى انتفاء الحاجة لوجود السوق السوداء التي تتأثر بالشائعات والعوامل السياسية وحتى العوامل الشخصية، حيث كان كل من مكاتب النقل والسياحة والصاغة يتعامل بالقطع الأجنبي والصرافة بشكل غير رسمي، لذلك فالترخيص لشركات الصرافة يضفي الصفة الشرعية على**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مزاولة أعمال الصرافة لمكاتب أو لشركات الصرافة التي يرخص لها مجلس النقد والتسليف، ويضع السوق أمام ضوابط المصرف المركزي، ما يضمن تفعيل قدرة مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع وضمان استقرار نظام الصرف.

كما أن تنظيم سوق الصرافة السورية سيحقق إيرادات لخزينة الدولة،ويمكّن من جمع المعلومات التي تساعد في تحديد سعر الصرف لليرة السورية. باعتبار أن السوق السوداء تتأثر بالشائعات وتنظيم سوق الصرف الأجنبي بشركات الصرافة الرسمية يعطي معلومات موثقة وفقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح، علاوة على أنها تخضع لرقابة المصرف المركزي، وهذا يخفف من المخاطر التي كانت تتعرض لها العملة في ظل السوق السوداء.

وقد حددت المادة /8/ من القانون المذكور أعلاه المشار إليه العمليات التي تمارسها مؤسسات الصرافة المرخص لها بمزاولة أعمال الصرافة في الجمهورية العربية السورية وفقاً لأسعار الصرف الآنية وأنظمة القطع النافذة وفقاً لما يلي:

أ- شراء أورا ق النقد الأجنبي/ البنكنوت / وجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والشيكات المصرفية والشيكات السياحية ودفع قيمتها بالليرة السورية أو بأوراق النقد الأجنبي/ البنكنوت/.

ب- بيع أورا ق النقد الأجنبي/ البنكنوت /والشيكات وذلك وفقاً لأنظمة القطع.

ت- إيداع حصيلة الشيكات المصرفية والشيكات السياحية وأية وسائل دفع محررة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل في حساباتها المفتوحة لد د المصارف المرخصة المحلية المسموح لها بالتعامل بالقطع الأجنبي.

كما حددت المادة/9/ من القانون 24 بأنه يحق لشركات الصرافة المساهمة المغفلة وليس للمكاتب بالإضافة لما ذكر في المادة / ٨ /ممارسة الأعمال الآتية:

أ- بيع العملات الأجنبية المودعة في حساباتها المفتوحة لد د المصارف المرخصة وفقاً لأنظمة القطع النافذة، كما يجوز لها استعمال هذه الحسابات لتغطية قيم مستورداتها من أورا ق النقد الأجنبي.

ب- تلقي وتنفيذ حوالات واردة من الخارج سواء بالعملات الأجنبية أو بالليرات السورية.

ت- القيام بمساعدة الجهاز المصرفي في تحويل الأموال بناء على طلب الأفراد داخل أراضي الجمهورية العربية السورية لاسيما إلى المناطق التي لا تتوفر فيها فروع مصرفية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ث- تصدير الفائض لديها من أورا ق النقد/البنكنوت/ إلى الخارج بعد تنظيم تعهد لد ـ مصرف سورية المركزي بإعادة قيمتها بموجب حوالات أو شيكات واردة من الخارج بالعملات الأجنبية وا يداعها في حساباتها لد ـ المصارف المرخصة المحلية المسموح لها بالتعامل بالقطع الأجنبي وذلك خلال فترة من تاريخ التصدير يحددها مجلس النقد والتسليف.

ج- تحويل مبالغ بالقطع الأجنبي إلى الخارج للغايات التي تسمح بها أنظمة القطع النافذة.

6) تحرير جزئي لأنظمة الرقابة على القطع الأجنبي:

تم السماح للمصارف المرخصة بإصدار بطاقة دفع عالمية تخول صاحبها شراء مبلغ 10,000 دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية شهريا على ألا يتجاوز رصيد البطاقة 10,000 دولار أمريكي في أي وقت من الأوقات وعلى ألا تتجاوز المبالغ المسحوبة 10,000 دولار أمريكي.

7) الاحتياطي الأجنبي:

عملت السلطات النقدية في سورية وفقاً لإستراتيجية تستهدف تعظيم حجم الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية، ونتيجة لذلك فقد حققت سورية رصيد مرتفع من العملات الأجنبية بلغ حوالي 13.6 مليار دولار في عام 2008، ويعد من أعلى المستويات في العالم ويعدّ الاقتصاد السوري اقتصاد نقدي فالكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن حساب الاحتياطي الأجنبي وفقاً لطريقتين: [6]

أ- **التغطية بحسب المدة الزمنية:** يجب أن يغطي الاحتياطي /3/ أشهر من الاستيراد.

وفي سورية بلغت نسبة التغطية 29 شهر (خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة) أ ي يغطى الاحتياطي سنتين ونصف من واردا ت البلد ككل.

ب-**الاحتياطيات كنسبة من الكتلة النقدية:** يجب أن تغطي 20% من الكتلة النقدية وقد بلغت نسبة التغطية في سورية حوالي 65% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة.

الجدول رقم (3-ك) الاحتياطي من العملات الأجنبية (مقيم بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان	سعر الصرف		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009(حزيران)
المصرف المركزي	رسمي	11.2	11,867	13,224	13,529	14,826	18,656	20,813	20,459
	EX[7]	46.5	2,858	3,185	3,259	3,571	4,494	5,013	4,928
المصارف العامة	رسمي	11.2	52,842	54,168	52,699	45,894	37,839	23,157	22,098
	EX	46.5	12,727	13,047	12,693	11,054	9,114	5,577	5,323
المجموع	رسمي	11.2	64,708	67,392	66,228	60,720	56,496	43,970	42,557
	EX	46.5	15,586	16,232	15,952	14,625	13,608	10,591	10,250

المصدر: تم احتساب الأرقام من قبل الباحث اعتماداً على بيانات النشرة الربعية الثانية لعام 2009 الصادرة عن مصرف سورية المركزي (تم استبعاد احتياطيات العملات الأجنبية للقطاع الخاص كونها لا تعود ملكيتها للدولة).

مما لاشك فيه أنّ امتلاك الدولة رصيد كبير من العملات الأجنبية يشكل مصدر قوة لاقتصادها يتمثل في مقدرتها على مواجهة أي عجز في الميزان التجاري لاسيما في ظل نظام سعر الصرف الثابت حيث تزداد حاجة الدولة لاستخدام الاحتياطيات الأجنبية لتصحيح العجز، وبالتالي حماية العملة المحلية من الصدمات التي تتعرض لها جراء هذا العجز.

يظهر الجدول السابق تطور رصيد سورية من العملات الأجنبية والتي يحتفظ بها كل من مصرف سورية المركزي والمصارف العامة وبالتحديد المصرف التجاري السوري ونلاحظ انخفاض هذا الاحتياطي من 64.7 مليار دولار (مقيم بسعر الصرف الرسمي) عام 2003 إلى 42.6 مليار دولار منتصف عام 2009، وبالمثل فقد انخفض هذا الاحتياطي من 15.5 مليار دولار (مقيم بسعر صرف الليرة السورية بحسب نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي) عام 2003 إلى 10.3 مليار دولار منتصف عام 2009، ما يدل على تراجع رصيد سورية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2003-2009)، وقد انخفض هذا الرصيد عند المصارف العامة (المصرف التجاري السوري) وازداد لصالح المصرف المركزي.

[6] - تقييم الخطة الخمسية التاسعة 2001 – 2005، ص32.

[7] - EX : سعر الصرف بحسب نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مناقشة

الفرضيات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: ، ّ عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي تقتضي تطبيق سياسة سعر صرف ديناميكية ومرنة، بمعنى آخر لايمكن أن تكون فلسفة سعر الصرف التي سادت في سورية لفترة طويلة من الزمن عامل مساعد على التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.	**تقبل الفرضية الأولى:** حيث تطلب عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي تحقيق مرونة في تحديد سعر صرف الليرة وبالتالي تطبيق سياسة سعر صرف تتمتع بالديناميكية والفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل يلبي متطلبات التحرر الاقتصادي مع مراعاة البعد الاجتماعي المتمثل هنا بالحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.
الفرضية الثانية: ، ّ عملية ربط سعر الصرف بسلة عملات تعكس هيكلية التجارة الخارجية، تمثل الخيار الأمثل لسياسة سعر الصرف في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.	**تقبل الفرضية الثانية:** إ ّ دراسة العلاقة بين سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين سعر الصرف وكل من هذه المؤشرات على حدة، فمن ناحية يجب تطبيق نظام سعر صرف وسيط يسهم في تحقيق سياسة نقدية مرنة تنسجم مع متطلبات عملية التحرر الاقتصادي وجذب الاستثمارات وزيادة الصادرات، ومن ناحية أخرى يجب اعتماد سياسة استهداف سعر الصرف بحيث تحافظ على المستوى العام للأسعار بما يلبي متطلبات المرحلة الاقتصادية الجيدة، ونظراً لتتوزع هيكلية التجارة الخارجية لسورية وتكوينها الجغرافي بشكل يعكس إلى حد كبير الأوزا ن النسبية لسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" تعد ّ عملية ربط سعر الصرف بهذه السلة الخيار الأمثل لسياسة سعر الصرف في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرضية الثالثة: لن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تحقيق أثر ايجابي على الميزان التجاري في سورية وذلك من خلال زيادة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردا ت.	**تقبل الفرضية الثالثة:** ّن من خلال الدراسة أن ّ العلاقة بين سعر الصرف والواردات أقوى من العلاقة بين سعر الصرف والصادرات، ب أن ّ تخفيض سعر الصرف سيكون له تأثير على زيادة الواردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات الوطنية، وبالتالي بالمحصلة سيكون لتخفيض سعر الصرف أثر سلبي على الميزان التجاري.
الفرضية الرابعة: ، ّ ربط سعر صرف الليرة بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة يؤدي إلى تحسن قيمة سعر الصرف.	**تقبل الفرضية الرابعة:** . ّ ربط الليرة بعملة ارتكازية واحدة ينقل مخاطر تقلب هذه العملة إلى الاقتصاد يؤثر سلباً على استقرار الليرة والمستوى العام للأسعار؛ وعلى العكس من ذلك ففي ظل اعتماد ربط الليرة بسلة عملات يجعل تأثير هذه التقلبات بين العملات (تقلبات الأسعار المشتقة) محصوراً في حدود الأوزا ن النسبية لهذه العملات في سلة الربط، لهذا السببفإن ّ عملية ربط الليرة السورية بسلة عملات سوف يقلل من تقلبات أسعار صرف الليرة السورية ويحسن من قيمة سعر الصرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النتـــائـج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الـنتائـج The Result

1. أدت سياسة سعر الصرف في مرحلة الاقتصاد المخطط المتمثلة بسياسات الرقابة على الصرف، وتعدد أسعار الصرف، والتحديد الإداري لسعر صرف الليرة دون مراعاة عوامل السوق إلى تشويه آلية الأسعار وتنشيط السوق غير الرسمي للصرف، وأسهمت في هروب الرساميل إلى الخارج وتبديد موارد القطع الأجنبي.
2. اعتمدت السياسة النقدية طيلة العقود الثلاثة الماضية بشكل أساسي على سياسة سعر الصرف كمثبت اسمي للمستوى العام للأسعار في ظل غياب فعالية الأدوات الأخر ى للسياسة النقدية، حيث تم استخدام سعر الصرف باعتباره أهم أداة اسمية في إطار السياسة النقدية، ونظراً لمحدودية الأدوات النقدية، تم استخدام سعر الصرف كمتغير اسمي وحيد لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها في الماضي في ضبط معدلات التضخم، حيث كان لسعر الصرف ارتباط قوي بالتضخم، وكان أقوى بكثير من أي متغير آخر.

3إنّ تحديد وتثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية إدارياً دو ن الاحتكام إلى عوامل السوق مع الإحجام غالباً عن التدخل في السوق – على الرغم من وجود فروق بين السعر الاسمي الرسمي والسعر غير الرسمي– أدى إلى تنشيط السوق غير الرسمي للصرف، وأسهم في تبديد موارد القطع الأجنبي.

4إنّ سياسة تخفيض سعر الصرف لم تحقق الغاية المرجوة منها في نمو الصادرات السورية، حيث بدا بأنّ التخفيض الكبير والمتتالي في سعر الصرف، كان له أثر إيجابي على نمو الصادرات (صادرات المواد الخام) في فترة الثمانينات بالرغم من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وفي الواقع يمكن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تفسير ذلك بسبب تزامن عملية تخفيض قيمة العملة مع زيادة إنتاج وتصدير النفط والمواد الخام الأخرى، ونتيجة تراجع الواردات بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع أسعارها، في حين كان لتخفيض قيمة العملة أثر سلبي على نمو الصادرات خلال العقدين الأخيرين بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في سورية وانخفاض إنتاج النفط وارتفاع الواردات، **وبالتالي فإنّ سياسة تخفيض سعر الصرف لن تؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الظروف الراهنة للاقتصاد السوري.**

5. يشكل خيار توحيد سعر الصرف عامل قوة لليرة السورية ويعزز ثقة المتعاملين بها، ومن جهة أخرى يسهل العمليات المحاسبية المرتبطة بسعر صرف الليرة السورية ويشكل نقطة جذب للمستثمرين.

6. إنّ سياسة ربط سعر الصرف بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" تعكس هيكلية التجارة الخارجيةوتساعد في تحديد القيمة الفعلية لليرة السورية. وتنسجم مع الإستراتيجية العامة للقطر المتمثلة بالبعد الاجتماعي لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي وتتسق مع أهدافه، حيث تضمن هذه السياسة تحقيق قدر من المرونة في السياسة النقدية، وتؤمن تدخل الدولة باستهداف سعر الصرف بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والحفاظ على الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع السوري، وتمثل الخيار الأمثل للسياسة النقدية في ظل ضعف المؤشرات الاقتصادية الراهنة.

7. إنّ التقدير الخاطئ للعملةوتحديداً في الأجل الطويل يشوه آلية التسعير داخل الاقتصاد ويسبب خللاً في ميزان المدفوعات، كما أن هد ف سعر الصرف يكون أكثر فعالية في ظل نظام سعر الصرف المرن، وقد أصبح هناك اتفاق في الأدبيات الاقتصادية على **أ ن الاقتصاد المفتوح– الذ ي يسمح بقدر كبير من مرونة تحركات رؤو س الأموال– يحتاج لنظام سعر صرف مرن نسبياً .**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8. تبيّن من خلال معامل الارتباط بأنّ هناك علاقة قوية بين عرض النقود وسعر الصرف خلال فترتي الثمانينات والتسعينات، بينما اتسمت العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة(2000- 2008) بالضعف، **فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في العرض النقدي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القو ة الشرائية لليرة السورية خلال الفترة الأخيرة، إلا أنّه ترافق ذلك مع تحسن سعر صرف الليرة السورية.**

9. نستنتج من خلال المقارنة بين الميزان التجاري لكل من القطاعين العام والخاص،أنّه تم تغطية العجز في الميزان التجاري للقطاع الخاص من خلال الفائض المتحقق في الميزان التجاري للقطاع العام، ولذلك انخفض الأثر النهائي لمجمل الميزان التجاري على سعر الصرف.

10. تظهر أهمية السياسة النقدية في معالجة الخلل في سعر الصرف على المدى القصير من خلال أدوات هذه السياسة، والتحكم في السوق النقدية، وبشكل خاص عندما تكون هذه الاختلالات عرضية، أكثر من تأثيرها على المدى الطويل، حيث يمكن أن يكون هناك خلل مزمن، وبالتالي يمكن أن يعالج بالدرجة الأولى من خلال السياسة الاقتصادية، والنهوض بالمؤشرات الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضع العملة الوطنية.

11. تم الاعتماد مؤخراً على سعر الفائدة كأداة لإعادة هيكلية الودائع وتصحيحها لصالح زيادة نسبة الودائع لأجل على حساب ودائع التوفير والودائع تحت الطلب، الأمر الذي يحقق استقرار في الودائع المصرفية، ويحافظ على جاذبية الليرة السورية كوعاء ادخاري.

12. إنّ غياب أدوات هامة للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة أدى إلى ضعف فعالية تأثير السلطات النقدية على إدارة السوق المالية والمصرفية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقترحات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقترحات The Recommendations:

1. إلى فعّالية الدور الاجتماعي للدولة المنبثق من نظام اقتصاد السوق الاجتماعي المتبع في سورية، يفرض على السلطات النقدية تعزيز دورها في استهداف سعر الصرف والتضخم والحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار الدخول الحقيقة للأفراد من خلال الحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية.
2. تفعيل كامل أدوات السياسة النقدية والانتقال من الاعتماد على سعر الصرف كمثبت اسمي، إلى سعر صرف فعّال ومرن يعكس أداء الاقتصاد الوطني، ويتفاعل ويتناغم مع كفاءة المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ويخفف من الطلب للاحتفاظ برصيد كبير من الاحتياطيات الأجنبية.
3. النهوض بالمؤشرات الاقتصادية المعبرة عن فعّالية نشاط الاقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة والتجارة)، كون قوتها تشكل بالمحصلة النهائية قوة لسعر صرف الليرة السوريةوتزيد من كفاءة وفعّالية سياسة سعر الصرف.
4. تطوير قطاع الصناعة بحيث يمتلك القدرة على إنتاج السلع النهائية، ويعمل على إحلال الواردات وتصدير هذه السلع بشكلها النهائي، الأمر الذي يخلق قيمة مضافة للاقتصاد ويجنبه من تصدير مواد خام بأسعار زهيدة ومتقلبة تحكمها السياسات والأهداف الأجنبية.
5. العمل على تطوير صناعة المنتجات السورية بما فيه الصناعة التسويقية، بما ينسجم مع مدخلات الإنتاج السورية، حيث يتميز الاقتصاد السوري بتنوع قطاعاته الإنتاجية من زراعة وصناعة استخراجية (قطن، حمضيات، نفط، فوسفات...) ويتم تصدير أغلب هذه المواد بشكلها الخام، الأمر الذي يضيع فرص كبيرة على الاقتصاد السوري، حيث تمثل الزراعة السورية حوالي 22% من الناتج المحلي يضاف إلى ذلك جودة وكفاءة المنتجات الزراعية السورية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واحتلالها مكانة رفيعة المستوى عالمياً مثل القطن– الحمضيات – الشوندر السكري –زيت الزيتون وهذا يشكل تنوعاً في المنتجات التي من الممكن أن تردف الصناعة المحلية بمدخلات إنتاج تغني قطاع الصناعة، وبمقدورها تحقيق مبدأ وفورات الحجم بالاعتماد على الفائض الكبير في المنتجات الزراعية والتي غالباً ما لا تجد لها سوقاً نتيجة ضعف الصناعة والتسويق في سورية، وبالتالي يمكن أن تسهم هذه المنتجات بشكل جوهري في صناعة تصديرية مستدامة تحقق فائض مستدام في ميزان المدفوعات، بما ينعكس إيجاباً على وضع الليرة السورية.

6. الاعتماد على سوق الأوراق المالية من أجل تمويل عمليات التنمية، وذلك من خلال إصدار أذون وسندات حكومية لتمويل عجز الموازنة عوضاً عن الاقتراض المباشر من المصرف المركزي.
7. تعزيز استقلالية مصرف سورية المركزي وفض التشابكات بين السياستين المالية والنقدية وذلك من خلال زيادة قدرات مصرف سورية المركزي على إدارة السياسة النقديةبمرونة وفعاليّة أكثر.
8. توفير البيئة المناسبة لتفعيل كامل أدوات السياسة النقدية بشكل يؤمن لمصرف سورية المركزي دور حيوي وبارز في إدارة السياسة النقدية بما يسهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصادر البحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصادر البحث

أولاً : مراجع باللغة العربية:

أ- **الكتب**

1) البساط، هشام،2001 – **تحديث وتطوير القطاع المصرفي في سورية** – صندوق النقد العربي.
2) التوني، ناجي، عام 2003 "**استهداف التضخم والسياسة النقدية**"، منشورات سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
3) الجوادي، زينب، **2005** "**الملامح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الاقتصادية المعاصرة**"، دار الخيال.
4) الحاج سعيد، محمود – ونحاس، موفق عباس. 1997"**سياسات وا إدارة أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية**". صندوق النقد العربي. أبو ظبي.
5) الحسني، عرفات تقي،2002 "**التمويل الدولي**" الطبعة 2 ، دار مجدلاوي للنشر، عمان.
6) الحوراني، أكرم،النقود، منشورات وزارة الثقافة. دمشق1997.
7) الحجار، بسام، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، عام 2006.
8) الحماقي، يمن– فرحات، عبير– الديب، خالد،2008 "**الاقتصاد الدولي**"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة.
9) السيد علي، عبد المنعم، 1999، "**اقتصادات النقود والبنوك**"، الأكاديمية للنشر، الأرد ن.
10) الشافعي، محمد زكي، 1977، "**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة.
11) الصادق، علي–البلبل، علي–عمران، محمد، 2003 " **نظم وسياسات أسعار الصرف** "، صندوق النقد العربي.
12) الصرن، رعد، 2000 "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، دار الرضا، دمشق.
13) العمار، رضوان، كتاب النقود والمصارف، جامعة تشرين، 1995.
14) النبي، حسن يوسف– هاشم، عبد الحميد، 1977 "**الاقتصادات المعاصرة**" ، مكتبة عين شمس، القاهرة.
15) المهر، خضير عباس، 1981 "**التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**"، جامعة الرياض.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

16) الموسوي، ضياء مجيد،1993، **الاقتصاد النقدي قواعد- أنظم- نظريات- سياسات- مؤسسات نقدية** ، دار الفكر، الجزائر.

17) بلقاسم العباس،2003 ، **سلسة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية** ، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

18) بن علي، بلعزوز- عبد العزيز، طيبة، شتاء عام 2008 " **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)**"، الجزائر، جامعة الشلف، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد41.

19) برعي، محمد خليل- سويفي، عبد الهادي، 1984 "**النقود والبنوك**"، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

20) توفيق، محب،2007، "**مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، مكتبة عين شمس، القاهرة.

21) جمعة، محمد صالح،2005، "**السياسة النقدية في سورية**"، دار الرضا، دمشق.

22) جبيلي، عبد العلي – كرامارنكو، فيتالي، 2003 "**اختيار نظام الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**" صندوق النقد الدولي، ص 4-7، بتصرف.

23) حبيب، مطانيوس،2006 "**أوراق في الاقتصاد السوري**" دار الرضا للنشر، دمشق.

24) خضور، رسلان،2000،" منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وا ٍعادة توزيع الدخل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 21.

25) سيد عابد، محمد،1999، "**التجارة الدولية**" مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر.

26) شلبي، إسماعيل،1982، **التجارة الدولية**، جامعة الزقازيق- مصر.

27) شهاب، مجدي- ناشد، سوزي،2006، "**أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

28) صبحي تادرس قريصة وكامل عبد المقصود بكري،1974، "**النقود والبنوك والتجارة الخارجية**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

29) عو ض الله، زينب حسين،1999، "**الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

30) عوض، فؤاد هاشم، 1975، "التجارة الخارجية والدخل القومي" القاهرة- دار النهضة العربية.، ص 225.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

31) عبد الوهاب حميد رشيد،1984، "التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية". معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة1.

32) عجمية، محمد عبد العزيز – العقاد، محمد مدحت،1979، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**" دار النهضة العربية–بيروت.

33) عبد الحميد، عبد المطلب،2007، "**النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

34) كويل، برايان،2005، "أسواق العملات الأجنبية" دار الفارو ق، القاهرة.

35) كنعان، علي، 2000، " **النظام النقدي والمصرفي السوري** " دار الرضا، دمشق.

36) كمال،محمد يوسف،1996، "**السياسة النقدية المصرفية والإسلامية** " دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر.

37) مفتاح، صالح،2005، "**النقود والسياسة النقدية**"، دار الفجر للنشر،الجزائر، جامعة بسكرة.

38) مبارك، عبد النعيم– يونس، محمود،1996، " **اقتصادات النقود والصيرفة والتجارة الدولية** "، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

39) هاشم، محمد إسماعيل،1996، "**مذكرات في النقود والبنوك**" دار النهضة العربية– بيروت.

40) وفا محمد، عبد الباسط،1998، "**المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي**"، القاهرة.

41) يونس، محمود،1986، "**النظام النقدي الدولي بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المعومة**"، جامعة الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعية.

ب– كتب مترجمة:

1) جريجوري، بول–ستيروات، روبرت– ترجمة: منصور، طه– ابراهيم، نعمت الله، 1994 "**النظم الاقتصادية المقارنة**" المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

2) جوارتيني، جيمس– ستروب، ريجار،1988، "**الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص**"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وأخرون، دار المريخ للنشر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3) جيدنز، أنتوني، ترجمة زايد، أحمد- محيي الدين، محمد،1999، "**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**"، جامعة القاهرة.
4) د يـ كو ك، م،أ،ج،1987، "**الصيرفة المركزية**" ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت.
5) ساموبلسون، بول – نوردهاوس، وليام – ترجمة عبد الله، هشام،2001، "**الاقتصاد**"، دار الأهلية للنشر والتوزيع – الأرد ن.
6) فلورباييه، مارك، ترجمة المولى، عاطف،2007، "**الرأسمالية أم الديمقراطية خيار القرن الواحد والعشرون**"، الدار العربية للعلوم ناشرون.
42) كويل، برايان،2006،" **الحماية من مخاطر العملة**"، ترجمة دار الفاروق- مصر.
7) هالوود، سي بول- ماكدونالد، رونالد/ ترجمة: حسني، محمود حسن،2007، "النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ-الرياض.

الصحف والمجلات

1) أندرو بيرغ وادواردو بورنز ستاين،2000، " **النقاش الدائر حول الدولرة**"، مجلة التمويل والتنمية، العدد :01.
2) مجلة التمويل والتنمية، عدد أيلول 1998.
3) د. نجمة، الياس،1985، "دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن"، مجلة جامعة دمشق، العدد4، كانون الأول.
4) صحيفة الاقتصادية ، دمشق، العدد/318- تاريخ 16 كانون الثاني 2007.
5) صحيفة الثورة السورية، العدد/13587/، تاريخ 13 نيسان 2008.
6) حميدي العبد الله، صحيفة تشرين، ،تاريخ 2005/6/16، عدد9278.
7) مجلة الاقتصاد والنقل، العدد/5، عام 2005، دمشق.
8) مجلة الاقتصاد العالمي- العدد 10 – شباط 2004.
9) مجلة الاقتصادية – دمشق، العدد 43- 2002/4/28.

تقارير ومنشورات

1) البيان الختامي لصندوق النقد الدولي الصادر عام 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2) ملحق التقرير العربي الموحد (مفاهيم)، صندوق النقد العربي2007.
3) نشرة صندوق النقد الدولي، 2000.
4) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، 2006.
5) موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، الفصل التاسع من تقرير صندوق النقد العربي الموحد، لعام 2007.
6) التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2007، الصادر باللغة العربية.
7) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2006 و2007، الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.
8) دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، صادرة عن مصرف سورية المركزي، موقع المصرف لمركزي، 2007.
9) " تحليل الاقتصاد الكلي السوري" – هيئة تخطيط الدولة 2005.
10) الخطة الخمسية العاشرة (2006 –2010)
11) قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.
12) النشرات الإحصائية الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، للأعوام (1990–2008).
13) المجموعة الإحصائية للأعوام (2005– 2007).

ندوات ومحاضرات

1) كنعان، علي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، بعنوان "حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية"دمشق، 13\3\2007.
2) ميالة، أديب، محاضرة بعنوان "مستجدات السياسة النقدية في سورية 2005–2007"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 2007.
3) مرزوق، نبيل، "دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، عام 2005.
4) ميالة، أديب، كلمة حاكم مصرف سورية المركزي في مؤتمر "التركيز على سورية" برعاية الجمعية البريطانية السورية لندن 2007/11/7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المواقع الالكترونية على شبكة الانترنيت

1) صندوق النقد الدولي، ------- www.imf.org

2) صندوق النقد العربي، ---------- www.amf.org.ae

3) صحيفة الاقتصادية،سورية، ---------- www.iqtissadiya.com

4) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ---------- www.arab-api.org

5) الموقع الالكتروني لمصرف سورية المركزي.

6) هيئة الاستثمار السورية www.investinsyria.org.

7) **وكالة سانا** السورية، www.sana.org

8) الموقع الالكتروني لوزارة الاقتصاد والتجارة.

9) المعهد المصرفي المصري، مصر. www . ebi . gov . eg .

10) هيئة تخطيط الدولة،

11) المركز الاقتصادي السوري ، " الاقتصاد السوري .. وضعف الاستثمار ! " 2005.

ثانياً : مراجع باللغة الانكليزية:

الكتب والمنشورات باللغة الانكليزية

1) Alexander, William, and Francesco, Carmazza,1994," **Money versus credit the role of bank in the monetary transmission process in framework for monetary stability**" , policy Issues and country experience, IMF, Washington, D. C.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2) Agenor, Pierre-Richard, 2000 **"Monetary Policy under Flexible Exchange Rates: An Introduction to Inflation Targeting".** The World Bank. Washington,, December.

3) Freidman, Milton, 1973 "**The Optimum Quantity Of Money And Other essays** " London, Macmillan.

4) -"**Global And Regional Approaches To Trade And Finance**", United Nations, Conference On Trade And Development, January 2007.

5) James C. INGRAM, Robert M. DUNN, JR. 1993, **International Economics,** Third edition, Jonh Wiley & Sons, INC,.

6) Johnson, Hany, G, " **Essay in monetary Economics** " London, 1969.

7) Mishkin,Frederic s."**The Economics of Money, Banking Financial Markets**",Sixth Edition, printed in USA, year: 2001.

8) N. Gregory MANKIW, "**Principles Of Economics**" Harvard University, 2007.

9) Polak and T.C. **Chang, Effects of Exchange Depreciation On a Country's Export price level**, IMF staff papers,No1 , 1950.

10) Rhomberg, RR " **Index of Effective Exchange Rates**" IMF staff paper November 23 -1976.

11) Sause, Gorge: "**money, banking, and economic activity,D.C. Health,and company**, Newyork 1960.

12) Stanley W. Black, " **Exchange Policies for less developed countries in a world of floating rates**" international finance section Princeton university, No. 119, December 1976.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكتب الالكترونية

1) Atsushi Iimi" ***Exchange Rate Misalignment***" 2006 International Monetary Fund.

2) Francesco Caramazza, Jahangir Aziz "***Fixed or Flexible"?***

Getting the Exchange Rate Right in the 1990s©1998 International Monetary Fund

3) Julian di Giovanni and Jay C. Shambaugh "***The Impact of Foreign Interest Rates on the Economy: The Role of the Exchange Rate Regime***" 2006 International Monetary Fund.

4) Pau Rabanal and Vicente Tuesta" ***Euro-Dollar Real Exchange Rate Dynamics in an Estimated Two-Country Model***": 2006 International Monetary Fund

5) Rupa Duttagupta, Gilda Fernandez, and Cem Karacadag" ***Moving to a Flexible Exchange Rate***" International Monetary Fund, Published December 2005 . web site: www.imf.org.

6) Rupa Duttagupta and Guillermo Tolosa "***Fiscal Discipline and Exchange Rate Regimes: Evidence from the Caribbean***" 2006 .web site: www.imf.org.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

The research contains three chapters:

The first chapter is named: The Social Market Economy(The Concept, Goals and instruments) ,It includes the following points: The Concept of the Social Market Economy, Instruments and Objectives and Policies of the Social Market Economy, and The Role of Government in Stage of Moving into Social Market Economy.

The second chapter is named: The Policy Of Exchange Rate(Concepts, Theories, Systems) It includes the following points: Concepts and Measurement of Exchange Rate, Theories Of Exchange Rates, Options to Use Fit Arrangement of Exchange Rate, Exchange Rate vs Inflation Targeting, Foreign Exchange Markets, "Definition and Characteristics of Foreign Exchange Market and its kinds", and Operations of Foreign Exchange.

The third chapter is named: The policy of Exchange Rate In stage of Moving into Social Market Economy (The determinants and requirements), which includes the following points: The dialectic relation Between Policy of Exchange Rate and Economic Indicators, Case Study of Depreciation of Syrian Pound in the course of Years(2005-2006), Determinations to Choice Fit Arrangement of Exchange Rate, The Current characteristics of Syrian Exchange System.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Damascus University

Faculty of Economic

Department of Economic



The Policy of Exchange Rate in Stage of Moving into Social Market Economy

«In Syria»

Prepared by:

Fuad Mahmoud Ali

For Master's Degree in Economy

Under supervision of:

Dr. Madian Jawad Ali

2009

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com